الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

إشكالية الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج ١٩٩٠م

اعداد الطالبة
بيان عبد ربه الكايد العساف

إشراف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية
١٩٩٨م

أعضاء لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ

		التوقيع
الدكتور فيصل الرفوع	مشرفاً	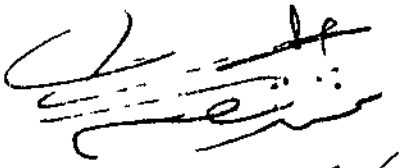
الأستاذ الدكتور محمد فضة	عضواً	
الدكتور ذياب مخادمة	عضواً	
الدكتور محمد مصالحة	عضواً	
الدكتور مسعود الربضي	عضواً	

الإهـــــداء

إلى جيل الغد المنتظر الذي سيبعث شعاع الأمل

من ليل الهزيمة الطويل

إلى الذين فرقتهم حدود سايكس بيكو وجمعتهم لغة الضاد

إلى الذين صفقوا للعروبة وهتفوا لها:

بلاد العرب أوطاني　　من الشام لبغـــــدانِ

ومن نجد إلى يمـــن　　إلى مصر فتطـــــوانِ

إليهم جميعاً أهدي هذا الكتاب

شكر وتقدير

أشكر موطني الذي منحني الأمان والاستقرار

ومليكي الذي منحني حرية الرأي والتفكير

وجامعتي التي ترعرت في ظل علمها

واللجنة الكريمة التي اثرتني بعلمها

وبتوجيهاتها القيمة

وإلى كل من ساهم في إخراج هذه الأطروحة بصورتها النهائية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
فصل تمهيدي	١١
الفصل الأول: الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق	٢١
المبحث الأول: المفهوم النظري للأمن القومي	٢٥
المبحث الثاني: التحولات في مفهوم الأمن القومي العربي	٣١
الفصل الثاني: الأمن القومي والواقع العربي	٣٩
المبحث الأول: النفط وأثره على النظام الأمني العربي	٤٢
المبحث الثاني: الأمن القومي العربي وأزمة الثقة العربية بعد حرب الخليج	٥٠
المبحث الثالث: انتكاسة الأمن القومي العربي والتحديات الراهنة	٥٧
الفصل الثالث: الأمن القومي العربي والنظام العالمي الجديد	٦٧
المبحث الأول: الأمن القومي العربي وانتهاء القطبية الثانية/ التوازن الدولي	٧١
المبحث الثاني: الأمن القومي العربي والنظام الشرق أوسطي	٨١

الموضوع	الصفحة

المبحث الثالث: الأمن القومي وارتباطه بدول الجوار والأمن الإقليمي ٩٧

الفصل الرابع: نظرة في مستقبل الأمن القومي العربي ١١٨

المبحث الأول: البعد الديني وتأثيره على مستقبل الأمن القومي العربي ١١٩

المبحث الثاني: البعد القومي وتأثيره على مستقبل الأمن القومي العربي ١٣٤

المبحث الثالث: اتفاقيات السلام وتأثيرها على مستقبل الأمن القومي العربي ١٤٧

الفصل الخامس: نحو نظام أمن عربي جديد ١٦٧

المبحث الأول: أسباب عجز النظام الأمني القومي ١٧٦

المبحث الثاني: أسس بناء نظام أمني عربي ١٨٩

الفصل السادس: التوصيات ٢٠٤

المراجع العربية والاجنبية ٢٠٨

الملخص باللغة الانجليزية ٢١٥

الملخص

إشكالية الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج ١٩٩٠م

اعداد الطالبة

بيان عبد ربه الكايد العساف

إشراف

الدكتور فيصل الرفوع

عند النظر إلى الواقع الحالي الذي تعيشه الأمة العربية فإننا نلاحظ أن العالم العربي لا يزال يعيش تحت وطأة ما أفرزته مرحلة انتهاء الحرب الباردة وما أنتجته من أحادية قطبية، دون أن يستطيع التأقلم مع متطلبات المرحلة الجديدة الجدية الذي لا زال في طور النشوء، ولعل هذا ما ساهم في إظهار العرب كقوة ضعيفة غير فاعلة في مجريات الأحداث وبعيدة تماماً عن كل ما يجري تخطيطه في كواليس السياسة الدولية، رغم أن الموقع الجغرافي للعالم العربي والإمكانات والطاقات التي يمتلكها تحتم عليه أن يلعب دور الشريك في صناعة القرار الدولي كما يتحتم على صناع القرار أن يدركوا أن العرب رغم ضعفهم لن يبقوا في موقع المتلقي للفعل، وأن ما من مشروع أمني أو سياسي أو اقتصادي أو إعلامي يمكن أن يحقق عالميته المنشودة عبر فرضه بالقوة على العرب أو تجاهلهم، لأن إرثهم الفكري العريق ومساهمتهم الفعالة في صنع التاريخ القديم والحديث يؤكد أهمية أن يكون لهم دور في صناعة التاريخ المعاصر.

تواجه الأمة العربية الكثير من الخلافات سواء كانت على مستوى العلاقات العربية ـ العربية من خلال تكريس دور الدولة القطرية أو الخلافات الحدودية إضافة إلى تعثر مسيرة السلام وتفوق إسرائيل على الصعيد الاقتصادي والعسكري مما يولد تسابقاً على امتلاك أحدث الأسلحة إضافة للتحدي الاقتصادي واعتبار الوطن العربي سوقاً استهلاكية كبيرة.

ان موضوع الأمن القومي هو أحد أهم المواضيع التي يعنى بها كثير من الباحثين والمختصين بالشؤون الدولية والعلوم الاجتماعية، لأنه غدا في وقتنا الحاضر هو محور الاهتمام بعدما انهارت القطبية الثنائية وأصبحت الأبواب مشرعة لكل ما هو جديد من ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وثورة المصالح التي ما عادت تحتاج إلى المراوغة بل أصبح تحديدها أمراً ضرورياً ومن الأولويات التي تستدعي الجهر بها دون مواربة وفي كثير من الصراحة والوضوح.

إن مصادر التهديد للأمن القومي قد تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف أيضاً أساليب التحكم الخاصة لكل دولة لدرئها أو السماح لها بالتأثير سلباً على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والنفسية للدولة ومواطنيها، وقد تختلف مصادر التهديد في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة حيث نجد أن الدول المتقدمة يكون مصدر التهديد الرئيسي لها خارجياً في حين أن مصدر التهديد للدول المتخلفة هو مزيج من التهديد الداخلي والخارجي مع تفاوت نسبة وحجم التهديد من دولة إلى أخرى.

إن الأمن العربي ليس أمناً قطرياً، إنه كل لا يتجزأ، ويصعب تحقيقه بإمكانات منفردة أو بمعزل عن باقي الدول العربية وذلك لما يتمتع به الوطن العربي من ميزات من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث المعتقد حيث لا ينفصل مفهوم العروبة والإسلام وكل منهما يعتبر وعاء للآخر ومادته الروحية إضافة لما تحويه رقعته الجغرافية من ثروات غنية جعلته متكاملاً في ثرواته الاقتصادية.

لقد واجه الأمن القومي العربي تحديات وخروقات كثيرة وكبيرة وما زال منذ حرب ١٩٤٨ مردوداً بهزيمة عام ١٩٦٧ وانتهاءً بحرب الخليج الثانية الأمر الذي كشف هشاشة الأمن القومي العربي ودفع العرب ثمناً باهظاً على مختلف المستويات.

إن خيار الأمن العربي لا يمكن تحقيقه إلا بإرادة عربية صميمة تنبع من الواقع العربي وبفعل القيادات والأنظمة العربية في تطويع المقومات والروافد العربية لتأسيس وتفعيل الأمن العربي، إن التضامن العربي من خلال تطوير هيكلية الجامعة العربية هو الحل في رأي الكثيرين ولا خيار بديلاً عن التضامن العربي لمواجهة التحديات.

وعلى الأنظمة العربية الرئيسة أن تتحرك وبشكل منسق من أجل وضع استراتيجية مستقبلية تتضمن إقامة نظام إقليمي عربي، لذلك فعلى هذه الأنظمة البدء بفتح حوار جدي وبناء يشكل كل القوى السياسية الموجودة على الساحة العربية كلاً داخل قطر يكون أساسه الاعتراف المتبادل واحترام الآخر مع السعي لتشكيل حركة عربية تضم كافة القوى على أساس برنامج قومي ديمقراطي يعيد صياغة المشروع القومي العربي في ضوء ضرورات العصر ومصلحة الوطن.

المقدمـــــة

يقترب القرن الحالي من نهايته، وبانتهائه تنتهي حقبة الاستقلالات وبناء الكيانات أو المجاميع السياسية العربية وقد يكون آخرها الدولة الفلسطينية.

بانتهاء هذا القرن قد لا يسدل الستار على لوحة المفارقات والهزائم والنكسات، فالمفارقات كثيرة، ومنها إعادة إنتاج الأسئلة ذاتها التي واجهها الفكر العربي في بدايات القرن العشرين مثل من نحن؟ ومن هم "الآخر"؟ وماذا نريد وكيف نحقق ما نريد؟ وماذا يريدون؟.

وللإجابة على رزمة الأسئلة هذه كان لا بُدّ من عمل دراسة موضوعية تكون محاولة لتحليل واقع الأمة منذ الحقت بها أول هزيمة عندما تأسس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ومن ثم توالي مسلسل الهزائم واتساع الهوة والفرقة بين الصف العربي ممثلاً بأنظمته وما تفرضه من قيود ضد شعوب بعضها البعض حتى جاءت اللحظة التي قصم فيها ظهر الأمة عند احتلال العراق للكويت وتدمير القوة العراقية في محاولة لإجهاض المشروع النهضوي العربي الذي قاده العراق ثقافياً وصناعياً فكانت كارثة الخليج الثانية عام ١٩٩٠.

من هنا ترجع أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية لأنها محاولة لفهم الواقع الأمني العربي الذي بموجبه تتشكل القابلية لبناء نظام الأمن فيه ربما من قبيل التمني، مع التركيز على الإشكالية السياسية التي أطاحت بمفهوم الأمن القومي العربي منذ بداية الحروب العربية الإسرائيلية وما رافق هذه الإشكالية من ارهاصات ذات دلالة: (اتفاقية كامب ديفيد، والحرب العراقية ـ الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وتوقيع اتفاقية السلام مع الأردن واتفاقيات اسلو (١)، (٢) والتي بموجبها أصبح هناك حاجة ملحة لإعادة بناء مفهوم أمني عربي نتيجة لهذا الأحداث. وما شكلته من اختبار علمي للقدرة العربية على بناء نظام أمني فعال وما تبعه من ارهاصات أخرى كادت أن تظهر عدم وضوح كامل وشامل للمعنى النظري والعلمي لهذا المفهوم.

كما ستقود هذه الدراسة إلى معرفة واقع النظام الأمني العربي بعد حرب الخليج وهل هو نـاتج عن قصور ذاتي أم أنه اختلال توازن القوى الاقليمي والدولي والذي ساعد على إحداث أو تزايد هـذا القصور.

كما وتسعى هذه الدراسة للتوصل إلى مفهوم علمي واقعـي لطبيعـة الأمـن القومـي العربـي ومـا يمكن أن تقدمه من نتائج أو بدائل مساعدة لهذا الأمن في الواقع العملي وصولاً به إلى صورته الفضلى من أجل الممارسة السياسية لمفهوم الأمن القومي العربي مستقبلاً.

وقد واجهت الباحثة عدة صعوبات أثناء البحث من حيـث هـل يؤثـر تعـدد وتشـعب مفـاهيم النظريات الأمنية والإسهامات الفكرية وامتدادهـا علـى مسـافة زمنيـة ليسـت قصـيرة علـى إمكانيـة التركيز على بناء مفهوم أمني شامل يتعدى الأطر ذات النزعة الإقليمية؟

وكذلك هل يعتبر مفهوم الأمن كحالة خاصة وعدم إمكانية تحديـد الأسـباب والاختلافـات في المسميات التي تطلق على الأمن القومي العربي أحد أسباب اخفاقات بناء مفهوم أمني وطني شامل؟.

وكذلك كيف يمكن التعامل مع الصعوبات التي صاحبت فشل تجارب عديدة لبناء نظام أمـني عربي؟ وما هي طرق الحل الممكن لمعالجة أسباب الخلل التي رافقتها؟

ومن ثم ما مدى تأثير قيام نظام شرق أوسطي جديد على بناء النظام الأمني العربي؟

كذلك فقد هدفت الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل هذه الصعوبات إضافة للأسباب الـتي أدت إلى عدم تحقيق مفهوم واقعي للأمن القومي العربي من حيث التطبيق العملي علـى أرض الواقـع رغـم التحديات التي واجهت وتواجه الأمة العربية.

بناءً عليه فقد صيغت فرضية الدراسة على الشكل التالي (اعتبرت حرب الخليج الثانية واحدة من أهم الأسباب التي كشفت فشل بناء النظام الأمني العربي، كما وسـارعت في عقـد مؤتمـر مدريـد

للسلام الذي تمخضت عنه اتفاقية وادي عربة مع الأردن، واتفاقيات أسلو (١، ٢) مع السلطة الفلسطينية كما وكرست مفهوم الدولة القطرية).

وكان ذلك كله ضمن المعطيات التالية:

- الغزو العراقي للكويت.
- انهيار الاتحاد السوفيتي.
- تأثر النظام الأمني العربي بمفهوم النظام الشرق أوسطي.
- تفوق المصالح الذاتية لكل دولة عربية على المصالح المشتركة لمجموع الدول العربية.

هذا ما ستتناوله هذه الدراسة من خلال خمسة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي الذي يقدم لأهمية هذه الدراسة والأسباب الدافعة لها إضافة إلى التعاريف والمصطلحات من خلال بيان أن فكرة "الأمن" ارتبطت بمفهوم "السلطة" على اعتبار أن السلطة هي الأداة القادرة على التدخل وعلى تنظيم المجتمع حتى يتوافر فيه الأمن.

كذلك فقد تمّ التمييز بين فكرة الأمن الوطني "للدولة" و "الأمن القومي" لمجموعة الدول وكذلك ارتباطهما من حيث التأثير بالأمن الدولي، مع بيان احتمال قيام تعارض واضح بين الأمن القومي والأمن الدولي على اعتبار أن زيادة الأمن في جانب هو نقصان للأمن في جانب آخر، إلاّ أن موضع التساؤل هنا يكمن في اهتمام الجانب العربي لكل دولة في تنمية جانب الأمن الوطني الذاتي لكل دولة على حساب الأمن القومي ككل.

أما الفصل الأول فيبحث في مفهوم الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق من خلال دراسة هذا المفهوم من الناحية النظرية مع التركيز على التوترات التي حدثت في المنطقة العربية ومدى تأثيرها على هذا المفهوم وتوضيح الانتماءات الداخلية التي ساعدت على تشكيل الهوية العربية وتكوين النسيج العربي العام بالرغم من تعدد الانتماءات القطرية والتي حاولت ترسيخ ذلك ضمن المفهوم الذي يقول "إن الأنظمة العربية كلها وبدون استثناء كان هدفها الأول هو المحافظة على وجودها كأنظمة مع استمرارية السيطرة على شعوبها وترويضها على اعتبار أن كل نظام من الأنظمة هو أمل الشعب في الدفاع عنه وتطوره وتأمين العيش الكريم له ومواكبة التطور الحضاري الدولي.

لقد واجه الأمن القومي العربي تحديات وخروقات كثيرة وكبيرة وما زال. وكان أكثر هذه التحديات والخروقات خطورة ما حصل عام ١٩٦٧ وبعده، عندما تمكنت إسرائيل (الدولة الدخيلة والمصطنعة والتي لم يمض على تكوينها في المنطقة العربية آنذاك أكثر من عشرين عاماً) من احتلال أجزاء مهمة جداً من أراضي الدول العربية المجاورة في الوقت الذي كانت فيه الشعوب العربية على يقين راسخ بأنها قد هيأت نفسها وعلى كل المستويات لردع أي تهديد من جانب إسرائيل، إن لم يكن استرداد كافة الأراضي والحقوق التي سلبت منهم عام ١٩٤٨.

لكن ما حدث كان العكس تماماً وكانت النكسة وكان الإحباط لدى الشارع العربي الذي ترسخ بمرور الزمن، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية التي عصفت بالكثير من الدول العربية بدءاً بأحداث السبعين في الأردن، وانتهاءاً بالتغيرات الدراماتيكية للكثير من الأنظمة العربية من خلال الانقلابات العسكرية في عدد من الدول العربية.

وجاءت حرب عام ١٩٧٣ التي وجد العرب من خلالها أنهم ما زالوا قادرين على الفصل الجماعي وأنهم قادرون على تطبيق المفهوم البسيط للأمن القومي.

إن ما حصل بعد عام ١٩٧٣ لم يكن تطبيقاً صريحاً لمفهوم الأمن القومي، إذ أن الأنظمة العربية لم تندفع (بإرادتها أو بغير إرادتها) للأمام للمحافظة على مكتسباتها وتطويرها بعد هذه الحرب، فكانت الحرب الأهلية اللبنانية والتي جعلت من الساحة اللبنانية ساحة لتصفية الحسابات بين الأنظمة العربية. واستمر مسلسل الانهيار العربي بدخول العراق (منفرداً) في حرب شاملة وعنيفة مع إيران الجار المسلم لمدة ثماني سنوات، ودخول القوات الإسرائيلية إلى لبنان ووصول الضربات الإسرائيلية إلى عمق الوطن العربي بضرب المفاعل النووي العراقي، واغتيال القادة الفلسطينيين في تونس، وكذلك قيام تركيا ببناء أكبر المشاريع المائية في العالم بإنشاء السدود على ينابيع المياه التي تغذي نهري دجلة والفرات لتضرب بذلك الأمن المائي العربي للعراق وسوريا وحتى باقي الدول العربية.

هكذا كانت بعض الملامح للصورة العربية بعد عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٠ إلى أن وصلت الشعوب العربية إلى حالة من عدم القدرة على معرفة أولوياتها ولا معرفة قضاياها الأساسية.

ثم جاء عام ١٩٩٠ وما بعده ليضع العرب كل العرب أمام الصورة الحقيقية الواضحة لحالة الأمن العربي داخلياً وخارجياً والذي دفع فيه العرب ثمناً باهظاً على جميع المستويات.

وكذلك فقد قدمت الدراسة تساؤلاً في هذا الموضوع حول هل الشرعية للأنظمة الحاكمة مستمدة من الواقع الإقليمي والدولي؟ وهل الأنظمة الحاكمة هذه هي أنظمة ديمقراطية؟

وكذلك أيضاً مدى التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي العربي خلال الفترة التي أعقبت ظهور الكيان الإسرائيلي وحتى حرب الخليج الثانية وما صاحب ذلك من تغيرات في مسار الوضع الأمني العربي من معاهدة كامب ديفيد مروراً باتفاقيات أوسلو، ومعاهدة وادي عربة، والتفسخ العربي الذي وصل إلى مداه بعد غزو العراق للكويت.

أما الفصل الثاني فيبحث في الواقع العربي وتأثيره على الأمن القومي من خلال بيان مدى تفاقم واقع التجزئة العربية وعدم القدرة على إعداد القوة اللازمة لمواجهة ومجابهة الأخطار المهددة لهذا الأمن مع بيان ارتباط سياسة الدول العربية بسياسات الدول المصدرة للأسلحة وامتلاك القوى المهددة للأمن القومي العربي لقدرات نووية وبرامج فضائية دون وجود سياسة دفاعية عربية موحدة.

وقد تمت هذه الدراسة من خلال بيان أثر النفط كثروة على النظام الأمني العربي وقد بدا واضحاً أن الغرب كان دائماً على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط وقد كان البترول عنصراً حاضراً في كل أزمة كبرى وقعت في العالم العربي وكذلك فقد تمّ إيضاح تأثير حرب الخليج الثانية وما خلفته من أزمة ثقة بين الأطراف العربية على الأمن القومي العربي مع جلاء واضح لانقسام وحدات النظام العربي على خلفية دخول القوات العراقية للكويت وما ترتب على هذا الانقسام والذي ما زلنا نعاني من آثاره حتى الآن.

ثم قدمت الدراسة بعض التحديات الراهنة التي واجهت هذا الأمن من خلال النظرة الواقعية المفرطة والانقسام الطائفي والمواجهة العربية الإسرائيلية سواء كانت أثناء الحروب السابقة أو بعد مؤتمر مدريد وكذلك بؤر التوتر والاستنزاف التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر.

أما في الفصل الثالث فقد بينت الدراسة العلاقة ما بين الأمن القومي العربي ومدى تأثيره بالنظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال التوازن الدولي ومن ثم علاقة الأمن القومي العربي بالنظام شرق أوسطي وارتباطه بدول الجوار تركيا وإيران حيث كانت للتفاعلات بين القوتين العظميين حول المنطقة العربية تأثير كبير بسبب توفر المجال المناسب للصراع بين القوتين العظميين على الساحة العربية.

لقد أثر النظام الدولي الجديد على المنطقة العربية من خلال انعكاس حالة الفوضى العالمية على المنطقة العربية مع عدم المقدرة على تحديد جهة الخطر القادم وتداخل مطالب الآخرين ضمن المطالب العربية ومن ثم انهيار الأمل العربي في بناء صناعة متطورة بعد أن تمّ تدمير العراق ونزع أسلحته غير التقليدية.

لقد بين الكاتب محمد حسنين هيكل رؤيته المستقبلية على المنطقة العربية وما أثره النظام الدولي الجديد على هذه المنطقة بما يلي:

١- تأثر المنطقة العربية بحالة الفوضى العالمية وفقدانها للتوازنات التي كانت قائمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.
٢- ان أولويات القوى النافذة في العالم عكست نفسها على الأحوال العربية حيث لم يعد أحد يتكلم عن الأمن القومي العربي ولكن هناك حديث عن أمن الخليج حيث تم اختزال الأمن العربي بالكامل داخل أمن الخليج وهذا ما عبر عنه اعلان دمشق.
٣- إن العالم العربي لم يعد يعرف لنفسه خطراً محدداً يمس أمنه القومي فالعدو أصبح في أحوالنا الجديدة من الداخل وليس من الخارج كما كان.
٤- إن مطالب الآخرين أصبحت تتدخل في المطالب العربية وتؤثر فيها وخاصة حاجة الآخرين للنفط العربي وحاجتنا للسلاح والحماية.

إن الخسارة الحقيقية والمروعة التي أصابت الأمة العربية بفعل النظام الدولي الجديد لم تتأت فقط من هيمنة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية على المستوى الدولي بل وهيمنتها على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن وتمثل ذلك في:

- تدمير العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل فيه واستمرار حصاره.

- تعزيز السيطرة الأمريكية بخاصة والغربية بعامة على نفط الخليج والتحكم بأسعاره .
- تكريس وتعميق الهيمنة الإسرائيلية على أجزاء من الوطن العربي.
- دخول العرب المعنيين بمفاوضات السلام مع إسرائيل خلال أسوأ فترة في التاريخ العربي الحديث.

الفصل الرابع، بحثت هذه الدراسة في هذا الفصل مستقبل الأمن القومي العربي وأوضحت مدى تأثير البعد الديني والبعد القومي فيه مع ما تركته اتفاقيات السلام مع إسرائيل من أثر على مستقبل هذا الأمن.

أما الفصل الأخير في هذه الدراسة فقد كان حول الأسس الواجب اتباعها نحو بناء نظام أمني عربي جديد من خلال دراسة أسباب العجز للنظام الأمني القائم وما هي الأسس البديلة لبناء هذا النظام.

لقد ولد الأمن العربي ولادة غير طبيعية واستمر يعاني من الأمراض التي جعلته مشلولاً في أغلب الأحيان في مواجهة الأخطار التي داهمت الأمة العربية حيث ولد هذا الأمن في ظروف ضاغطة إثر هزيمة ١٩٤٨، كذلك فقد وجه مفهوم الأمن العربي أسباب انبعاثه وعناصر تكونه في المشروع القومي الذي عمّ المنطقة العربية خلال عقدي الخمسينات والستينات إلا أن هزيمة حزيران ١٩٦٧ هي التي أطفأت جذوة المشروع فانحسر المفهوم ليقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها.

لقد ظل الأمن القومي العربي ولا زال مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي "القومي" و "القطري في إطار المؤسسة القومية[1].

إن النظام العربي لم يخل في أي مرحلة من مراحل تطوره من ظاهرة النزاعات بين أعضائه وهي ظاهرة مقلقة وتزيد من تفكك النظام العربي وأهم ما يميز هذه النزاعات أنها تهدأ ولكنها لا تحل، لذلك فهي قابلة للانفجار باستمرار، كما أن مشكلة تحديد الأولويات عند الأمة العربية هو من أهم وأبرز نقاط الخلاف بين الأنظمة العربية.

---

(1) جامعة الدول العربية.

لقد كانت أزمة الخليج الثانية واحدة من أهم الأسباب التي دفعت إلى الذهاب إلى مدريد والتي أسفرت عن اتفاقات أوسلو وتوقيع اتفاقية وادي عربة كما أدت إلى التمادي المفرط في التمسك بالقطرية والتي أعاقت العمل العربي الموحد.

إن غياب الديمقراطية لم يؤد فقط إلى استفراد القيادات العربية باتخاذ القرارات الصعبة والمصيرية دون رقابة شعبية بل أدى إلى بروز ظواهر التطرف على مختلف اتجاهاتها العقائدية وخصوصاً ظاهرة التطرف الإسلامي.

إن من أهم الأسباب التي حالت دون تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي هي:

- عدم الحسم في تحديد قطاعات التفاعل والتداخل بين الأمن القومي والأمن القطري.
- التنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- عدم القدرة على الحصول على وسائل دفاعية متطورة.
- تعدد الرؤى حول تحديد الخطر وأولويات الدول العربية لهذه المخاطر.
- المشكلة المهمة والخطرة في هذا الصدد هي الإرادة السياسية العربية حيث أن هذه الإرادة غير موجودة وإن وجدت فهي غير متوحدة.

أما العوامل المساعدة لبناء نظام أمني عربي فهي:

- حل المشاكل الداخلية للدول العربية يليها حل المشاكل بين الدول العربية.
- بناء جسور الثقة بين الأنظمة العربية الحاكمة والترفع عن صغائر الأمور.
- الاستفادة من التطورات الإقليمية في المنطقة لخلق جو من التفاهم والحوار.
- وضع الخطط الاقتصادية المشتركة وتفعيل دور السوق العربية المشتركة.
- توثيق الصلة بين العالم العربي والعالم الإسلامي وضرورة الانفتاح على القوى الإسلامية وخاصة مع باكستان التي أصبحت تشكل رادعاً نووياً يمكن أن يستفيد العرب منه.
- استخدام سلاح النفط بشكل فعال دون انفعال أو دون دراسة حقيقية لطبيعة الدور الممكن للنفط أن يلعبه.

إن خيار الأمن العربي لا يمكن تحقيقه إلا بإرادة عربية صميمة تنبع من الواقع العربي وبفعل القيادات والأنظمة العربية في تطويع المقومات والروافد العربية لتأسيس وتفعيل الأمن العربي.

إن كل ذلك بمجمله يستدعي العمل على مختلف الأصعدة والمستويات للتوصل إلى حل لهذه الإشكالية التي تواجه بناء أمن قومي عربي، ومن هذه المستويات ما يلي:

المستوى السياسي والعسكري:

- تبني مذهب عسكري عربي موحد تسير على هذه الاستراتيجيات الدفاعية العربية.
- توحيد العلاقة بين الفكر السياسي والاستراتيجي العربي وبين الإرادة القومية لإقامة بنية الأمن القومي العربي.
- توحيد سياسات الأمن القطري لتتلائم مع سياسات الأمن القومي العربي دون التوجه نحو القوى الخارجية وتحديد وإدراك المخاطر والتهديدات والتحديات التي تواجه الأمة العربية.
- تفعيل أجهزة صنع القرار الأمني على المستوى القومي العربي مع توفر وتوحيد الإرادة الجماعية.
- التركيز على الديمقراطية كمنهاج عمل سياسي وطريقة حكم.

أما على المستوى الاقتصادي والتنموي فيجب العمل على:

- وضع برامج تنموية واقتصادية متطورة وعلى مستوى الوطن العربي.
- أن تملك الأمة ثرواتها المتاحة بيدها في الأرض العربية وتوظيفها لخدمة الإنسان العربي ومصالحه.
- العمل على توزيع الثروة مقابل توزيع العمالة الفنية وتقليص العمالة الأجنبية.

أما على مستوى الجامعة العربية فيجب العمل على:

- البدء بتعديل ميثاق الجامعة العربية لعام ١٩٤٥ واتفاقية الدفاع العربي المشترك.
- تطوير هيكلية الجامعة باتجاه التكامل.
- اقرار ميثاق الشرق العربي ومحكمة العدل العربية.
- إحياء ميثاق التضامن العربي الصادر عام ١٩٦٥.
- تطبيق ميثاق الوحدة الثقافية الصادر عام ١٩٦٣.

- تطبيق استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي لعام ١٩٨٠.
- النظر إلى أن العربية هي دعاء الإسلام والذي احتضنته وحملت رسالته إلى العالم أجمع واعتبار الإسلام المادة الروحية للعرب والعربية وأن كلاً منهما لا ينفصل عن الآخر دون أن يحدث شرخاً يصعب إلتئامه.

أما على صعيد عملية السلام فيجب النظر إليها كما يلي:

إن السلام العادل الشامل لا يتحقق إذا حصلت لبنان وسوريا على أراضيهما المغتصبة فقط بل لا بد من تصحيح مسارات التسوية لتنسجم مع موجبات السلام الحقيقي حيث أنه:

- لا سلام عادل بتطبيق المفهوم الصهيوني للشرق أوسطية.
- لا سلام عادل بدون استعادة القدس.
- لا سلام عادل بدون حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم.
- لا سلام عادل يقوم على اختلال صارخ لتوازن القوى بين العرب وإسرائيل.

فهذا فيض من غيض لا بد للأمة العربية أن تأخذ به تدريجياً لكي تتأهل لمرحلة الانبعاث النهضوي الجديدة المنتظرة مع الصبر على بعض المعيقات والتحديدات المحتملة لبدء مرحلة العودة إلى بناء أمة عربية تعتد بتاريخها وحضارتها وتتطلع إلى بناء مستقبلها دون الركون إلى واقع حالها وما آلت إليه.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم

تمهيد.

الأمن مطلب إنساني، لكن محاولة تعريفه كمفهوم قد تثير عدداً من التساؤلات التي تقود بالضرورة إلى الاجتهاد في الإجابة عند التعرض إلى الأسئلة المتعلقة به.

ومن جملة هذه الأسئلة ما يلي: هل يمكن تعريف الأمن باعتباره المفهوم المضاد للخوف أم أن العلاقة بينهما تبدو وكأنها مثل العلاقة بين مفهومي الحرب والسلام أحدهما نقيض للآخر ولكن بينهما منطقة اللاحرب واللاسلام؟ وربما يكون الاجتهاد في الإجابة هو في الاعتقاد بوجود منطقة قد نصطلح عليها بأنها اللاخوف واللاأمن، إنها المنطقة التي تتشكل في إطار خريطة دولية أو إقليمية للتوازنات، تخفف كثيراً من احتمالات الحرب. ولكنها لا تنفي حيثياتها، وهذه المنطقة تضم دولاً لا تملك وحدها القدرة على الدفاع عن نفسها، وهذا هو اللاأمن، ولكنها ترتبط بتوازنات إقليمية ودولية قد تحول دون الاعتداء عليها وهذا هو اللاخوف.

التساؤل الثاني، هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوماً حياً يرتبط بغريزة التكوين أم باعتباره مفهوماً ذهنياً يرتبط بوعي التكوين؟ إنّ الاجتهاد في الإجابة هو أنّ الأمن لا يمكن أن يكون مفهوماً حياً يرتبط بغريزة التكوين، وإلا فإنه يصبح مفهوماً ضد التاريخ؛ ففي مواجهة الفيضانات يلجأ البعض إلى الهرب، وقد يلجأ البعض إلى تشييد السدود، والهرب غريزة أمنية والسد وعي أمني والذين يهربون يتركون التاريخ وراءهم والذين يشيدون يستبقون التاريخ أمامهم.

والتساؤل الثالث، هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوماً مركباً أم باعتباره مفهوماً بسيطاً؟ ان الاجتهاد في الإجابة يوحي بأنّ الأمن مفهوم مركب، طالما أننا قبلنا به كمفهوم ذهني يرتبط بوعي التكوين، فالوعي يخلق كياناً، وبالتالي تصبح العملية الأمنية هي الدفاع عن الكيان وليست الدفاع عن الذات، فالأخير تعرفه الحيوانات، وهي لذلك تدافع عن ذواتها، ولكن دفاعها لا يمكن اعتباره بمنزلة عملية أمنية ولكن مجرد رد فعل غريزي، والفرق بين الاثنين يكمن في عنصر الردع الوقائي، فالعملية الأمنية تتمثله كأحد خطوطها الاستراتيجية بينما يظل مجرد اعتبار ساقط في رد الفعل الغريزي أي أنّ العملية الأمنية عملية مركبة، ومن ثم فإنّ الأمن في حد ذاته مفهوم مركب.

أما التساؤل الرابع فهو هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهوماً أصيلاً يصاحب الحالة في تطورها أم مفهوماً طارئاً يرافق الحالة في منعطفاتها؟ إنّ الاجتهاد في الإجابة يقول بأنّ الأمن مفهوم أصيل وليس مفهوماً طارئاً، فإذا كان الردع الوقائي أحد الخطوط الاستراتيجية في العملية الأمنية فإنه يصبح بالتالي جزءاً لا يتجزأ من تكلفة عملية التطور ذاتها[1].

وقد أصبح دارجاً أن يتم الحديث عن "أمن المواطن" ولكن "الأمن" يقصد به في العادة "أمن الدولة" وهو في العادة الهدف الذي يحظى بأولوية خاصة بين أهداف أية دولة، ولذلك تسعى كل دولة إلى تحسين ظروف أمنها باستمرار، ومن هنا كان مفهوم الأمن سريع التغير وشديد الحساسية للتغيرات المستمرة في علاقات الدول بعضها ببعض.

إن فكرة "الأمن" ترتبط بفكرة "السلطة" ولا معنى لها دون قيام "سلطة" وحتى فكرة "أمن المواطن" لا معنى لها إذا ما نظر إليه كفرد بمعزل عن المجتمع، بل لا بد من سلطة قادرة على التدخل وعلى تنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه.

لا شكّ في أنّ تصورات الدولة الخاصة بقضايا الأمن هي في الأساس تصورات ذات طابع استراتيجي، وهي من هذه الوجهة تعلو قرارات الدولة التكتيكية، بمعنى أن تصورات الأمن لا تتأثر بالتغيير في التكتيك، غير أنّ هذا لا يعني أنّ نشاط الدولة العسكري هو وحده المختص بهذه القضايا، ولأنها قضايا تحظى بأولوية خاصة فإنها تحكم سياسة الدولة في شتى أوجه نشاطها الخارجية والداخلية على حدٍ سواء. وفي السياسة الخارجية، ليس أداؤها هو المواجهة بالقوة العسكرية فقط، بل أيضاً بطرق توصف بأنها سلمية، وبإعمال أدوات وقنوات الضغط الدبلوماسي.

ومن خلال ما تقدم يتعين التمييز بين فكرة "الأمن الوطني" لدولة من الدول وفكرة الأمن القومي لمجموعة من الدول مثل الدول العربية وفكرة "الأمن الدولي" التي تتسع للمجتمع الدولي في مجموعه، فمن الممكن أن يتوافق الأمن القومي لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي ذلك أن ترسيخ هذا الأخير وتخفيف وطأة التوترات الدولية وتحقيق الانفراج الدولي، أمور من شأنها تحقيق قدر أكبر من الأمن لدول العالم جميعها كل على حدة، غير أن هذا لا يلغي احتمال أن يتعارض الأمن القومي

---

(1) لقوشه، رفعت، الأمن القومي العربي، مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي، شؤون عربية، العدد ٧، ١٩٩٢، ص ٧ـ١٦.

لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي، إذ ان من الممكن أن تصل الأمور إلى اعتبار الأمن الوطني لدولة ما، هو في أولوية اهتمام الدولة من حيث المحافظة على كيانها ووجودها وخاصة عندما تشعر بأنّ هناك تهديداً محتملاً من قبل بعض الدول المجاورة، وبذلك يتحول الحال من اتجاه أمني متقدم نحو أمن قومي مع مجموعة الدول صاحبة الهدف المشترك والمصير الواحد مثل الدول العربية، إلى النكوص والتمسك بأمن وطني يتبنى كيان الدولة ككيان قطري، وهذا ما تعيشه معظم الدول العربية الآن. والذي نتمنى تحقيقه هو أن يتسع ليخرج من دائرة القطرية البحتة ليستوعب مجموع الدول العربية فيصبح أمناً قومياً يشمل الجميع. وعليه يمكن تعريف الأمن القومي بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من اجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية[١].

ولعلنا نلاحظ أن كل هذه التعريفات تلتقي حول عدد من الفروض المشتركة[٢]:

أ. أنها تقبل صراحة أو ضمناً بالأمن كمعادل لانتفاء الشعور بالخطر.

ب. أنها تتعامل مع المصالح الحيوية كمعطيات سابقة ولذلك فإنّ حمايتها هي المطلوب الأمني.

ج. إنها تقترب ـ دون التصريح ـ من صيغة الأمن المطلق وتستلهمه كمثل أعلى لأي استراتيجية أمنية.

د. إنها تتجاوز ـ وبالصياغة الإنشائية ـ الحدود العسكرية لمفهوم الأمن، وتقبل بعناصر أخرى في نسيج المفهوم.

وعند النظر إلى الواقع الحالي الذي تعيشه الأمة العربية فإننا نلاحظ أنّ العالم العربي لا زال يعيش تحت وطأة ما أفرزته مرحلة انتهاء الحرب الباردة، وما أنتجته من أحادية قطبية، دون أن يستطيع التأقلم مع متطلبات المرحلة الجديدة حتى الآن وصياغة استراتيجية تكفل له دوراً فاعلاً للمساهمة في بناء النظام العالمي الجديد الذي لا زال في طور النشوء، ولعلّ هذا ما ساهم في إظهار العرب كقوة ضعيفة غير فاعلة في مجريات الأحداث، وبعيدة تماماً عن كل ما يجري تخطيطه في كواليس السياسة الدولية، رغم أن الموقع الجغرافي للعالم العربي والإمكانات والطاقات التي يمتلكها تحتم عليه أن يلعب دور الشريك في صناعة القرار الدولي، كما يتحتم على صناع القرار أن يدركوا أنّ

---

(١) هويدي، أمين، في السياسة والأمن، بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٨٢، ص ٤٣٠..

(٢) لقوشة، رفعت، مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، عدد ٧، القاهرة، حزيران ١٩٩٢، ص ٧ــ٨.

العرب رغم ضعفهم لن يبقوا في موقع المتلقي للفعل، وأن ما من مشروع أمني أو سياسي أو اقتصادي أو إعلامي يمكن أن يحقق عالميته المنشودة عبر فرضه بالقوة على العرب أو تجاهلهم، لأن ارثهم الفكري العريق ومساهمتهم الفعالة في صنع التاريخ القديم والحديث يؤكد أهمية أن يكون لهم دور في صناعة التاريخ المعاصر.

ثم انّ هناك مسيرة السلام العربية ـ الإسرائيلية التي تشهد بعض العقبات على الجبهة السورية واللبنانية، مع الإشارة إلى أنّ مرحلة ما بعد السلام مع إسرائيل ستكون أخطر بكثير من مرحلة الحرب، لأنها تتطلب أن يكون العرب مستعدين لخوض معارك اقتصادية وحضارية وثقافية.

وهناك أيضاً الخلافات السياسية العربية ـ العربية وما تعكسه من سلبيات على العالم العربي تعيق ليس فقط بلورة توجهاته وتطلعاته، بل تحد أيضاً من طموحاته في بناء الشخصية السياسية الذاتية غير الخاضعة لأية هيمنة أو وصاية أو ارتهان.

ثمّ هناك الخلافات الحدودية العربية ـ العربية التي يجب حلها قبل أن تستغلها قوى خارجية للعبث بأمن المنطقة، وكذلك الخلافات الحدودية بين العرب وبعض دول الجوار وعلى رأسها الخلافات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ترفض رغم كل المساعي التي بذلت معها، الاعتراف بعروبة الجزر المحتلة (طنب الكبرى والصغرى، أبو موسى) وبتبعيتها لدولة الإمارات العربية المتحدة، والخلاف الماثل أمامنا اليوم بين اليمن وارتيريا على جزيرة حنيش.

أما على المستوى العسكري فلا بد من الإشارة إلى خطط التحالف العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا، واتفاقيات الدفاع المشترك التي أبرمتها الكويت مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا. إضافةً إلى التهديد الناجم عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي والمحاولات الإيرانية التي ترمي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي تصب جميعها في خانة توتير المنطقة وجعلها قابعة باستمرار على فوهة بركان.

كما أنّ هناك تسابقاً على امتلاك أحدث أنواع الأسلحة وأكثرها تعقيداً حيث المستفيد الوحيد هو شركات التسلح الأجنبية، في وقت تشهد فيه الصناعات العسكرية العربية الكثير من الترهل والضعف، وفي وقت يحصل فيه ذلك على حساب التنمية الاقتصادية.

أما التحديات الاقتصادية التي تهدد العالم العربي فإنها ناجمة عن نشوء التكتلات الدولية التي تنظر إلى العرب باعتبارهم فقط كناية عن مائتي مليون مستهلك، وعن المنافسة غير المشروعة التي تنتهجها، والناجمة أيضاً عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي أحدثه ضعف الاستثمارات العربية داخل العالم العربي، وغياب المشاريع التنموية العربية المشتركة وعدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل صحيح، وعدم الاعتماد على الطاقات والإمكانات البشرية وبشكل كامل ونتيجة وجود فوارق كبيرة بين الشرائح الاجتماعية داخل الدولة العربية الواحدة، والفوارق الكبيرة بين مختلف الدول العربية الفقيرة والغنية والكبيرة والصغيرة مما جعل حدة التنافس وهاجس الخوف يخيم على أجواء العلاقات المبنية بينهم سواء كانت داخل المجتمع الواحد في الدولة أو بين مجتمعات الدول العربية نفسها التي جعلت من جميع هذه الأسباب مجتمعة ضعفاً في التنمية، وخللاً في الأمن الغذائي وتخلفاً في حقول الصناعة.

وهناك الكثير الكثير من التحديات التي تواجه الأمة العربية مثل أزمة المياه، والتحديات الاجتماعية حيث تتفشى الجريمة والمخدرات، وكذلك مشكلة التغريب الثقافي وأخيراً مشكلة المواطن العربي نفسه الذي أصبح أسير ما تبثه وسائل الإعلام الغربية من تعاليم وثقافات وعادات هي في مجملها غربية كلياً عن الهوية العربية[1].

كل هذه الأمور مجتمعة تبين أن الأمة العربية تواجه مجموعة من التحديات والمخاطر، منها ما هو نابع من داخل الوطن العربي ومنها ما هو خارجي، ومن هذه التحديات الداخلية التي تواجه أمتنا العربية تنامي ظاهرة العنف والإرهاب، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة بلورة سياسة أمنية عربية وفق استراتجية شاملة للأمن العربي. وفي هذا المجال أشير إلى أن مجلس وزراء العدل العرب قد انتهى من وضع مشروع اتفاقية عربية للتعاون الأمني والقضائي لمكافحة الإرهاب، وذلك استكمالاً لما

---

(1) الطيار، بكر، الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ١٩٩٦، ص ١٣ــ١٥.

نصت عليه الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٣ بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة وتأكيدها على ضرورة الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب الموجه للداخل والخارج.

لا بُدّ من تكاتف الدول العربية مجتمعة بناء على ظاهرة الارهاب باستئصال العوامل التي ساعدت على ظهوره وكذلك تفعيل الاتفاقات العربية بهذا الخصوص والارهاب هو العملية التي يقوم بها أفراد أو مجموعات بالاحتكام لاستخدام القوة المسلحة ضد كيان الدولة سواء من الداخل أو الخارج دون استخدام لغة الحوار في حل المشاكل العالقة.

أما التحديات الخارجية فيأتي في مقدمتها العقبات التي تضعها إسرائيل أمام مسيرة السلام باستمرار احتلالها للأراضي العربية، ورفضها الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس[1]. إضافة إلى الفهم الإسرائيلي للسلام معتمدة بذلك على امتلاكها للسلاح النووي واستيلائها على المياه الجوفية في الأراضي المحتلة وعلاقاتها الاستراتيجية مع دول الجوار وخاصة تركيا.

إنّ موضوع الأمن القومي هو أحد أهم المواضيع التي يعنى بها كثير من الباحثين والمختصين بالشؤون الدولية والعلوم الاجتماعية، لأنه غدا في وقتنا الحاضر هو محور الاهتمام بعدما انهارت القطبية الثنائية وأصبحت الأبواب مشرعة لكل ما هو جديد من ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات وثورة المصالح التي ما عادت تحتاج إلى مراوغة بل أصبح تحديدها أمراً ضرورياً ومن الأولويات التي تستدعي الجهر بها دون مواربة وفي كثير من الصراحة والوضوح.

أن الكتابة في هذا الموضوع ليست من السهولة بمكان وذلك بسبب حداثة الدراسة العلمية المتخصصة قياساً بأهمية موضوع الأمن القومي، ومن ثم تباين واختلاف مصادر التهديد من وقت لآخر، إضافة إلى طرق المعالجة وما يمكن أن يطرأ من تداخل في المفاهيم والخلط بينها مما يستدعي رسم سياسات أمنية متخصصة بكل دولة على حدة، مما يعني وجود سياسات أمنية متباينة

---

(١) عبد المجيد، عصمت، الأمن العربي للتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص ٤١.

ومتضاربة لأن أمن كل طرف هو جزء من أمن الطرف الآخر إما مكمل له أو انتقاص منه، بمعنى أنه لا يوجد سياسة أمنية بالمعنى المطلق.

كما أن مصادر التهديد للأمن القومي قد تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف أيضاً أساليب التحكم الخاصة لكل دولة لدرئها أو السماح لها بالتأثير سلباً على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والنفسية للدولة ومواطنيها. وقد تختلف مصادر التهديد في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة حيث نجد أنّ الدول المتقدمة يكون مصدر التهديد الرئيسي لها خارجياً، في حين ان مصدر التهديد للدول المتخلفة هو مزيج من التهديد الداخلي والخارجي، مع تفاوت نسبة وحجم التهديد من دولة إلى أخرى. وكلما زادت مصادر التهديد الداخلية كان ذلك عاملاً مساعداً في تهيئة المجال للتهديدات الخارجية ومن ثم يبدأ تخلخل المجتمع من خلال الرعب والخوف وعدم الاطمئنان الذي يتغلغل في أفراد المجتمع حتى تتسع دائرته لتشمل الدولة.

إن الكتابة في موضوع الأمن القومي العربي تتسم بأهمية بالغة لأن الأمن القومي العربي ليس أمناً قطرياً، فهو كل لا يتجزأ ويصعب تحقيقه بإمكانات منفردة أو بمعزل عن باقي الدول العربية، وذلك لما يتمتع به الوطن العربي من ميزات من حيث الموقع الجغرافي الذي يشكل واقعاً متجانساً، كما أنه عقائدياً لا ينفصل عن مفهوم العروبة والإسلام وكل منهما يعتبر وعاء للآخر ومادته الروحية، إضافة لما تحويه رقعته الجغرافية من ثروات غنية جعلته متكاملاً في ثرواته الاقتصادية، كما منحه موقعه الاستراتيجي، وكونه حلقة وصل بين الشرق والغرب وإشرافه على أهم المنافذ والمضائق الدولية البحرية، منحه أهمية شكلت له هاجساً أمنياً بات مقلقاً إذ لم يتحقق له رغم ما يملك من أهمية وثروات وموقع الأمن القومي الرادع لكل طامع، ولا هو استفاد من ذلك كله لجعل علاقاته بغيره من الدول علاقات تقوم على مبدأ الاحترام والسيادة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، فكلما كانت هناك بوادر لقيام نوع من الوحدة أو شكل من أشكال التضامن كانت هذه المحاولات تبوء بالفشل، وهكذا بدا أن الأمن القومي العربي مفهوم صعب المنال.

فالأمن القومي العربي، هذا المصطلح الذي كتب وتحدث فيه الكثير من المفكرين العرب وقادتهم منذ عشرات السنين هل هو واقع أم وهم؟ هل هو ضرب من الترف الفكري أم مبدأ يجب الالتزام به على جميع المستويات؟ هل هو مطلوب من كافة الشعوب والدول العربية، أم هو ضرورة

لدولة عربية دون غيرها؟ هذه أسئلة وكثير غيرها ما زالت تطرح من قبل كل المثقفين العرب ومحترفي السياسة والمتخصصين العسكريين والاقتصاديين وغيرهم.

لقد واجه الأمن القومي العربي تحديات وخروقات كثيرة وكبيرة وما زال، وكان أكثر هذه التحديات والخروقات خطورة ما حصل عام ١٩٦٧ وبعده عندما تمكنت إسرائيل (الدولة الدخيلة والمصطنعة التي لم يمض على تكوينها في المنطقة العربية أكثر من عشرين عاماً) من احتلال أجزاء مهمة جداً من أراضي الدول العربية المجاورة في الوقت الذي كانت فيه الشعوب العربية على يقين راسخ بأنها قد هيأت نفسها وعلى كل المستويات لردع أي تهديد من جانب إسرائيل، إن لم يكن استرداد كافة الأراضي والحقوق التي سلبت منهم عام ١٩٤٨، ولكن ما حدث كان العكس تماماً وكانت النكسة وكان الإحباط لدى الشارع العربي الذي ترسخ بمرور الزمن، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية التي عصفت بالكثير من الدول العربية بدءاً بأحداث السبعين في الأردن وانتهاءً بالتغيرات الدراماتيكية للكثير من الأنظمة العربية من خلال الانقلابات العسكرية في عدد من الدول العربية.

وجاءت حرب عام ١٩٧٣ التي وجد العرب من خلالها أنهم ما زالوا قادرين على الفعل الجماعي وأنهم قادرون على تطبيق المفهوم البسيط للأمن القومي (الذي يعتمد أساساً على الدفاع عن الأمة باستخدام كل الوسائل المتاحة الاستخدام الأمثل) فهل ما حدث في عام ١٩٧٣ هو فعلاً تطبيق حقيقي لمفهوم الأمن القومي، أم أنه فعل أملته الظروف في حينها وجاء بالصدفة مطابقاً لمفهوم الأمن القومي؟.

إن ما حصل بعد عام ١٩٧٣ لم يكن تطبيقاً صريحاً لمفهوم الأمن القومي، إذ انّ الأنظمة العربية لم تندفع (بإرادتها أو بغير إرادتها) للأمام للمحافظة على مكتسباتها وتطويرها بعد هذه الحرب، فكانت الحرب الأهلية اللبنانية التي كشفت هشاشة النسيج المعقد للمجتمع اللبناني، وأدت إلى هدر الكثير من الطاقات حتى وصل الأمر إلى تورط عدد من الدول العربية فيها، وجعل الساحة اللبنانية ساحة لتصفية الحسابات بين الأنظمة العربية، واستمر الوضع العربي (كأمر طبيعي) بين رافض ومؤيد على الأقل ضمنياً مما زاد في تعميق الخلافات بين الأنظمة العربية، واستمر مسلسل الانهيار العربي بدخول العراق (منفرداً) في حرب شاملة وعنيفة مع إيران الجار المسلم لمدة ثماني سنوات، ودخول القوات الإسرائيلية إلى لبنان ووصول الضربات الإسرائيلية إلى عمق

الوطن العربي بضرب المفاعل النووي العراقي، واغتيال القادة الفلسطينيين في تونس، فكان أمراً طبيعياً أن تجد الدول الأخرى الفرصة مناسبة لتحقيق مكاسب ذاتية لأمنها القومي على حساب أمن العرب، ومنها تركيا التي بدأت ببناء أكبر المشاريع المائية في العالم بإنشاء السدود على ينابيع المياه التي تغذي نهري دجلة والفرات لتضرب بذلك الأمن المائي للعراق وسوريا وحتى باقي الدول العربية.

هكذا كانت بعض الملامح للصورة العربية بعد عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٠، إلى أن وصلت الأقطار العربية إلى حالة من عدم القدرة على معرفة أولوياتها ولا معرفة قضاياها الأساسية.

ثم جاء عام ١٩٩٠ وما بعده ليضع العرب كل العرب أمام الصورة الحقيقية الواضحة لحالة الأمن العربي داخلياً وخارجياً والذي دفع فيه العرب ثمناً باهظاً على جميع المستويات.

الفصل الأول

الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق

الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق

تعددت الكتابات التي تناولت الأمن القومي العربي كمفهوم شامل، وتم هذا الطرح من خلال المعتقدات التي يحملها كل من كتب في هذا الموضوع وتعددت طبقاً لذلك الآراء ولكنها أجمعت في معظمها على إمكانية تطبيق وتنفيذ الأمن القومي العربي وبالشكل الذي يخدم الأمة العربية سواء على مستوى الدول العربية أو على المستوى الشامل للوطن العربي.

ونتيجة للتطورات التي تعيشها المنطقة العربية الآن وعاشتها فيما مضى فقد أضحت مشكلة الأمن القومي العربي ضرورة ملحة لا يمكن تجاهل صياغتها من خلال منطق متماسك ومتكامل، لأن الحقائق الجديدة التي ظهرت على مسرح الأحداث فرضت نفسها، وجعلت المنطقة العربية تقفز إلى موضع الصدارة من حيث الاهتمام وتوزيع المصالح.

فالصراع العربي الإسرائيلي لم يعد صراعاً مسلحاً تشن فيه الحرب بين فترة وأخرى، لقد أخذ الصراع بُعداً آخر بعدما وقعت معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واتفاق السلام مع السلطة الفلسطينية ومن قبلهما جمهورية مصر العربية، هذا البعد جاء في انقسام المجموعة العربية إلى مجموعتين الأولى مع السلام ومؤيدة له وأخرى ضد السلام ومعارضة له، إلا أنّ القاسم المشترك بينهما يظل قائماً حتى في السلام، فالأمن القومي العربي ما زال مطلباً ملحاً وذلك لأنّ العالم العربي محاط بقوى جديدة وجميعها تقع على حدود الوطن العربي، ومترابطة معه من حيث المصالح والأهداف، وسواء كانت هذه القوى الجديدة والمتوقعة قادرة على أن تعيد تشكيل علاقات التوازن الإقليمي أو لا فإنها لا بد أن يكون لها تأثير يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

كذلك فإن الترابط بين جميع أجزاء التوتر حول منطقة الشرق الأوسط يؤثر بشكل مباشر على وضع المنطقة العربية، بحيث يفرض النظرة الشمولية في التعامل مع المنطقة ككل دون استثناء، لأن هذا الترابط يستند إلى استراتيجية كلية وشاملة بين القوى العظمى ويفرض على العربي إدراكاً استراتيجياً متكاملاً لا يقتصر على منطقة أو جزء منها دون أخرى.

يرتبط مفهوم الأمن القومي بصورته الشاملة بمفهوم الدولة في سياق النظام الدولي الذي تمثل الدولة وحدته السياسية وضمن اتجاهين داخلي وخارجي، وهو يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل والتماسك على مختلف المستويات وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية، فلو طبقت هذه المفاهيم على أية دولة مستقلة فإنه بالإمكان تحديد إطار واضح لمفهوم أمنها القومي والوسائل الكفيلة بتنفيذه وتطويره، ولكن هل يمكن وضع مثل هذا الإطار للدول العربية مجتمعة حتى نتمكن من تحديد مفهوم واضح للأمن القومي العربي؟

إن الجواب على هذا السؤال يحمل العديد من الأوجه، فإذا كان النظر إلى مفهوم الأمن القومي العربي هو من زاوية الأخطار الخارجية (إقليمية ودولية) التي تهدد الأمة العربية فإن الاتفاق بين الأنظمة العربية وشعوبها على وجود أخطار تهدد الأمة العربية بأشكال مختلفة يبدو أمراً ملحاً (الخطر الإسرائيلي) خاصة بعد ضم الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتهويدها وخصوصاً القدس وإخضاع الشعب والقيادة الفلسطينية من داخل فلسطين للإرادة الإسرائيلية الكاملة، بحيث تصبح أداة من الأدوات المستخدمة للفُرقة العربية ونقطة من نقاط الخلاف بين الأنظمة العربية وكذلك الخطر المتمثل بحجز المياه في سدود على الأراضي التركية والتحكم المطلق بمصادر المياه التي تخدم الحياة والنماء في العراق وسوريا، وكذلك تحكم إثيوبيا بمصادر وينابيع مياه نهر النيل التي تخدم الحياة في السودان ومصر وأيضاً محاولات إيران دعم وتنشيط فئات متطرفة في بعض البلدان العربية لإثارة الفوضى الداخلية بدعوى دعم الإسلام في تلك البلدان، وفوق كل هذا وذلك نجد أن أبسط قواعد التعاون بين الدول العربية وخاصة الاقتصادية منها لم يكن بالشكل المطلوب وبذلك بقيت الدول الغربية هي صاحبة الامتياز الأكبر في استثمار واستغلال أو وجود نوع من التضامن على شكل تكامل اقتصادي.

أما من ناحية الأخطار الداخلية التي تهدد الأمن العربي فهناك أيضاً نوع من الاتفاق على وجود هذه الأخطار المتمثلة بالفوارق بين الغني والفقير، وعدم القدرة على تقبل الحضارة أو عدم استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي، بما يخدم وحدة الأمة مع المحافظة في نفس الوقت على الخصوصية العربية، وتراجع مستويات التعليم والثقافة وكذلك تنامي الاتجاهات المتطرفة في المجتمع العربي كرد فعل طبيعي للاحباطات التي تواجه الفرد العربي، فكانت الاتجاهات اليسارية

الراديكالية (قبل انهيار الاتحاد السوفيتي) هي التي تعتبر مصدر خطر على الكثير من الأنظمة العربية وما أطلق عليه فيما بعد بالاتجاهات الإسلامية المتطرفة التي بدأت تظهر بشكل واضح في عدد من البلدان العربية إن لم يكن فيها جميعها.

أما الوجه الآخر للأمن القومي العربي فيمكن النظر إليه من خلال الاختلافات الكبيرة والمتباينة بين العرب (على مستوى الأنظمة ومستوى المتخصصين والمستوى الشعبي) في معالجة الموضوع، والاختلاف نابع من طبيعة الأنظمة العربية والعقائد التي يؤمن بها كل نظام للمحافظة على وجوده واستمراره في السلطة وأيضاً أسلوب البحث الذي يستند إليه كل متخصص والمعاناة التي يعانيها أفراد الشعب في كل بلد عربي.

المبحث الأول
المفهوم النظري للأمن القومي

إن طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية والدول الأخرى (إقليمياً ودولياً) وبين الأنظمة العربية وشعوبها وكذلك بين الأنظمة العربية بعضها ببعض، تستدعي تناولاً خاصاً يجعل من الأمن العربي أمراً مختلفاً عن مجرد أمن قومي شامل وبالتالي ليس من السهل إيجاد إطار مناسب يمكن أن نطبق من خلاله الأمن القومي العربي.

إن الحديث عن أي من مفاهيم الأمن القومي العربي يستدعي منا فهم مجموعة من العلاقات المترابطة والمتشابكة فيما بينها، فهناك العلاقة بين الأنظمة العربية وشعوبها كل حسب خصوصيته، وهناك العلاقة بين الأنظمة العربية فيما بينها والتي أصبحت تنعكس بشكل واضح على العلاقة بين الشعوب العربية نفسها، وكذلك العلاقة بين الأنظمة العربية والدول غير العربية المجاورة لها وأخيراً العلاقة بين الأنظمة العربية والمجتمع الدولي.

لقد تعددت الانتماءات الداخلية في تشكيل الهوية العربية وتكوين النسيج العربي العام، فهناك تداخلات متعددة الجوانب من حيث الانتماءات، حيث نجد انتماء عاماً للعقيدة والحضارة، وانتماء للمجتمع والقبيلة أو الطائفة وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة، وهذه الولاءات المتعددة نشأت في واقع التاريخ وما زالت قائمة[1].

وبالرغم من تعدد الانتماءات الداخلية للشخصية العربية إلا إن هذه الانتماءات تجمدت بفعل سعي الأنظمة العربية إلى تثبيت استقلالها مع بدايات نشوء الدولة العربية الحديثة وفرض سيادتها، وتوحيد صفوف الجماهير لتحقيق الأهداف التي أعلنتها الأنظمة العربية، ولكن هذا لم يمنع أصلاً من وجود هذه الانتماءات وترسيخها مع مرور الوقت في الشخصية العربية مع استمرار الأنظمة العربية بالتستر وراء فكرة المحافظة على الاستقلال والسيادة والتمترس وراء خطط التنمية التي

---

(1) غندور، طارق، تكوين العرب السياسي ومغزى الدول القطرية، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٦، حزيران ١٩٩٦، ص ٢٢١.

تستدعي ضرورة المحافظة على التوافق والنسيج العام لشعوب كل الدول العربية حسب عقيدة وثوابت النظام الذي يتبعه كل منها.

وكان الأسلوب الأسهل والأمثل لكل نظام هو وضع الشعارات البراقة التي تثير الحماس وتجدد الأمل في وجدان المواطن العربي، وتشغله عن انتماءاته المزدوجة وعن التفكير في مشروعية وجود هذا النظام أو ذاك، ومشروعية استمراره بالسيطرة على مقدراته وصلاحية العقيدة والأساليب التي تتبعها تلك الأنظمة.

إنّ أمن الدولة أو السلطة الحاكمة في معظم أرجاء العالم العربي يتناقض أحياناً مع الأمن المجتمعي، على عكس الدول المتقدمة التي يتوافق فيها أمن الدولة مع أمن المجتمع لأن الدول تمثل المجتمعات في النظام الديمقراطي.

ولعل أهم النقاط في غياب الأمن العربي هي غياب التنمية الحقيقية على مستوياتها المختلفة وبشكل متوازن، وقد أوضح ذلك وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمارا حينما قال "إذا انعدمت التنمية انعدم الأمن"[1].

إن من أهم نقاط الضعف أو القوة للدول القطرية هو شرعية النظام السياسي التي تنعكس بشكل كامل على شرعية الدولة وشرعية حقوقها والدفاع عنها، وهنا يظهر التساؤل التالي كم عدد الأنظمة العربية التي تتمتع بالشرعية الحقيقية النابعة من إرادة شعوبها؟ هذا السؤال يقودنا إلى أسئلة أخرى من الذي يحدد شرعية هذا النظام أو ذاك؟ هل هي الطبقة العامة من الشعب التي ظلت تحلم ولسنوات طوال بالتنمية والتطور والتقدم والأمن وتحقيق كل ما تتمناه؟ أم أنّ هناك فئة معينة من الشعب استطاعت قراءة الواقع بشكل صحيح ورأت أن أي تغير في شكل النظام أو طبيعته سيجر وراءه مشاكل وأزمات، هم كشعب ودولة بكل مكوناتها، في غنى عنها في الوقت الحاضر، ولذلك يجب الالتفات إلى ما هو أهم وهو المحافظة على الوضع القائم للبقاء على الخارطة السياسية للمنطقة.

---

(1) البرصان، أحمد، عرض لكتاب الأوجه العديدة للأمن القومي العربي (مجموعة باحثين)، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٧، أيلول ١٩٩٦، ص ١٥٠.

هل الشرعية مستمدة من الواقع الإقليمي والدولي؟ وهل الأنظمة الحاكمة هي أنظمة ديمقراطية؟

هذه الأسئلة وكثير غيرها ما زالت تحتاج إلى إجابة، إلا أن الواضح هو وجود أزمة ثقة متواصلة بين المواطن العادي والمثقف العربي من جهة وبين الأنظمة العربية الحاكمة من جهة أخرى، وهذه من أبرز المؤثرات التي تؤثر على الأمن العربي سواء القطري أو الشامل لأنها تثير تناقضات حادة حول طبيعة الأخطار (الداخلية والخارجية) والأدوات والأساليب الفاعلة لمواجهتها إذ ستكون الأخطار وهذه الأدوات والأساليب معطلة بدون التوافق الحقيقي بين الحاكم والمحكوم.

وبغض النظر عن شرعية الأنظمة العربية الحاكمة، فإن الواقع يشير إلى وجود أنظمة عربية تأخذ الصفة الحقيقية للدولة الحديثة وتدخل في تفاعلات شتى بين بعضها البعض، لقد كانت هذه التفاعلات بين الأنظمة العربية في بدايات الاستقلال للدول العربية بغض النظر عن العقائد التي تحملها وتدافع عنها، فقد كان الاهتمام في الأساس منصباً على ترسيخ وتدعيم الاستقلال والتمتع بالسيادة الوطنية التي كانت مسلوبة لفترات طويلة بسبب الاستعمار الغربي للدول العربية، فلم تجد التناقضات العقائدية بين الأنظمة العربية مجالاً للظهور والتنامي في ظل الشعور العربي العام بزهو الاستقلال، وعلى اعتبار أن الوحدة العربية أمر محتم باعتباره من أولويات كل الأنظمة العربية التي تولت السلطة مباشرة بعد الاستقلال.

وكان الهدف واضحاً لكل العرب ولكل الأنظمة العربية في ذلك الوقت وهو التخلص مما علق من بقايا الاستعمار الغربي داخل جسم الوطن العربي ألا وهو الكيان الإسرائيلي.

وبمرور الوقت وبعد ترسيخ الاستقلال والسيادة بدأت الحرب الباردة بين القوتين العظميين وبدأت كل قوة تخطب ود الأنظمة في هذه المنطقة لتجد لنفسها موطئ قدم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط صاحب أضخم ثروات نفطية في العالم، ومن هنا بدأت الأنظمة العربية في التأرجح بين القوتين العظميين وبدأ انغلاق الأنظمة العربية عن بعضها البعض وبدأت التناقضات العقائدية تنشط، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى اعتبارات ذاتية لكل نظام، حيث اعتقد كل نظام أن ما حمله من معتقدات وأيدلوجيات كان السبب في نيل الاستقلال والظفر بالسيادة وبالتالي كانت شرعيته في الحكم مستمدة من هذه الأيدلوجيات، فلا يمكن إذاً التنازل عن شيء من هذه

الأيدلوجيات من خلال أي تحـرك فعلـي نحـو بنـاء وحـدة أو اتحـاد بـين أنظمـة مختلفـة أو ذات أيدلوجيات متضادة، لأن كل طرف يعتبر أنه بذلك يتنازل عن جزء هـام مـن سـيادته أو أيدلوجيتـه التي يعتبرها أساس شرعية وجوده.

وترسخت هذه الحالة على مدى سنوات طوال، وتحول الوضع في بعض الأحيان بين الأنظمـة العربية إلى اتخاذ مواقف حازمة وشديدة بين الدول العربية نفسها بسبب الكره والضغائن الشـخصية المكبوتة بين زعماء تلك الأنظمة، وهكذا تفاقم الاختـلال الهيكلـي للنظـام الإقليمـي العربـي وبـرزت تأثيراته السلبية بشـدة مـع نهايـة عقـد السـبعينات، وظـل التبـاين في وجـهات النظـر طـوال عقـد الثمانينات حول السبل الملائمة لمواجهة هذا الاختلال حتى بين المثقفين العرب، مـع الإجمـاع علـى ضرورة وجود منهج إصلاح جذري قوامه إعادة بناء النظام الأمني العزبـي علـى أسـس جديـدة أكـثر فاعلية، ولم يقدر لذلك التوجه أن يحظى بالقبول لدى صانعي القرار في الدول العربية حيث سـادت نزعة اللامبالاة أو الحذر من التجديد، لأن الإصلاح الحقيقي يفترض معالجة مصادر الاختلال الـتي تسبب التدهور للنظم العربية.

وعليه فإنه يمكن تحديد أهم عوامل غياب الإرادة السياسية الضرورية للتكـامل العربـي بأنـها تتمثل في عمق الشعور القطري في الأقطار العربية، والذي يرجع في الواقـع إلى تطـور تـاريخي طويـل بدأت جذوره منذ فترة بعيدة وتفاعلت منذ منتصف القـرن التاسـع عشـر مـن خـلال عوامـل عديـدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وعلى الرغم من أن الاستعمار الغربي وما صاحبه من تغلغل عميق في الوطن العربي قد أثر سلباً على حركة وقوة النظام العربي وأنه قد لعب أيضاً دوراً خطـيراً في تعميـق النزعـة القطريـة في أجـزاء كثيرة من الوطن العربي وساعد على ترسيخها، إلا أنه لا يمكـن إلقـاء كـل المسـؤولية في ذلـك علـى العوامل الخارجية وحدها، فهناك عناصر وعوامل داخلية أسهمت وتسهم بقوة في تقوية هذه النزعـة القطرية وفي تحريكها بشكل مستمر لتكون السد المنيع في وجه كل محاولات التوحيـد العربـي الـذي يقضي على التجزئة القائمة، وبدون هذه العناصر ما كان يمكن للقوى الخارجية أن تحقق أهدافها في استمرار التجزئة في الوطن العربي.

إنّ ما تباشره النزعة القطرية من أثر على عملية التكامل العربي بصفة عامة إنما يجري من خلال المواقف التي تتخذها بعض القوى الداخلية والخارجية التي تتمتع بإمكانية التأثير على القرار السياسي في الأقطار العربية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة حقائق[1]:

١- إن أغلبية النخبة الحاكمة في البلدان العربية التي بيدها مقاليد الحكم واتخاذ القرارات لا تقف في صف واحد في عملية التكامل العربي لما تفترضه هذه العملية بالضرورة من متطلبات وما تفرضه أيضاً من آثار ونتائج.

٢- إنّ أفراد النخبة الحاكمة لا يتخذون هذه المواقف لمجرد الحرص الذاتي على مصالحهم وسلطانهم، فهناك بعض القوى الاجتماعية الأخرى التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل العربي في مجملها، أو مع بعض أشكال وصور هذا التكامل، وهي تمارس تأثيرها على السلطة الحاكمة في البلد لمنع التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وعرقلته، وفي الواقع يصعب الفصل والتمييز بين هاتين المجموعتين فهما تشكلان قوى اجتماعية وسياسية مترابطة بل وواحدة في بعض البلدان العربية، وهكذا يتضح مدى الترابط الوثيق بين قطبية الوحدة العربية ومطلب التغير الاجتماعي.

٣- ما تمارسه القوى الاستعمارية الدولية من أساليب ومناورات بل وضغوط في بعض الأحيان لمنع الوحدة العربية بشكل عام، ولعرقلة عملية التكامل الاقتصادي على وجه الخصوص، لأن هذا التكامل لا يمكن أن يتم إلا من خلال فلسفة وسياسة تؤديان إلى تحرير اقتصاديات البلدان العربية من حالة التبعية التي تربطها بالسوق الرأسمالية الغربية، ومن هنا كان السعي لتلافي حدوث ذلك بكل الوسائل بما في ذلك تقوية النزعة القطرية وشل الإرادة السياسية العربية.

٤- غياب حركة سياسية شعبية قوية على المستوى العربي تقوم بحشد الرأي العام في البلدان العربية وتنادي بالتكامل وتأخذ على عاتقها إقناع هذا الرأي العام بأن التكامل هو قضية حياة أو موت بالنسبة للإنسان العربي في مواجهة التحديات المصيرية التي يواجهها في الحاضر وفي المستقبل.

٥- إن غياب المشاركة الشعبية في توجيه التطورات والقرارات السياسية في البلدان العربية وصنعها طبقاً للأسس الديمقراطية السليمة كان من أهم العوامل التي أدت إلى الموقف السلبي الذي تقفه النخبة الحاكمة في هذه البلدان نحو عملية التكامل العربي، وهكذا ترتبط مشكلة غياب الإرادة

---

(١) حماد، مجدي، آفاق التعاون العربي في التسعينات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ط١، عمان ١٩٩٢، ص ١٣.

السياسية الضرورية لعملية التكامل العربي ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية في صنع الحياة في البلدان العربية.

٦- إن فاعلية الجامعة العربية التي هي الوعاء المؤسس للهوية القومية العربية ترتبط بإحساس الأمين العام وموظفي إدارته بأن منظمتهم تضم بلداناً أعضاء تتمتع في أقطارها بشرعية شعبية على نحو يجعل الجامعة تعبيراً عن ارادات شعبية عربية قومية، ويترتب على هذا الواقع أن هذه الكيانات البيروقراطية التي تمثل البلدان الأعضاء في الجامعة لا يتوقع أن تلتزم بقرارات مجلس الجامعة أو بالإرادة القومية، في الوقت الذي لا يلتزم معظمها بالإرادة الوطنية الشعبية داخل كل قطر، وطبيعي أن ينعكس هذا الواقع بدوره على ضعف الإرادة السياسية العربية الجماعية والتي تعتبر مصدر جميع العلل والسلبيات اللازمة للعمل العربي المشترك في شتى مجالاته.

المبحث الثاني

التحولات في مفهوم الأمن القومي العربي

إنّ أخطر تغير طرأ على مفهوم "الأمن" في العالم العربي هو أنّ الأمن قد أصبح في الأساس قضية أمن النفط العربي وقضية أمن السلام الأمريكي والإسرائيلي.

إنّ التأثيرات السلبية التي انعكست على الأمن القومي العربي هي بمجملها ساعدت على هذه التحولات في مفهوم الأمن القومي العربي.

وهذه الكلمة أصبحت بحاجة إلى تحديد إذ انها أصبحت كثيرة التداول في أدبيات السياسة العربية وتقصد بها مدلولات ليست كلها متطابقة، بل تبدو في أحوال كثيرة شديدة التنوع والتباين. فعلى سبيل المثال استحدث في مصر مصطلح "الأمن" منسوباً إلى المشكلات المتفاقمة بسبب الغذاء والكساد ونتيجة للتكاثر السكاني السريع وابتدع مصطلحاً "الأمن الغذائي" و "الأمن الكسائي"، وعمّ هذا المفهوم حتى شمل "الأمن الدوائي" بل "والأمن الثقافي" هذه الأيام، مقابل الانفتاح الإعلامي المباشر على العالم عبر الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت.

كذلك فقد ساعدت العملية السلمية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل حتى اتفاق المبادئ مع السلطة الفلسطينية واتفاقية وادي عربة مع الأردن، ساعدت هذه العوامل والظروف على قضية ما زالت إسرائيل تصر على طرحها ضمن الجهود المبذولة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، ألا وهي "أمن إسرائيل" حيث ان المفاوض العربي أصبح أيضاً يتعامل مع هذه المفردة على أساس أنها مقابل مفردة "الأرض" في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأصبحت المعادلة "أمن إسرائيل مقابل أرض العرب" فما هو معنى "أمن إسرائيل" وهل من الوارد طرحه كمرادف أو مقابل للأرض العربية؟ أوَ ليسَ للعرب أيضاً قضية أمن؟ وما هو مفهوم "أمن إسرائيل" ليس في تصور إسرائيل فقط بل في تصور المفاوض العربي أيضاً؟ وإلى أي حد يمكن أن يتطابق التصوران؟

إذا كان لمفهوم الأمن العربي وارتباطه بالنظام الدولي المعاصر، خلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو خلال أوجه تعامل أخرى تربط العالم العربي بالعالم الأوسع فلهذا المفهوم ارتباطه

أيضاً بالنظام العربي المعاصر، وهو نظام قد طرأت عليه تغيرات جسيمة خلال السبعينيات خاصة بعد أن حلت الثروة (النفطية) العربية محل الثورة (القومية) العربية كأبرز عامل في تقرير خواص ومميزات النظام العربي، وقد تقدم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بما سمي بمبدئه عن "أمن الخليج"، وأمن الخليج في مبدأ كارتر قبل أن يكون أمن دول الخليج، أو أمن شعوب الخليج هو أمن نفط الخليج أي أمن مصالح الغرب في الخليج، حتى لو ترتب على هذا المفهوم للأمن المساس بأمن شعوب الخليج ودوله والعدوان عليه، بل ذهب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بعده إلى أبعد من ذلك وهو يدعو إلى ضرورة إقامة قواعد عسكرية أمريكية في الدول النفطية بشبه الجزيرة العربية وعلى رأسها السعودية، في وقت ترى فيه هذه الدول أن حماية أمنها من اختصاصها هي، وأنها ليست بحاجة لطلب الحماية من أحد، على أن يشارك في تحديد مفهوم هذا الأمن وحمايته كل من السعودية والكويت والإمارات وعمان، دون أن تتسع المشاركة لتضم دولاً نفطية أخرى كالعراق واليمن بدايةً، وهكذا برز بُعد آخر لمفهوم الأمن "هو الأمن النفطي" بأكثر من تصور، أي الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكين في الغرب، أو من وجهة نظر منتجيه في العالم العربي، وقد تتباين تصورات هؤلاء وأولئك، لا حسب الموقع الجغرافي فقط بل حسب نوعية النظام وتوجهاته أيضاً[١].

لقد اضطرت الأمة العربية خلال الحقبة الزمنية التي أعقبت استقلالها في منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الراهن إلى سلوك واتباع أنماط من الاستراتيجيات لدرء الخطر عن أمنها القومي وأراضيها ووجودها، متبعةً عدة أفعال وتحولات جوهرية في تخطيطها الاستراتيجي، ومن هذه التجارب والأفعال الاستراتيجية التي مرت بالأمة العربية وقادتها إلى إدخال تعديلات استمرارية على جوهر استراتيجياتها منذ بدايات الاستقلال ما يلي[٢]:

١. الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨)، فقد كانت هذه الحرب بقرار من الجامعة العربية وقد سبقتها تجربة تشكيل جيش الإنقاذ العربي حيث اشتركت خمسة جيوش عربية (ناقصة العدة والعدد) في العمليات الحربية اعتباراً من ١٩٤٨/٥/١٥.

---

(١) سيد أحمد، محمد، حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، تموز ١٩٨١، ص ١٠ـ١١.

(٢) ناصر محمد، علي، استراتيجيات الدفاع العربي (التجربة والخطأ والبدائل) (الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس ١٩٩٦، ص ١٤٦ـ١٥٣.

لقد كان طابع الخطة العربية في بداية الحرب "هجومياً" ولكن الخطة المذكورة لم يتم التقيد بها من قبل القوات العسكرية وبالتالي لم يتحقق أي من الأهداف العسكرية، الأمر الذي أدى إلى قيام أو إعلان "دولة إسرائيل".

ثم عقدت الهدنة الأولى في ١٩٤٩/٣/٢٣ والهدنة الثانية في تموز عام ١٩٤٩ حددت فيها خطوط الهدنة (خطوط الفصل) مما نشأ عنه الكيان الإسرائيلي.

كذلك كانت حرب عام ١٩٥٦ العدوان الثلاثي على مصر والذي اشتركت فيه كل من انكلترا، فرنسا، إسرائيل في ١٩٥٦/١٠/٢٩.

وجاءت حرب عام ١٩٦٧ التي أطلق عليها العدو الإسرائيلي (حرب الأيام الستة) ووصفتها المراجع العربية بـ (عدوان حزيران ١٩٦٧) والتي تمكنت فيها القوات الإسرائيلية المتفوقة من دحر ثلاثة جيوش عربية: (مصر، الأردن، سوريا) وكانت حرباً خاطفة احتلت فيها القوات الإسرائيلية خلال ستة أيام شبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية كاملة، وهضبة الجولان السورية. وقد وضعت هذه الحرب أوزارها في ١٩٦٧/٦/١٣، واتخذ مجلس الأمن الدولي في ١٩٦٧/١١/٢٢ القرار المشهور والمعروف بقرار ٢٤٢ الذي يطلب بموجبه انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب العدوانية والذي لم تنفذه إسرائيل حتى يومنا هذا، ورافق هذه الحرب هجرة أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني من الأراضي العربية المحتلة إلى الدول العربية المجاورة.

ثم كانت حرب تشرين ـ أكتوبر ١٩٧٣ وهي التجربة العسكرية التي تتم بصورة وتخطيط عربي مسبق وتنسيق عسكري بين مصر وسوريا من أجل تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

كما أنّ هذه الحرب تعتبر المرة الأولى التي ينتقل فيها العرب إلى الهجوم الاستراتيجي العام ضد العدو الإسرائيلي في وقت واحد، وحرمان العدو الإسرائيلي من فرصة (أو حرية) قتال كل دولة عربية على حدة. كما تميزت هذه الحرب بتقديم الدعم المالي والعسكري من قبل الدول العربية لكل من مصر وسوريا، واستخدام سلاح البترول العربي في معركة المصير لأول مرة، واستمرت الأعمال

القتالية من ١٩٧٣/١٠/٦ إلى ١٩٧٣/١٠/٢٥ عندما صدرت أوامر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وقد حقق المصريون نجاحاً باهراً في عبور قناة السويس وتحرير جزء من الشريط الساحلي، كذلك حقق السوريون نجاحاً عسكرياً في قتالهم ضد القوات الإسرائيلية فوق هضبة الجولان وذرى جبل الشيخ، وأعقبت هذه الحرب اتفاقية فك الاشتباك الأولى والثانية على الجبهة المصرية عام ١٩٧٤ واتفاقية (فصل القوات) على الجبهة السورية عام ١٩٧٥.

ثم كانت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الخامسة عام ١٩٨٢، والتي دخلت فيها القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية مستفيدة من ظروف الحرب الأهلية القائمة في لبنان عام ١٩٧٥، وكانت إسرائيل تسعى لتحقيق عدة أهداف منها القضاء التام على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وتوجيه ضربة استباقية للقوات السورية السائرة في طريق تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الإسرائيلي وترتيب الأوضاع اللبنانية بما يتلاءم مع المصالح الإسرائيلية وإجبار لبنان على عقد اتفاق سلام منفرد.

هذه المجريات الاستراتيجية التي حدثت على الساحة العربية بين العرب وإسرائيل أدت إلى قيام نوع من الاعتراف الضمني والمتبادل بما يسمى سياسة "الأمر الواقع" وخاصة عندما بدأت ولأول مرة علناً مفاوضات فك الاشتباك والفصل بين القوات.

أما أكثر الأمور خطورة فهو ما حدث على الساحة العربية منذ بدايات الثمانينات وأجهض مفهوم الأمن القومي برمته وهو الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠-١٩٨٨، حيث كانت هذه الحرب من أطول حروب القرن العشرين، بدأت بالهجوم العراقي أولاً وامتصاص هذا الهجوم من قبل إيران ثم اللجوء إلى معارك دفاعية، ثم العودة إلى الهجوم بعد تفوق العراق ثانية وتوقف الأعمال القتالية بناءً على طلب إيران وعقد معاهدة صلح بين الدولتين أخيراً.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والتي بدأت في آب عام ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت وسيطرت عليها خلال بضع ساعات واعتبرتها جزءاً من الأراضي العراقية.

لقد كانت هذه الحرب تجربة مريرة وقاسية وأحدثت شرخاً كبيراً في بناء الأمن القومي العربي لا زالت آثاره ماثلة للعيان إلى يومنا هذا، حيث خرجت القدرة العسكرية العراقية ـ والتي كانت متفوقة قبل هذه الحرب ـ من القوة العسكرية العربية الشاملة ومن ميزان التفوق العسكري على العدو الإسرائيلي، إضافة إلى خروج مصر إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، الأمر الذي دفع دول الخليج العربي إلى التسابق على شراء الأسلحة والمعدات خوفاً من تكرار هذه التجربة وإنفاق الأموال الطائلة في مجال الدفاع بدلاً من استثمارها في التنمية والتطور الاقتصادي.

والأخطر من ذلك كله هو فشل الجامعة العربية أو أية جهة عربية أخرى في حل هذه الأزمة الساخنة، الأمر الذي أدى إلى خلق الذريعة والحجج للتدخل الخارجي في شؤون المنطقة العربية ومعالمها الاستراتيجية وانتشار وتحشد الأساطيل والقوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

كل هذه الأمور ساعدت على التغير في مفهوم الأمن القومي العربي مما أدى إلى :

- معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩.
- الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الأول في أوسلوا عام ١٩٩٤.
- معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية عام ١٩٩٤.
- اتفاقية طابا لتوسيع الحكم الذاتي للفلسطينيين عام ١٩٩٥.

لقد أدى انفراط عقد التيار القومي إلى تسهيل استدراج المنطقة العربية إلى اعتناق نهج الواقعية المفرط، إذ لم يعد الساسة ـ حتى العقائديون منهم ـ يجدون المظلة القومية التي كانت تساعدهم على السير بحذر في برامج التنمية على أسس قومية، كان الأمل القومي حافزاً للجماهير على الصبر في مواجهة حياتها اليومية بل كان سداً منيعاً تولى حمايتها من اليأس والسقوط بعد الهزائم والنكبات، ومن ناحية أخرى فإن العمل الواقعي المفرط يخلق مفاهيم جديدة تبدو لفظية، ولكن في حقيقتها تساهم في تشكيل الأطر السياسية والفكرية للشعوب، فالدفاع عن كل حق صار تطرفاً وتشدداً، والتنازل عن معظم الحق صار اعتدالاً وواقعية وتحفراً، والواقعية الملتزمة بالقومية أصبحت جبناً وتهاوناً أو تردداً وتقاعساً، والدعوة إلى تنمية عربية شاملة إنما هي دعوة لسرقة ثروات الأغنياء، والمناداة بتوحيد الجهات العسكرية تدخل في الشؤون الداخلية لدول مستقلة.

كما انبثقت تعبيرات تناقض الفكر العربي السليم إذ أصبح لدينا دول للمساندة ودول للمواجهة، أي أنه في الوطن العربي الواحد الذي يهدده خطر واحد أصبح يوجد شعبان شعب يقاتل وشعب ينفق على القتال، وارضاء لفلاسفة الواقعية تحول العمل العربي برمته إلى مجموعة غير متناسقة من أعمال ثنائية بعيداً عن مظلة النظام العربي أو التخطيط الأشمل، سواء كان ذلك على صعيد عربي أم على صعيد العلاقات العربية الدولية[1].

لقد أحدثت الانتكاسة القومية آثاراً بعيدة المدى في النظام العربي، فقد بلغ التفسخ العربي مداه، وصار هذا النظام مفتوحاً للدول الكبرى تمارس فيه ما شاء لها أن تمارس، وخرجت أقطار عربية تتحالف مع دول هامشية وبعضها معادٍ للعروبة فكرة وتنظيماً، وأخذت العمالة الأجنبية تكتسح أمامها فرص التكامل العربي وتغير من الطبيعة السكانية لمناطق حيوية، وخرجت الأموال العربية إلى خارج النظام تحبس نفسها في عقار أو استثمار لا تقل مخاطره عن استثمار في مشروع عربي، كما ثبت خلال الأزمة الإيرانية ـ الأمريكية، وبدأت بعض النظم ـ بل وأكثرها ثراء ـ تبيع أرصدتها الخارجية مقابل سيولة نقدية تقل أحياناً ثلاثين في المائة عن القيمة الحقيقية للأرصدة، وعزلت دولة عربية كبرى نفسها عن النظام مؤكدة عدم قدرة النظام على وضع استراتيجية قومية واحدة، وازدادت الهوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء، وتعرضت معظم النظم العربية وتتعرض لاضطرابات داخلية عنيفة[2].

---

(١) هلال، علي الدين، جبل مصر، (النظام الإقليمي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٥٢ـ٢٥٣.

(٢) هلال، نفس المصدر، ص ٢٦٦.

ملخص الفصل الأول

إنّ الحديث عن أي من مفاهيم الأمن القومي العربي يستدعي فهم مجموعة من العلاقات المترابطة والمتشابكة فيما بينها، فهناك العلاقة المترابطة بين الأنظمة العربية وشعوبها لكل حسب خصوصيته، وهناك العلاقة بين الأنظمة العربية فيما بينها، والتي أصبحت تنعكس بشكل واضح على العلاقة بين الشعوب العربية نفسها، وكذلك العلاقة بين الأنظمة العربية والدول غير العربية المجاورة لها وأخيراً العلاقة بين الدول العربية والمجتمع الدولي.

أما من أهم نقاط الضعف أو القوة للدول القطرية هو شرعية النظام السياسي والتي تنعكس بشكل كامل على شرعية الدولة وشرعية حقوقها والدفاع عنها. وهنا يظهر التساؤل التالي: كم عدد الأنظمة العربية التي تتمتع بالشرعية الحقيقية النابعة من إرادة شعوبها؟ وهل الأنظمة الحاكمة هي أنظمة ديمقراطية؟

إنّ أغلبية النخب الحاكمة في الدول العربية التي بيدها مقاليد الحكم واتخاذ القرارات لا تقف في صف واحد في عملية التكامل العربي.

غياب حركة عربية سياسية شعبية قوية على المستوى العربي تقوم بحشد الرأي العام في البلدان العربية وتنادي بالتكامل وتأخذ على عاتقها اقناع الرأي العام بأن هذا التكامل هو قضية حياة أو موت بالنسبة للإنسان العربي.

عدم فاعلية الجامعة العربية وقيامها بالدور المنوط بها.

لقد ساعدت التسوية السلمية منذ "كامب ديفيد" وحتى اتفاقية وادي عربة على الاعتراف بالأمر الواقع والتسليم بقضية أساسية كانت اسرائيل تصر عليها دوماً ألا وهي "أمن اسرائيل".

كما طرأت تغيرات جسيمة على مفهوم الأمن القومي العربي حيث حلت الثروة النفطية في السبعينات محل الثورة (القومية) كأحد أبرز خواص ومميزات النظام العربي.

إن أكثر الأمور خطورة والتي حصلت على الساحة العربية كـانت الحـرب العراقيـة الإيرانيـة ١٩٨٠-١٩٨٨ والتي أنهكت الدولتين مادياً وبشرياً.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت وكانت هذه الحرب هي بداية الانهيار العربي أو انهيار منظومة الأمن القومي العربي والتي ساهمت إلى حـدٍ بعيد في فرض عملية السلام على الأمة العربية.

لقد بلغ التفسخ العربي مداه، وصار النظام العربي بمجمله مفتوحاً للدول الكبرى تمـارس فيـه ما شاء لها أن تمارس، وخرجت أقطار عربية تتحالف مع دول هامشية وبعضها معادٍ للعروبـة فكـرة وتنظيماً وأخذت العمالة الأجنبية تكتسح أمامها فرص التكامل العربي وتغـير مـن الطبيعـة السـكانية لمناطق حيوية في الأرض العربية، كما خرجت الأموال العربية إلى خارج النظام، وازدادت الهوة بـين الأغنياء والفقراء وبدأت الدول العربية تتعرض لاضطرابات داخلية وصل بعضها إلى درجة العنف.

هذا ما سأعرضه في الفصل الثاني بما يوضح مجمل وقائع الحال التي عليها الأمة العربية مـن خلال البحث تحت عنوان الأمن القومي والواقع العربي.

الفصل الثاني

الأمن القومي والواقع العربي

الأمن القومي والواقع العربي

شأن أي نظام فرعي آخر في العالم، فإن حجم وطبيعة التفاعلات بين الأقطار أعضاء النظام العربي تتعرض للتغير والتبدل نتيجة عوامل داخلية أو خارجية أو خليط منهما، فقد تتغير أنماط التفاعلات بسب تغير الظروف الموضوعية لبعض بلدان النظام، مثل تغير شكل نظام الحكم أو حجم الموارد المتاحة، وهو ما يؤثر على سلوك هذه الأقطار إزاء النظام، ويغير من طبيعة وحجم تفاعلاتها مع الأقطار الأخرى، ومن ثم على دورها في النظام.

وقد يكون التغير نتيجة أسباب خارجية مثل قيام دولة كبرى بالدعم المستمر لدولة ما أو مجموعة دول، اقتصادياً وعسكرياً وإعدادها لتولي دور أكثر نشاطاً داخل النظام. ويترتب على ذلك تغيير في سلوك هذه الدولة أو الدول نتيجة لهذا العامل، وبالطبع فإنّ الأسباب الداخلية والخارجية مرتبطة بعضها ببعض، فتغير نظام الحكم في دولة ما يمكن أن تكون له تأثيراته على نمط تحالفاتها الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى.

كذلك فإنه يمكن ايجاز وإجمال بعض الأخطار التي وقعت فيها الدول العربية ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي، حيث يمكن اعتبار التجارب الحربية التي مرت بها الدول العربية والقدرات التي بذلت في هذه الحروب ليست هي قدرة الأمة العربية كلها ولا قدرة الدول العربية كلها (كأنظمة سياسية) فقد تمثلت المواجهة حتى اليوم بخمس حروب (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢) ومجموعة كبيرة من العمليات الواسعة والمتوسطة وكانت ثلاث من هذه الحروب الآنفة الذكر بتخطيط إسرائيلي ومبادرة إسرائيلية وهي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢ وكانت حربان بقرار عربي ١٩٤٨، ١٩٧٣.

ثمّ جاءت حروب أخرى مدمرة على الأمة العربية مثل حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية) ودامت ثماني سنوات أزهقت آلاف الأرواح وأهدرت طاقات الأمة، ثم جاءت حرب الخليج الثانية التي قصمت ظهر الأمة حين قام العراق باحتلال الكويت وكانت حرب الخليج الثانية التي كشفت ظهر الأمة العربية أمنياً، وقادت العرب إلى مدريد وأعادت السيطرة الأجنبية

على نفط الخليج وظهرت أزمة في الثقة العربية وتشكلت تحديات عديدة ما عاد من السهل التغلب عليها، وبدا واقع الأمة العربية ينم عن كثير من القضايا الحساسة:

- تفاقم واقع التجزئة العربية الراهن.
- عدم إعداد القوة (القدرة) اللازمة لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي.
- ارتباط سياسة الدول العربية بسياسات الدول المصدرة للأسلحة وذلك لعدم وجود صناعة عربية كافية.
- امتلاك القوى المهددة للأمن القومي العربي لقدرات نووية وبرامج فضائية.
- السياسات الدفاعية العربية المنفردة.

المبحث الأول

النفط وأثره على الأمن القومي العربي

٤٩٦٧٠١

لا يمكن الحديث عن النفط وأثره على الأمن القومي العربي دون الرجوع إلى تاريخ العلاقة بين النفط والأمن القومي العربي وهذا ما أدى إلى دراسة هذا البعد التاريخي له مع الإشارة إلى عام ١٩٧٣ وأثر النفط في تلك السنة وتأثيرها في مجريات الحرب العربية والاسرائيلية. لذلك فإن عام ١٩٩٠ كان عاماً جاسماً في معركة النفط خاصة الهدف الاستراتيجي الغربي في الاستيلاء على منابع النفط بالقيام بحرب الخليج الثانية، والإشارة إلى ذلك دليل يمكن أن يفهم منه أثر النفط على الأمن القومي العربي.

في مطلع القرن العشرين تزامنت الاكتشافات البترولية الأولى في البلدان العربية في المرحلة الأولى مع صناعة النفط العالمية، وتزامنت عربياً مع النهضة العربية وحركة استعادة العرب لاستقلالهم السياسي ولسيادتهم على أراضيهم، ومع نزعة الشعوب العربية للتقدم الاقتصادي من خلال المكانة التي تليق بهم في الأسرة الدولية، وخلال العقود الطويلة الماضية توالت الاكتشافات البترولية في مشرق الوطن العربي ومغربه في وقت كان العالم فيه بحاجة للبترول، خاصة الدول الصناعية وازدادت الحاجة للبترول مما أدى بطبيعة الحال إلى تزايد مطامع الدول الكبرى في البترول وتزايد حدة التنافس وحدة الصراع بينها وبين الشركات البترولية العالمية بإحكام السيطرة على البترول العربي وعلى كل النهضة العربية.

لقد شاءت الأقدار أن تكون أهم مستودعات النفط المعروفة المتاحة للعالم الغربي هي الموجودة في العالم العربي، وعليها تتوقف كل بنية الحضارة العربية وهي مادة أولية استراتيجية لا يملك الاستعمار الغربي التفريط بها قط.

إن أهمية النفط العربي للمستهلكين الغربيين في عصر لم يعد الاستعمار يسيطر فيه على البلدان العربية المنتجة له سيطرة مباشرة قد طرحت قضايا أمن من نوع جديد، فبفضل حرب اكتوبر استطاعت الدول العربية التي تشكل منظمة أوبك أن ترفع أسعار نفطها في نهاية عام ١٩٧٣ عدة أضعاف سعرها السابق، وخلال السبعينات عموماً قفزت عوائد النفط في الشرق الأوسط من

عشرة آلاف مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى مائتي ألف مليون دولار في عام ١٩٨٠ أي بمقدار عشرين ضعفاً وتحققت لبعض الدول العربية فوائض نفطية هائلة[١].

لقد وصف فائض النفط العربي وليس فقط النفط العربي، بأنه سلاح عربي في وجه أعداء الأمة العربية وفي وجه إسرائيل بالذات تجري به ممارسة الضغط على مستهلكي النفط حلفاء إسرائيل في الغرب من أجل استرجاع الحقوق العربية.

وبحلول القرن الجديد ومع نهاية القرن العشرين، ما زالت الدول العربية تملك حوالي ثلثي الاحتياطي النفطي الثابت وجوده في الكرة الأرضية أمام حاجات عالمية للطاقة تزداد وبسرعة يوماً بعد يوم. وإزاء مطامع ومنافسة دولية لا تقل حدة عن تلك التي سبقتها في الحرب العالمية الأولى وذلك لتأمين حاجات الدول المستهلكة للبترول وبأقل سعر ممكن، وهذا الوضع يثير أسئلة كثيرة أهمها: ما هو موقع البترول في المصير العربي؟ وما هو دوره في دفع عجلة العمران في الوطن العربي، وفي تأمين الأمن القومي العربي بمعناه الواسع؟ وهل حققت صناعة البترول والغاز الطبيعي الأهداف والآمال التي كانت تتوخاها الشعوب العربية؟ وما هي الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وهذا الأمل في المستقبل؟

هذه الأسئلة مطروحة اليوم في إطار نظام عالمي جديد تميز بانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بدور الدولة العظمى الوحيدة في الساحة الدولية ويتميز أخيراً بوقوف العرب على عتبة فترة تاريخية جديدة.

وأمام تحديات جديدة تمليها ظروف الصلح مع إسرائيل، كيف يمكن للدول العربية التوفيق من جهة بين حاجاتهم الملحة لاستغلال ثرواتهم البترولية بشكل يتلاءم مع مصالحهم الوطنية، ومن ناحية ثانية مع الحاجة لتغطية الطلب العالمي المتزايد على البترول وعلى بترولهم بشكل خاص وذلك كله في وقت تتصاعد فيه الضغوط على الدول المنتجة للبترول سواء أكانت عربية أو غير عربية لفتح أبوابها من جديد أمام الشركات الأجنبية ولزيادة صادراتها من البترول والغاز الطبيعي والقبول بأسعار منخفضة لا تعكس القيمة الحقيقية للبترول والغاز ولا تتلاءم مع مصالح البترول المصدرة[٢].

---

(١) سيد أحمد، محمد، (حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات)، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، تموز ١٩٨١، ص ٣٢.

(٢) سركيس، نقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي، باريس، ١٩٩٦، ص ٢٦٢.

كان الغرب دائماً على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط في البداية بسبب أهميته الاستراتيجية، وفي النهاية لنفس هذه الأهمية الاستراتيجية مضافاً إليها فوائضه ولم يكن هذا سراً خافياً حتى على المعسكر الآخر الذي واجه الغرب بامتداد أربع حقب.

لقد كان الاتحاد السوفيتي يعترف للغرب بمصالحه البترولية ويدرك دون لبس أن بترول الشرق الأوسط هو أحد الأسباب الرئيسة التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى حرب نووية. وعندما وقعت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق وحين ذاع نبأ قيام الثورة، أقدم الرئيس الأمريكي وقتها "دوايت أيزنهاور" على إعلان حالة الطوارئ في القوات المسلحة الأمريكية وأصدر أمره للأسطول الأمريكي السادس بالتوجه إلى الشواطئ اللبنانية وإنزال قواته إليها تحسباً لردود الفعل في ظرف متأزم.

ولقد اعتبر الزعيم السوفيتي وقتها "خروتشوف" أن الثورة في العراق وهو منتج رئيسي للبترول هي استفزاز كاف إذا لم يتدارك العرب آثاره بطمأنة الغرب على مصالحه البترولية فإن العواقب قد تكون خطيرة.

كانت الكويت درة ثمينة في تاج البترول العربي، وكانت هذه الدرة لحقب طويلة في حوزة بريطانيا التي كانت شديدة الحرص على الاستئثار بها إلى درجة عالية من الحساسية. ولعل خشية بريطانيا على الكويت كانت أكثر في مواجهة العراق الذي اعتبر الكويت جزءاً من قضاء البصرة[1].

لقد جاء الغزو العراقي للكويت والخطر الذي فرض على الصادرات العراقية والكويتية من البترول يثير موجة من المخاوف في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الزيادة الضخمة في أسعار البترول التي تخطت حاجز الاثنين والأربعين دولاراً للبرميل. وقد أثار هذا الغزو الذي وقع في أسوأ توقيت بالنسبة للاقتصاد الأمريكي عدة تساؤلات حول

---

(١) هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٠ـ٦١.

المستقبل وخاصة فيما يمكن أن يحدث في حالة سيطرة العراق على حقول البترول الغنية في منطقة الخليج، في الوقت نفسه تزايدت المخاوف في الولايات المتحدة من تعرض الاقتصاد الأمريكي لحالة ركود إذا استمرت الاتجاهات الحالية في أسعار البترول[1].

وعندما صدرت قرارات مجلس الأمن بالحصار الاقتصادي على العراق والكويت أصبح هذا الحصار ضربة قاسية للاقتصاديات العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، إذ أنه من المعروف أن منطقة الخليج تضم أضخم مخزون استراتيجي للنفط في العالم، واستمرار النشاط النفطي فيها يرتبط بشكل أساسي بالاستقرار والتطور الاقتصادي في بلدان المعمورة، الأمر الذي أدى إلى ارتباك في كافة المجالات الاقتصادية في العالم وقد تمثل ذلك في ارتفاع أسعار النفط وتذبذب قيمة العملات الرئيسة في العالم ثم انهيار قيمة عملات عربية وما إلى ذلك من الخسائر ومن آثار وتداعيات سلبية على الاقتصاد العربي الذي مر بأكثر من أزمة بسبب ارتفاع وتدني أسعار النفط حسب الأزمات العالمية.

إن نظرة سريعة على الماضي والحاضر تساعد على استقراء ما ينطوي عليه المستقبل، وان أي تقييم لتجارب الماضي وللوضع الراهن يدل على أن توافر الثروة النفطية في الوطن العربي كان له حتى الآن كثير من الإيجابيات، فلولا البترول لكانت الدول العربية اليوم أشبه ما تكون بالدول النامية الأخرى في العالم التي تفتقد إلى ثروات طبيعية، ولولا البترول لما حققت الدول العربية كل ما حققته من تقدم كبير في شتى مجالات التربية وتكوين الرأسمال البشري والبنية التحتية والزراعة والخدمات.

أما السلبيات فأهمها أن البترول العربي كان وما يزال محور صراع دولي عنيف وكان إلى حد بعيد وراء رسم الخريطة السياسية للدول العربية، وكان وراء العديد من النزاعات الحدودية القائمة في الوطن العربي، ووراء عدد من الحروب والانقلابات العسكرية ووراء الهزات السياسية التي تعرضت لها الدول العربية في الماضي البعيد والقريب.

---

(١) صلاح الدين، ايهاب، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون ثاني ١٩٩١، ص ١١٣.

أما على الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم مما تحقق من تقدم فإنّ أقل ما يمكن قوله هو أن ما تحقق من تقدم حتى الآن كان دون المأمول بكثير وإذا اكتفينا بنظرة إلى الماضي القريب إلى فترة السنوات العشر الماضية فاننا نلاحظ ما يلي:

ان أسعار البترول ارتفعت بعد عام ١٩٧٣ ثم انخفضت ثم ارتفعت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ واستقرت أخيراً عند معدل ٢٥ إلى ٢٦ دولاراً للبرميل تقريباً في منتصف الثمانينات حتى الغزو العراقي للكويت والذي أدى إلى ارتفاع قياسي في الأسعار.

لقد كان البترول عنصراً حاضراً في كل أزمة كبرى وقعت في العالم العربي منذ بدأت رياح الاستقلال تهب عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيرات الظروف.

لقد ظل البترول عاملاً موجوداً يلقي بظلاله في ظروف ثلاثة حروب مرت على الأمة العربية هي حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ إلا أنه كان يطل من بعيد أو قريب على ساحات الصراع دون أن يترك أثراً فاعلاً، ثم جاءت بعد ذلك ثلاث معارك يمكن وصفها بالفعل بأنها حروب البترول الثلاثة التي يتحتم الوقوف طويلاً أمام كل واحدة منها، لأنها جميعها تمثل خطاً متصلاً في اتجاه ما وقع في الفترة من ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ حتى أواخر فبراير عام ١٩٩١- وإلى الآن إلى مطلع القرن الواحد والعشرين:

- أولها معركة عام ١٩٧٣ التي قام البترول فيها بدور شريك كبير للسياسة والسلاح والتي تجاسر فيها العرب بعد تردد في استعمال البترول كقوة رئيسية من قوى الصراع ضد مناصري إسرائيل وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.
- ثانيها الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دارت رحاها لمدة ثماني سنوات من عام ١٩٨٠-١٩٨٨ وكان تأثير هذه الحرب في قضية البترول تأثيراً بعيد المدى، ويكفي أنها دارت بين الدولة الثانية في إنتاج البترول في الشرق الأوسط (إيران) والدولة الثالثة (العراق)*، وأن تمويلها على الجبهتين كان بموارد البترول، ثم إن أول أهداف كل طرف من أطراف الحرب انصب على ضرب منابع البترول ومنشآته لدى الطرف الآخر، وأخيراً، فإنّ هذه الحرب كانت هي الظرف الذي تحشدت فيه الأساطيل البحرية للغرب في منطقة الخليج.

---

* العراق هي الدولة الثانية في إنتاج البترول ضمن مجموعة الدول العربية بعد السعودية، وهو الثالثة ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط بعد السعودية وإيران.

- ثالثها هي حرب الكويت... وهي في المحصلة النهائية قضية بترول الخليج، كان الغرب دائماً على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط، في البداية بسبب أهميته الاستراتيجية وفي النهاية لنفس هذه الأهمية الاستراتيجية مضافاً إليها فوائضه، ولم يكن هذا سراً خافياً حتى على المعسكر الآخر الذي واجه الغرب بامتداد أربع حقب، فقد كان الاتحاد السوفيتي يعترف للغرب بمصالحه البترولية، ويدرك دون لبس أن بترول الشرق الأوسط هو أحد الأسباب الرئيسة التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى حرب نووية.

لقد كانت الكويت درة ثمينة في تاج البترول العربي، وكانت هذه الدرة لحقب طويلة في حوزة بريطانيا التي كانت شديدة الحرص على الاستئثار بها إلى درجة عالية من الحساسية، ثم انتقلت هذه الحساسية إلى الولايات المتحدة خاصة والغرب بشكل عام.

وأشار الرئيس ريتشارد نيكسون ذات مرة في خطاب سري إلى الرئيس أنور السادات بتاريخ ٢٤ يناير عام ١٩٧٤ إلى أهمية البترول في الخليج العربي بالنسبة لأمريكا بقوله "ما لم يرفع حظر البترول عن الولايات المتحدة، وما لم ترفع القيود الموضوعة على إنتاجه فلن يكون في وسعي عمل شيء في أزمة الشرق الأوسط"[١].

من أجل ذلك كانت الولايات المتحدة دائماً تولي منطقة الخليج أهمية بالغة، فقد تحدث الجنرال شوارزكوف عن ذلك بقوله "ولم يكن بوسعي أن أتصور وجود منطقة أكثر أهمية، فالنفط المستورد من الخليج العربي يؤلف أصلاً ثلثي ما تستهلك أوروبا الغربية وعشر ما تستهلكه الولايات المتحدة، وتضم المنطقة ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي المكتشف، وهذا يؤكد أن أهميتها للبلدان الصناعية ستزيد وأن منطقة الخليج ستظل تضخ النفط مدة قرنين على الأقل، في حين أن احتياطات النفط الأمريكي القابلة للاستثمار الاقتصادي قد تنضب في بحر عقدين من الزمان. ولو افترضنا أن مصادر طاقة عملية جديدة لن تظهر إلى الوجود فإننا سنجد أنفسنا نتراكض متنافسين على نفط الشرق الأوسط ليس في الحال بل ربما في ظرف ٢٥ عاماً تنافساً ضارياً مع نفس البلدان التي هي الآن من خير الأصدقاء اعني اليابان، انكلترا وفرنسا والمانيا"[٢].

---

(١) هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج، (أوهام القوة والنصر)، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ٥٧ــ٦١.

(٢) عصاصة، سامي، هل انتهت حرب الخليج ــ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩٣ــ٩٤.

وهذا ما نشاهده واضحاً في منطقة الخليج حيث يوجد ثلاثة بلدان هي الكويت والإمار
العربية والعراق تملك كل واحدة منها احتياطياً نفطياً يضاهي خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي
الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر دولة في العالم، وأكبر مستهلك للبترول في العالم. أ
المملكة العربية السعودية فتملك ما لا يقل عن ربع الاحتياطي العالمي أي أكثر من عشرة أضعا
مجموع الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك ربع الاستهلاك العا
للنفط، وأوروبا لا تملك سوى ١٦٪ من الاحتياطي العالمي للنفط لأن استهلاكها من النفط يضا
٢٢,٥ من الطلب العالمي، واليابان تستهلك وحدها ٨,٦٪ من الطلب العالمي على النفط في حين أن
لا تنتج عملياً أي كمية من النفط.

هذه أرقام مهمة جداً لأن هذا التوزيع الجيوغرافي للاحتياط والاستهلاك يفسر الاهتمام المتزا
بالبترول العربي، خاصة وأن الطلب العالمي في الدول الصناعية وفي الدول النامية يزداد باستمرا
وأن الدول العربية تأتي في طليعة البلدان والمناطق التي يفترض فيها أن تؤمن هذه الزيادة في الطلب

من هنا يمكن إيجاز نتائج ذلك كله على الدول العربية:

النقطة الأولى: تشير كل التوقعات إلى أن البلدان العربية خاصة دول الخليج هي في طليع
المناطق التي يمكنها ويجب عليها أن تغطي الزيادة المرتقبة في الطلب العالمي، ومن المقدر أن يرتف
مجموع نسبة صادرات البترول العربي التي هي الآن ٤٧٪ إلى ما لا يقل عن ٦٠٪ تقريباً بعد ه
سنة تقريباً.

النقطة الثانية: ان هذه الزيادة المرتقبة من الصادرات لن تنجم عنها أي فوائد اقتصادي
للدول المصدرة للبترول إذا لم ترافقها زيادة كافية في الأسعار، بل على العكس قد تؤدي إلى نتائ
سلبية أي نضوب واستنزاف الاحتياطي البترولي العربي وانخفاض قيمة الصادرات في حال هبو
الأسعار، كما حدث في أمريكا خلال السنوات العشر الماضية وكما سيحدث ذلك حتماً عند عود
البترول العراقي إلى الأسواق.

النقطة الثالثة: على الصعيد السياسي نجد من البديهي أن الثروة النفطية تمثل بالنسب
للدول العربية ورقة على جانب كبير من الأهمية لدعم قوتها التفاوضية مع سائر دول العالم التي

تحتاج للبترول العربي ولإقامة علاقات متوازنة مع هـذه الـدول علـى أسـاس المصـالح المتبادلـة فيمـا يخص الدول العربية.

إن المصالح العربية تكمن اليوم وغداً في الحاجة الملحة لإعادة بناء ما دمرته الحـروب وتسـريع عملية التنمية الاقتصادية في منطقة سيزيد عدد سكانها ليصبح حوالي ٣٠٠ مليون نسمة أي أكثر مـن ضعف ما كان عليه قبل ٢٠ أو ٢٢ عاماً.

إن الثروة البترولية والغازية يمكنها بل ويفـترض فيـها أن تكـون المصـدر الرئيسـي للرسـاميل والاستثمارات الضخمة الهائلة التي تحتاجها بلادنا العربية لرفـع مسـتوى حيـاة شـعوبها ولتحقيـق أمنها القومي بمعناه الواسع.

ولكن إذا لم يتم ذلك وإذا استمرت الدول المصدرة للبترول بما فيها الـدول العربيـة في التنـاحر فيما بينها لزيادة إنتاجها الواحدة على حساب الأخرى فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور رهيـب للأسـعار وأزمات مالية واقتصادية حادة حيناً، وخانقة أحياناً أخرى.

لقد كان البترول حتى الآن عنصر تهديد للأمن القومي العربي أكثر مما كان عنصر دعـم لهـذا الأمن، أما في المستقبل فإن استخدام البترول كعامل أساسي في دعم أمننا وقدرتنا التفاوضية منوط أولاً وأخيراً بتوافر الوعي لدينا، وبتوافر الإرادة السياسية والتعاون والتضامن اللازمين بين الدول العربية، وذلك في ظل أوضاع عالمية تمتاز بمنافسة اقتصادية شرسة وبمنافسة تزداد شراسة بشكل خاص حول منابع النفط التي يحتضن الوطن العربي النصيب الأوفر منها[1].

---

(١) سركيس، نقولا، مرجع سابق، ص ٢٦٦ــ٢٦٨.

المبحث الثاني

الأمن القومي العربي وأزمة الثقة العربية بعد حرب الخليج

لما كان الحديث عن الأمن العربي ينبع من الخصوصية التي تمتاز بها الأمة العربية، فإن النظام العربي خلال مراحل تطوره لم يخل من مظاهر النزاع بين أعضائه، وهي ظاهرة طبيعية على أية حال، غير أن المقلق فيها هو الاتجاه العام لتطورها، إذ أنه يشير إلى مزيد من التفكك ومن ثم إلى قدرة أقل (تصل أحياناً إلى العدم) في مواجهة التحديات.

ولعلّ من المفيد هنا الحديث عن مرحلتين زمنيتين مرتا على الوطن العربي:

المرحلة الأولى: وتمتد منذ نشأة النظام العربي المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠.

والمرحلة الثانية: وتبدأ من عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر باعتبار عام ١٩٩٠ علامة فارقة بهذا الخصوص مع الانتباه إلى التداخل الكبير بين المرحلتين من ناحية المسميات الأساسية لأزمة الثقة العربية ـ العربية في المرحلتين.

ففي المرحلة الأولى ظلت التفاعلات العربية بين مد وجزر أي بين الصراع والتضامن وإن كانت فترات التضامن قصيرة نسبياً قياساً بفترات الصراع، وباستعراض تاريخي بسيط لهذه المرحلة نجد أن الدول العربية قد تضامنت عام ١٩٤٨ في محاولة لمنع إنشاء دولة إسرائيل، ثم اختلفت عندما توحدت الضفة الشرقية مع الضفة الغربية عام ١٩٥٠ في عهد الملك عبد الله ثم اختلفت عام ١٩٥٥ حول الارتباط بأحلاف غربية، ثم تضامنت عام ١٩٥٦ مع مصر إبان العدوان الثلاثي عليها، ثم اختلفت بعد ذلك حول قضايا كثيرة منها عودة مشاريع الارتباط الغربية ممثلة بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ والخلاف داخل معسكر الثورة العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق اعتباراً من عام ١٩٥٩، ثم بين عبد الناصر والبعثيين في أوائل الستينات، ثم الصدام المسلح بين قوى الثورة العربية والقوى المحافظة حول الثورة اليمنية التي تفجرت عام ١٩٦٢، وبين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣، ثم بدأ الانفراج والتضامن العربي بعد ذلك في عامي ١٩٦٤-١٩٦٥ بوجه التهديد الإسرائيلي لمياه نهر الأردن، ليعود الصراع من جديد حتى وقعت حرب عام ١٩٦٧.

وبالرغم من استمرار الخلافات والنزاعات بين الأنظمة العربية بعد هذا التاريخ وحتى عام ١٩٧٣ إلا أنّ التفاعلات العربية في مجملها كانت تظهر ميلاً أكبر نحو التضامن والانفراج. وجاءت حرب عام ١٩٧٣ وظهر العرب في أفضل صورة لهم وتجلى ذلك في تظافر كل العقل العربي وتوحيده ليكون فاعلاً ومؤثراً وعلى جميع الأصعدة، فكان النصر الذي حققته الجيوش العربية على إسرائيل، وبالرغم من هذه الصورة المشجعة على الاستمرار بالتضامن والتفاعل العربي ـ العربي إلا أنّ ذلك لم يستمر طويلاً، إذ بدأ النزاع من جديد بين الأنظمة العربية ليأخذ شكلاً جديداً ولأول مرة ويدور حول سياسة التسوية مع إسرائيل.

ويستمر حال النزاعات العربية وخصوصاً تفاقم النزاع السوري ـ العراقي وتورط أطراف عربية في الحرب الأهلية اللبنانية وغيرها، حتى جاء عام ١٩٨٧ وفي قمة عمان بالتحديد لاستعادة التضامن العربي وخصوصاً حول التسوية مع إسرائيل، إلا أن هذه المحاولة الجديدة لم تصمد طويلاً ليأتي عام ١٩٩٠ ويكشف عن الحالة الحقيقية لوضع الأنظمة العربية والعلاقات بينها.

ومن الواضح أن التفاعلات العربية ـ العربية خلال المرحلة التي تحدثنا عنها تأخذ شكل التأرجح بين التضامن والنزاع، ويعود السبب في ذلك إلى أن النزاعات العربية ـ العربية كانت تُعامل دائماً بمنطق التهدئة وليس الحل أو حتى التسوية أو الاتفاق على الأقل حول وجود حدود أو خطوط حمراء لا يسمح بتجاوزها من قبل طرفي النزاع إضافة إلى وجود مسببات النزاع بينهما.

إنّ هذه التهدئة التي كانت تحدث غالباً لمواجهة خطر خارجي كانت مؤقتة بحكم أنها لم تكن مبنية على تطور في بنية النزاعات ذاتها، وبخاصة حين يكون المؤثر الخارجي الذي دفع إلى تحقيقها قد تلاشى أو على الأقل خفت حدته.

الملاحظة الثانية التي نجدها في هذه المرحلة هي أن الأطراف الرئيسة في النظام العربي كانت هي المتورطة في أهم تلك النزاعات، وأن القوتين الرئيسيتين في كل إقليم من أقاليم الوطن العربي الفرعية هي الأطراف الرئيسة لتلك النزاعات المزمنة مثل النزاع السعودي ـ اليمني، والنزاع العراقي ـ السوري، والنزاع المغربي ـ الجزائري والنزاع المصري ـ السوداني.

والملاحظة الثالثة هي النزاعات بين فصائل القومية العربية بل داخل الفصيل القومي الواحد، ومصدر الخطر هنا هو أن تلك الفصائل يفترض فيها أن تكون المسؤولة عن قيادة النظام العربي نحو غاياته القومية، ومما يزيد الأمور سوءاً أنّ هذه النزاعات لا تعكس أي خلاف ايديولوجي يعتد به إن وجد مثل هذا الخلاف أصلاً.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من عام ١٩٩٠ وحتى الآن فإنّ النزاعات العربية ـ العربية اكتسبت ظاهرة جديدة وإن كان بعضها يرتد بجذوره إلى ما قبل ذلك.

إن التفاعلات العربية ـ العربية والتي كثيراً ما شهدت نزاعات وصدامات وتوترات لم تكن قد شهدت حتى عام ١٩٩٠ أية واقعة ضم بالقوة المسلحة، وهذه الحالة مكنت بعض الأنظمة العربية وخصوصاً الخليجية من رفض أي مفهوم للأمن القومي العربي باعتبار أن الخطر الوحيد الذي يهددها هو من داخل النظام العربي وليس من خارجه سواءاً إقليمياً أو دولياً، إضافة إلى توفر الفرصة لبعض الأنظمة العربية للتخلص من عبء توفير الأمن العربي ليكون ذلك مسؤولية دولية وخصوصاً أمريكية في مواجهة خطر عربي.

وحتى المحاولات التي بذلت فيما بعد لتوفير الأمن العربي كإعلان دمشق أصابها الفشل بحيث أن الدول الخليجية نفسها هي التي ماطلت وتماطل في تفعيل هذا الإعلان إضافة إلى المعارضة الأمريكية والإيرانية له.

لقد انقسمت وحدات النظام العربي إبان دخول القوات العراقية إلى الكويت إلى قسمين متكافئين تقريباً لم يكن الخلاف بينهما حول مبدأ رفض الفعل العراقي وإنما حول التعامل معه، حيث أعطى القسم المؤيد للكويت أولوية مطلقة لخروج القوات العراقية منها حتى ولو تمّ ذلك بالتحالف مع قوات أجنبية، بينما رفض القسم الثاني الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية من ناحية المبدأ واعتبر ذلك أولوية بالنسبة له. وقد ترتب على هذا الانقسام الأول من نوعه فقدان كامل لقدرة النظام العربي على السير في اتجاه محدد ما زلنا نعاني من آثاره حتى الآن، خصوصاً أنه قد ارتبطت أزمة الخليج وما بعدها بمتغيرات عالمية وإقليمية شديدة الخطورة بالنسبة للأمن العربي.

إن نظرة أخرى لأزمة الخليج الثانية توضح أن هذا النزاع بالإضافة إلى عنفه، قد استنزف مئات المليارات من الدولارات وهذا الاستنزاف جاء متبادلاً من قبل طرفي الأزمة ومن قبل الأطراف المؤيدة لكل طرف دون أن يحقق أي طرف أي مكسب له.

فلا الكويت ولا المؤيدون لها من العرب قد حققوا أي امتيازات لهم بل على العكس من ذلك فقد استنزفوا الكثير من مواردهم، ولا العراق أو المؤيدون له حققوا أي امتيازات لصالحهم بل العكس فقد استنزفوا الكثير من مواردهم ولا يزالون.

إنّ الآثار المترتبة على أحداث الخليج عام ١٩٩٠ وما بعدها أفرزت نتائج وآثاراً على الأمن العربي نجملها بما يلي:

١. شرّعت الحرب الأبواب في وجه المخاطر والتهديدات ضد العالم العربي وهي مخاطر وتهديدات داخلية وإقليمية ودولية وهي وقائع جرت وتجري هنا وهناك وفي أرجاء العالم العربي.
٢. الإيغال في تصدع الكيان العربي وتجسد ذلك في انقسام الأنظمة العربية إلى فئات لكل منها موقف تصر على أنه هو الأصح وعانى التماسك الوطني للشعوب العربية تصدعاً مماثلاً.
٣. اختراقات في بنية الأمن العربي، أهمها احتلال دولة عربية لدولة عربية بالقوة المسلحة وأيضاً استدعاء بعض الأنظمة العربية لقوات أجنبية للتمركز على الأرض العربية والدفاع عنها.
٤. تثبيت هذه الحالة في تاريخ الأمن العربي.
٥. هدمت هذه الأزمة دعائم كانت تعتبر من الثوابت فجعلتها متغيرات قابلة للعطب تحت تأثير أحداث حصينة مثلاً:
   أ. إن التضامن العربي منيع على النزاعات والصراعات العربية.
   ب. الاختلاف بين الأشقاء يمكن تسويته داخل البيت العربي.
   ج. إن استخدام القوة بمفهومها الواسع غير وارد على الإطلاق.
   د. إن العرب أنفسهم مسؤولون عن الأمن العربي دون الاعتماد على قوى أجنبية.

وفوق كل ذلك فإنّ أزمة الخليج فتحت الأبواب مجدداً لتنشيط التسوية السلمية إذ قطعت أشواطاً لا بأس بها منذ بدايتها وحتى الآن، وأهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لها الولايات المتحدة وأطراف أخرى هي إقامة نظام شرق أوسطي يتسم فيه الأمن القومي بالملامح التالية:

١. انحسار المد القومي ونزوع القطرية إلى الاستقلالية.
٢. تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية والأمريكية بالذات وهو ما أفرز ما سمي بحق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري أو لسد فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات.
٣. ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية.
٤. دخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأمريكي الكامل.
٥. نشوء فراغ استراتيجي في المنطقة وعجز القوى العربية عن شغله.

ومن المنتظر أن تتجسد المخاطر الناجمة عن تأسس النظام الشرق أوسطي على الأمن القومي العربي بما يلي:

١. تكريس إسرائيل كعضو في المنطقة وتمتعها بالتفوق العسكري والنوعي.
٢. انتساب بعض الأنظمة العربية إلى هذا النظام وبنية أمنها القطري والقومي مدمرة، بحيث لا ترقى أية قوة منها إلى القوة الإسرائيلية وبذلك تتزعم إسرائيل البيئة الأمنية للمنطقة.
٣. انكشاف العالم العربي أمنياً وتعرض أطرافه لتهديدات دول الجوار من خلال تأزم المشكلات المتأصلة أصلاً بينهما.
٤. ربط الأمن لبعض الأنظمة العربية بقوات أجنبية.
٥. إفراغ المنطقة العربية من مضمونها الاستراتيجي.
٦. تعرض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع من أراضيها وثرواتها لمصلحة أقليات أثينية أو دينية أو لغوية.

كان من المتوقع أن يعيد العالم العربي تشكيل أولوياته ويعود العمل العربي المشترك ضد الخطر الصهيوني لكي يحتل مكانة القمة في قائمة الأخطار التي تهدده. وإذا بالغزو العراقي

للكويت يعصف بكل هذه الآمال ويفجر الصراعات العربية ـ العربية ويجددها بكل شراسة مما جعل العالم العربي أمام حقائق باتت لا تخفى على أحد وهي[١]:

- إن العالم العربي قد انقسم على نفسه وانهارت كل مساعيه لتحقيق درجة أعلى من التنسيق والتعاون للوقوف في وجه إسرائيل والأطماع الخارجية الإقليمية والعالمية.
- أعادت خطوة احتلال العراق للكويت إلى الأذهان حقب الصراعات العربية ـ العربية السابقة مما فتح الطريق أمام انبعاث صراعات ونزاعات تسمح بالتدخل الأجنبي بشكل مستمر.
- تراجع وضع القضية الفلسطينية إلى المرتبة التالية لقضية الغزو العراقي للكويت.
- تواجد عسكري خارجي مكثف في الخليج.
- وقوف عدة جيوش عربية في مواجهة فعلية ضد بعضها البعض.

لقد رسخ الغزو العراقي للكويت الاعتقاد بأن هناك فراغاً أمنياً في المنطقة العربية كما كشف عن العيوب الكامنة في النظام العربي الحالي حيث بين عجزه في مواجهة انعكاسات وآثار الصراع والتناحر بين أطرافه المختلفة، كما بدا واضحاً أن كثيراً من الأنظمة الحاكمة العربية ما زالت تعيش بمفاهيم وأسس كانت سائدة في فترة الأربعينات والخمسينات برغم كل ما تشهده المنطقة ويشهده العالم من أحداث جسام.

لقد أصبح الإطار العربي بعد الغزو العراقي للكويت عاجزاً عن حل النزاعات العربية الأمر الذي ينتظر أن يكون له أسوأ العواقب على مستقبل العلاقات العربية.

بدأت هذه الحرب في ليل الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت واعتبرتها المحافظة التاسعة عشرة وفرعاً عاد إلى الأصل. وقد عارضت دول مجلس التعاون الخليجي هذا الاحتلال إضافة إلى الدول العربية جميعها مع اختلافات في التفسيرات حول طريقة حل القضية فهل تحل عربياً دون نقلها إلى المسرح الدولي، إلا أن الولايات المتحدة ومن ساندها من الدول العربية أخذت في نقل الجنود والإمدادات العسكرية إلى منطقة الخليج وتحشدها في الأراضي السعودية، وجرت محاولات عربية قبيل الاحتلال العراقي للكويت لحل الأزمة الناشئة بين العراق والكويت ولكنها باءت جميعها بالفشل الذريع.

---

[١] الدسوقي، مراد إبراهيم، التصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون أول ١٩٩١، ص ١٣٧.

وعلى أثر احتلال دولة الكويت جرت محاولات ووساطات دولية لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، ولكن هذه المحاولات لم تفلح أيضاً في إخراج القوات العراقية من الكويت المحتلة، وبات الحل العسكري هو الخيار الوحيد بين دول الائتلاف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى ذلك العدوان إلى انقسام الدول العربية إلى معسكرين متضادين.

في ليلة ١٩٩١/١/١٧م، شنت القوات الجوية لدول الائتلاف أو (التحالف) الدولي الحرب الجوية على القوات العراقية في الكويت والأراضي العراقية في أطول حرب جوية جرت في تاريخ الحروب، حيث استمرت الحرب الجوية هذه لغاية ١٩٩١/٢/٢٤ أي سبعة وثلاثين يوماً أعقبها بعد ذلك الحرب البرية أو المرحلة البرية من عملية "عاصفة الصحراء الهجومية" التي استمرت لغاية ١٩٩١/٢/٢٨، بعد أن دُمرت القوات العراقية في الكويت وجوارها كما دُمرت القاعدة الاقتصادية والعسكرية داخل العراق والمنشآت الحيوية والاستراتيجية فيه وأدى ذلك إلى تحرير الكويت من القوات العراقية وقبول العراق وقف إطلاق النار وعادت الحكومة الشرعية والأسرة الحاكمة إلى الكويت.

كانت هذه الحرب تجربة مريرة وقاسية أحدثت شرخاً كبيراً في بناء الأمن القومي العربي ولا زالت آثاره إلى يومنا هذا، حيث خرجت القوة العسكرية العراقية التي كانت متفوقة قبل هذه الحرب من القوة العسكرية العربية الشاملة، ومن ميزات التفوق العسكري على العدو الإسرائيلي، ودفعت دول الخليج العربية إلى التسابق في شراء الأسلحة والمعدات ـ خوفاً من تكرار التجربة ـ وإنفاق الأموال الطائلة في مجال الدفاع بدلاً من استثمارها في التنمية والتطور الاقتصادي.

والأخطر من ذلك كله هو فشل الجامعة العربية أو أية جهة عربية في حل هذه الأزمة الساخنة، الأمر الذي أدى إلى خلق الذرائع والحجج للتدخل الخارجي في شؤون المنطقة العربية ومعالمها الاستراتيجية، وانتشار وتحشد الأساطيل والقوات الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثالث

انتكاسة الأمن القومي العربي والتحديات الراهنة

لقد أحدثت الانتكاسة القومية آثاراً بعيدة المدى في النظام العربي، فقد بلغ التبعثر العربي حداً لم يسبق له مثيل، وصار النظام مفتوحاً للدول العظمى تمارس فيه ما شاء لها أن تمارس، وخرجت أقطار عربية تحالفت مع دول هامشية كان بعضها معادياً للعروبة من حيث الفكر والتنظيم واكتسحت العمالة الأجنبية فرص العمل، مما أضعف فرص التكامل العربي وغير من الطبيعة السكانية للمناطق العربية الحيوية، وأخرجت الأموال العربية إلى خارج النظام من خلال حصرها في عقار أو استثمارات، حيث بدأت بعض الأنظمة الأكثر ثراءً ببيع أرصدتها الخارجية مقابل سيولة نقدية تقل أحياناً ثلاثين في المائة عن القيمة الحقيقية للأرصدة، وعزلت دولة عربية كبرى نفسها عن النظام مؤكدة عدم قدرة النظام على وضع استراتيجية قومية واحدة، وازدادت الهوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء وتعرضت معظم النظم العربية لاضطرابات داخلية عنيفة.

إنّ السبيل الوحيد أمام الحكومات العربية لوقف هذا النزيف هو أن تعيد النظر في سياساتها وتبدأ في تقويم أسلوب الواقعية المفرطة وتقويم حجم خسائرها القطرية ولا أقول القومية بفضل إنفاق محموم يكاد لا يعرف له التاريخ مثيلاً[1].

إنّ ظروف الانتكاسة القومية تدفع إلى النظر في مستقبل أعضاء النظام العربي من منظور الأمن المشترك باعتبار أن أمن النظام العربي مرتبط بعضه ببعض، وأن أمن أي عضو فيه يتعذر تحقيقه خارج إطار النظام، فالأمن العربي هو دعوة ومطلب وأمل وليس حقيقة قائمة تستند إلى سياسات موجودة.

ويثار في هذا الصدد قضيتان[2]:

- القضية الأولى: ما هو موقع دراسة الأمن العربي من دراسات الأمن عموماً؟
- القضية الثانية: ما هي العلاقة بين الأمن العربي وأمن كل دولة عربية على حدة؟

---

1) Sharabi, Hisham, "The Poor Rich Arabs", in: I. Ibrahim, ed, Arab Resources (1) (London: Croom Helm, 1983), p. 301.

(٢) هلال، علي الدين، "الوحدة والأمن القومي العربي"، مجلة الفكر العربي لسنة ٢، العددان (١١ــ١٢)، آب، أيلول ١٩٧٩، ص ٩٣ــ١٠٠.

بما أن الدول العربية بمجملها تشكل منظومة الأمة العربية الواحدة إلا أنها تُصر بمفردها على بناء أمنها الخاص بها، إذا كان لا مفر من ذلك فلا بد من توطيد أواصر هذه الأنظمة بعضها ببعض لتشكل فيما بعد منظومة أمنية عربية واحدة قوية.

أما بخصوص القضية الأولى فإنها تثار على أساس أن مفهوم الأمن القومي يرتبط نظرياً بكيان (الدولة) وعلى أساس أن لكل دولة أمنها الذي تسعى إلى تحقيقه وحمايته، أما الأمن الذي يتصل بمجموعة من الدول فيدرس عادة تحت مفهوم الأمن الإقليمي Regional Security.

هل الأمن العربي هو أحد نماذج تطبيق مفهوم الأمن الإقليمي؟ أم أن طبيعة العلاقات بين الأقطار العربية تستدعي تناولاً خاصاً يجعل من "الأمن العربي" حقيقة مختلفة عن مجرد الأمن الإقليمي؟.

أما القضية الثانية فهي ترتبط بواقع التجزئة وبالعلاقة بين أمن الدول القطرية القائمة والأمن العربي، وبعبارة أخرى، في إطار تعدد الأقطار العربية واختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية وارتباطاتها الدولية يبرز سؤال هام هو: هل يوجد أمن خاص لكل قطر من الأقطار العربية؟ أم أن هناك مفهوماً واحداً للأمن العربي يشمل كل هذه الوحدات باعتبار أن هذه الأقطار تنتمي إلى إطار عربي أوسع؟ أو ربما يوجد مستويان للأمن أحدهما على مستوى كل قطر والآخر على المستوى العربي عموماً؟ وإذا كان الأمر كذلك فما علاقة أمن كل قطر بالأمن العربي؟

عند الإجابة على هذه التساؤلات يبرز موقفان[1]:

الأول: ينطلق من نظرة قطرية ضيقة فيركز على أمن كل قطر عربي في إطار حدوده السياسية الحالية وفي إطار التزاماته السياسية القائمة.

الثاني: ينطلق من موقف قومي فيركز على مفهوم الأمن العربي الشامل متجاهلاً وجود الأقطار العربية في وضعها الراهن بما فيها من حكومات مختلفة ذات سياسات ونظم حكم وأولويات متباينة تطرح آثارها على الأمن العربي.

---

(١) مطر، جميل، علي الدين هلال، (النظام الاقليمي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٦٧ــ٢٧٠.

إنّ الواقع العربي تحدده حقيقتان رئيستان:

١. ان هناك حكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية وأنها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، وأن هناك قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت بهذا الاتجاه.

٢. إن الأقطار العربية يجمع بينها الكثير من الروابط سواء الروابط ذات الطابع السلبي (أي مواجهة تحديات خارجية) أم الروابط ذات الطابع الإيجابي (أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية) وأنه لا يمكن تصور أمن أي قطر عربي مهما كان كبيراً أو غنياً بمعزل عن أمن الأقطار العربية الأخرى.

ومن هاتين الحقيقتين المحددتين للواقع العربي تبرز صورة التميز تحليلياً بين الأمن الوطني لكل قطر من الأقطار العربية ـ كأمر واقع ـ والأمن القومي العربي الشامل كهدف له متطلباته، هناك إذن مفهوم وطني للأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسة خارجية، وهناك أيضاً في الوقت نفسه مفهوم قومي للأمن تدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بها.

فهناك أمن وطني للعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من واقع تحليل السياسات الخارجية لهذه البلدان وأنماط تحالفاتها، ولكن هذا الأمن هو جزء من كل وهو الأمن القومي العربي، ويخطئ من يتصور أنه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى، هذه نتيجة يؤكدها التاريخ الحديث للمنطقة كما تشهد بها الأحداث الجارية فيها وينبغي باستمرار الإلحاح على هذا المفهوم والتنبيه إليه حتى لا تنشغل النخب الحاكمة في البلاد العربية وتتصور أنه يمكن تحقيق أمن أقطارها دون النظر إلى وضع المنطقة ككل.

لقد واجه النظام العربي في منتصف الثمانينات وما زال تحديات أربعة ستظل تؤثر على مساره مستقبلاً وهذه التحديات هي[١]:

---

(١) مطر، جميل، علي الدين هلال، (النظام الاقليمي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٤٩ـ٢٦٢.

١. التحدي الأول ـ الاتجاه إلى الواقعية المفرطة: من أهم العوامل التي تؤثر في اقتناع الشعوب والنظم العربية بشرعية النظام العربي قوة وعيهم بالركيزة الفكرية التي قام عليها النظام، فتماسك النظام وقبولهم التفاعل داخل إطاره يعكس أولاً إيمانهم بفكرته ومتطلبات هذه الفكرة وبالعكس، فإذا ما ضعف الاقتناع بالركيزة الفكرية وتشتت الإيمان بفكرة النظام وحلت عقائد أخرى محل الفكرة القومية، تراخى التماسك والتضامن الداخلي. وقد بدت في حقبة السبعينات عدة ظواهر تشير إلى اتجاه عام نحو تفضيل "الواقعية السياسية المفرطة" وتعود أسباب ذلك إلى: أولاً: الانقسام الأيديولوجي في أعوام الستينات حيث كان الاتجاه إلى إيلاء المذاهب الاجتماعية أولوية على الفكرة القومية سبباً رئيساً في إضعاف مركز هذه الفكرة ومكانتها في السياسة العربية. ثانياً: السيولة الدولية ونتجت بعد أن قررت القوتان العظميان الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة أن يسلكا طريق الوفاق بعد سباقات الحرب الباردة. ثالثاً: تضخمات الثروة والفقر، حيث كان من أهم سمات النظام العربي في مراحله الأولى واقع التقارب في المستويات الاقتصادية لأعضاء النظام وكان الفارق الثقافي أبرز الفوارق، وقد أمكن إلى حد كبير بفضل حسن توزيع الموارد داخل النظام نقل الثقافة من أماكن ازدهارها إلى حيث كانت مطلوبة بينما كان المستوى الاقتصادي العام لبلدان النظام متقارباً، وكانت الفكرة القومية تحمل في طياتها الأمل والحافز من أجل مستقبل أفضل، وإنهاء التبعية الاقتصادية العربية من الاحتكارات وتعبئة الطاقات من أجل تحقيق الأهداف الرقمية الكبرى سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ومع ذلك صادفت استعادة السيطرة على الموارد والثروات العربية تجاهلاً للطاقة التي يعود لها الفضل في هذا الانجاز، إذ انغمست أطراف الثروة في الانبهار بضخامتها وانكفأت أطراف الفقر على مشكلاتها التي ضاعفها الاتساع المطرد والهوة التي تفصل بين حجم الثروة المفاجئة وحجم الفقر، واتسع التباعد حين خصصت الأقطار النفطية نصيباً كبيراً من طاقاتها لتفاعلاتها النوعية، سواء فيما بينها أو مع دوائر الاستهلاك والاستثمار في العالم الصناعي. رابعاً: تعقد مشكلة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، على الرغم من الأهمية الكبرى لتأثير هذا العنصر في تدعيم التيار الواقعي المفرط الذي ساد السياسة العربية في السبعينات، إلا أنه في الحقيقة ليس جديداً على ساحة النظام العربي، وأهميته الكبرى في هذه الآونة تظهر واضحة أكثر من أي وقت مضى لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية بعض الحكام وتصورهم لبقية المتغيرات وبخاصة السيولة الدولية وتضخمات الثروة والفقر والتركيز على المسائل الداخلية، فلقد نشأ النظام العربي ونشأت معه إسرائيل، ومنذ بدايات

التعامل بينهما شعر العرب بتفوق الإسرائيليين الدولي والعسكري. ولكن يبدو أنه حين امتدت ذراع إسرائيل لتضرب وتحتل أراضي غير فلسطينية، ثم يطول احتلالها لهذه الأراضي، في ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي بدأت تظهر النظرة الواقعية المفرطة ثم سادت وهي النظرة التي تعترف صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأنّ جزءاً محتلاً قد يعود، وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة وإنهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض جميع الأساليب التي استخدمت من قبل والأخذ بأساليب جديدة تتسق مع المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية.

٢. التحدي الثاني تعميق الطائفية: يقدم النظام العربي مثلاً واضحاً لقوة العلاقة بين القومية والطائفية، ففي حالات المد القومي وحين تتضاعف مشاعر الانتماء الأكبر تخفت رغبات الانتماء الأصغر وبالعكس فإنه حين ينحسر المد القومي تبرز هذه التطلعات وتكتسب الأقليات والطوائف قوة خاصة.

ولربما كان هذا التحدي أخطر التحديات على الإطلاق، لأن انتشار الواقعية السياسية على حساب أيديولوجية النظام لا يخرج عن كونه تبنياً لأسلوب في العمل السياسي قد تثبت أخطاره فتعود عنه القيادات السياسية، إلى جانب أنه مرتبط بسياسات تضعها قيادات ولكنها عناصر سياسية متغيرة.

إنّ التحدي الطائفي يثير قضايا جوهرية تتعلق بانتماءات الإنسان العربي، بمعنى آخر يثير قضايا تتعلق بالهوية وبجوهر القضية القومية وبشرعية النظام العربي. إن أهم الأخطار التي شكلها التشتت الطائفي على حساب قومية النظام العربي هي تلك المتمثلة في تأكيد الميل الخارجي لاعتبار النظام العربي شكلاً مصطنعاً من أشكال التفاعلات السياسية، وليس بعيداً طبيعياً عن مظاهر الفكرة القومية التي تسبق الوحدة السياسية.

٣. التحدي الثالث ـ المواجهة العربية ـ الإسرائيلية: دخل النظام العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع إسرائيل، ولا جدال أنه دخل المرحلة الجديدة، كما دخل مراحل سابقة، غير مستعد لها وغير مؤهل لنتائجها، لقد تسببت المراحل الأولى في تشتيت الطاقة واستنزاف الإمكانات العربية ولكنها شحذت معنويات النظام وشكلت حافزاً لنموه وتطوره السياسي

والأيديولوجي، وأتت المرحلة الحالية في شكل مواجهة أخيرة لأنها تفرض على النظام العربي تسوية "غير عربية" وتستند إلى شروط تنتقص من شرعية النظام العربي واستمراره.

الشرط الأول: أنها مفاوضات تتم على دفعات وبشكل ثنائي.

الشرط الثاني: أن تكون هناك ضمانات كافية لإنهاء وضع إسرائيل كطرف هامشي خارج النظام العربي.

الشرط الثالث: أن تتم الاتفاقات الناتجة عن المباحثات الثنائية في ظل التفوق الإسرائيلي.

الشرط الرابع: أن يجري تعديل في الفكر العربي والعقل الجماعي العربي عن طريق الانفتاح الثقافي على الفكر الصهيوني وتفسيره للتاريخ العربي.

الشرط الخامس: أن يستمر الضغط سواء المباشر منه من جانب إسرائيل أو غير المباشر من جانب الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بحيث يتم فرز اتجاهات ثلاثة متناقضة في السياسات العربية اتجاه الاعتدال (البحث عن حلول سلمية والتفاوض مع إسرائيل)، اتجاه شديد التطرف بين أقل عدد ممكن من الحكومات العربية لإثارة الرأي العام ضد العرب وقضاياهم. والاتجاه الثالث المتعلق بالفلسطينيين سواء من هم داخل المنظمة أو خارجها، فالاعتدال الفلسطيني مرفوض ويحارب، مثله مثل تطرفهم وتشددهم، لان اعتداله يفترض احترامه واحترام وجوده وحقوقه في العيش على أرضه وتشدده هو مطالبة بنفس الحق ولكن بحجم أكبر وكلاهما أمر مرفوض من إسرائيل.

٤. التحدي الرابع: بؤر التوتر والاستنزاف وهي تلك التي شهدها العالم العربي منذ السبعينات وما زال يشهدها ومن أمثلة ذلك الأزمة اللبنانية والحرب الأهلية المدمرة التي تمخضت عنها، والحرب العراقية الإيرانية التي كانت أحد أهم مخرجات انفجار الثورة الدينية في إيران، والتي أدت إلى تدمير إمكانات الأمة العربية والإسلامية ممثلة بالبلدين المتحاربين من حيث الإمكانات الاقتصادية والبشرية، وزرع عدم الثقة بين أطراف عربية وأخرى إسلامية متجاورة ومن ثم خلق انقسام ديني بين مسلم شيعي ومسلم سني. كذلك حرب الخليج الثانية وما أسفر عنها من تمزق للصف العربي وتدمير لآخر أمل عربي في بناء توازن إقليمي يحفظ للعرب ماء الوجه ويجعلهم يقفون أنداداً لأعدائهم ولكن ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية كانت له العواقب الوخيمة التي ما زالت آثارها ماثلة للعيان ولن تنتهي في فترة زمنية في المستقبل المنظور.

وهناك بعد هذا كله أيضاً مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه الأمة العربية وهي[١]: النزاعات الحدودية، تحديات التنمية، مشكلة المياه، حركات التطرف الديني والقومي.

ويتضح مما تقدم أن كل هذه الأمور وجملة أمور أخرى تشكل مصادر تهديد للأمن القومي العربي.

فعلى مدى الخمسين عاماً الماضية كانت إسرائيل تشكل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي وقد شكل امتلاك إسرائيل للقدرة النووية عاملاً مؤثراً في تهديد الوطن العربي حيث تأتي إسرائيل على رأس الدول ذات القوة النووية المحدودة، وأن حجم قوتها يتراوح بين ١٦ إلى ٢٢ سلاحاً نووياً، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تشترك في أحدث مراحل العلوم والتكنولوجيا في المجال العسكري نتيجة مساهمتها في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي (حرب النجوم أو حرب الفضاء)[٢].

ويأتي بعد إسرائيل في التهديد المباشر للأمن القومي العربي المصدر الثاني في التهديد وهو عدم قدرة النظام الدفاعي العربي حتى الآن في مواجهة مصدر التهديد الأول، ثم يأتي بعد ذلك الإرهاب بمفهومه الشامل والأوسع وهو الذي يهدد السواد الأعظم من البشر والذي يهدف إلى زعزعة أركان السلطة القائمة في الدول العربية ومحاولة إجبارها على تبديل سياساتها، وقد يتجاوز الإرهاب الإضرار برموز الدولة إلى مصادر المعيشة للعامة وتهديد مواردهم الاقتصادية واستقرارهم، وينشأ الإرهاب عادة من عدم توصل السلطة والفرق المناوئة لها إلى حلول للمسائل ذات الخلاف أو محاولة أقليات الاستئثار بمناطق تحكمها الدولة على أساس عرقي أو لغوي، وهناك أيضاً (إرهاب الدولة) في النظم الديكتاتورية.

كذلك فهناك العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية وازدياد أعدادها وما تجلبه من عادات وقيم ضارة وشعور المواطنين بأنهم أقلية وسط هذه الأعداد، وقد بدأت بعض دول الخليج بالانتباه لهذه الظاهرة وبدأت سن قوانين تحد من توافد العمالة الأجنبية مؤخراً.

---

(١) التريكي، علي، (الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ط١، باريس ١٩٩٦، ص ٤٢٢.

(٢) الكيلاني، هيثم، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، تونس: ١٩٨٧، ص ١٣٧.

وهناك أيضاً مصدر هام من مصادر التهديد ألا وهـو الإعـلام الـدولي حيـث أن المواطن العربـي يستهلك مخرجات الإعلام من الدول الصناعية بدءاً من صور الأخبار وانتهاء بالقمر الصناعي.

ومن أجل التصدي لمثـل هـذه الأمـور لا بـد مـن تحصـين المجتمـع حـول أمـور تـتركز علـى موضوعات محددة تقف ضد محـاولات الاخـتراق الأجنبيـة بالنسـبة للأمـن القومـي العربـي، وهـذا يستدعي وجود إعلام محلي مواز ومتفوق على الإعلام الوافد ليتمكن من التصدي لحالة زعزعة الأمن التي ينتهجها الإعلام الوافد.

إنّ تحصين المجتمع يجـب ألا ينصـب علـى الدولـة بـل يجـب أن يستشـعر بـه كـل أفـراد المجتمع ويساهم فيه المفكرون والمربون، وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أهمية التنسيق بين أجهزة الإعلام والثقافة والتربية لتكون وسائل إعلامية ذات مضامين راسخة تعتمد على الدراسة لا ردة الفعل[1].

---

(1) عبد الملك، أحمد، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعـات المسـتقبلية، ط١، بـاريس: ١٩٩٦، ص ٣٧٧ـ٣٨١.

ملخص الفصل الثاني

لا يمكن التحدث عن النفط وأثره على الأمن القومي العربي دون الرجوع إلى تاريخ العلاقة بين النفط والأمن القومي العربي، وهذا ما أدى إلى دراسة هذا البعد التاريخي له، مع الإشارة إلى عام ١٩٧٣ وأثر النفط في تلك السنة على مجريات الحرب العربية ـ الاسرائيلية، كذلك يمكن القول بأن عام ١٩٩٠ أيضاً كان عاملاً حاسماً في معركة النفط خاصةً الهدف الاستراتيجي الغربي في الاستيلاء على منابع النفط، بالقيام بحرب الخليج الثانية والتي هي إحدى مخرجات أزمة النفط عام ١٩٧٣ حيث تنبه الغرب للخطر المحدق بهم إذا تركت منابع النفط في أيدي قوىً يمكن أن تشكل تهديداً مستقبلياً لهم ولمصالحهم.

لذلك كان الغرب دائماً على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط وبذلك فهو يشكل محور صراع دولي عنيف كان دائماً وراء رسم الخريطة السياسية في المنطقة العربية. وعليه فقد كان البترول العربي عنصر تهديد للأمن القومي العربي ولم يكن عنصر داعم له، لذلك فإن استخدامه كعنصر داعم للأمن منوط بتوافر الوعي لدينا وبتوافر الارادة السياسية والتعاون والتضامن اللازمين بين الدول العربية.

من الواضح أن التفاعلات العربية ـ العربية كانت تأخذ شكلاً من أشكال التضامن والنزاع ويعود السبب في ذلك إلى أن النزاعات العربية ـ العربية كانت تعامل دائماً بمنطق التهدئة وليس الحل أو حتى التسوية والاتفاق على الأقل حول وجود حدود أو خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها من قبل طرفي النزاع اضافة إلى وجود مسببات النزاع بينهما.

لقد أدت حرب الخليج إلى بروز مقولة النظام الشرق أوسطي والذي كان من أبرز ملامحه وجود اسرائيل كعضو فاعل في المنطقة والاعتراف بها رغم تفوقها العسكري والاقتصادي مع عدم السماح لبروز قوىً منافسة أخرى في المنطقة، اضافة إلى ربط الأمن لبعض الأنظمة العربية بالقوى الأجنبية.

إن النظرة القطرية الضيقة لكل قطر عربي على حدة تشكل أحد عوامل الانتكاسة للأمن القومي العربي ككل اضافة إلى تحديات أخرى شكلت نقاط ضعف أثرت وتؤثر على هذا الأمن ومن هذه التحديات الاتجاه إلى الواقعية المفرطة، وتعمق الطائفية، والقضية العربية ـ الاسرائيلية، اضافة أيضاً إلى بؤر التوتر الساخنة الأخرى مثل النزاعات الحدودية.

إن نظرة متفحصة لهذا الواقع العربي حريٌ بها أن توضح صورة مهزوزة للأمن القومي العربي من خلال الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجموع الدول العربية دون استثناء، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن أسباب ذلك؟ وما هي العلائق المرتبطة بذلك والمسوغات التي أدت إلى مثل هذا الواقع؟

للإجابة على هذه التساؤلات لا بُدّ من البحث في العلاقة ما بين الأمن القومي العربي والنظام العالمي الجديد وهذا ما نجده في الفصل التالي.

الفصل الثالث

الأمن القومي العربي والنظام العالمي الجديد

الأمن القومي العربي والنظام العالمي الجديد

إذا كان الوطن العربي وشعوبه يمران في الوقت الحاضر بأكثر الفترات تأزماً في تاريخ العرب، فإن هذا ليس بالشيء الجديد على المنطقة، فمنذ أقدم العصور كانت المنطقة تدخل حالات من الصراع، إما أن تكون هي طرفاً فيها أو تكون ضحية لصراع بين قوتين عظميين أو أكثر.

ولن نتوغل في التاريخ، وإنما سنكتفي بالنظر إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لنجد أن الصراع بين القوى الكبرى في تلك الفترة قد وجد في المنطقة أفضل مكان للتفاعل وللظهور لما تتمتع به من امتيازات تفوق في كثير من المجالات مناطق أخرى من العالم. ولم يكن لشعوب المنطقة في تلك الفترة حول ولا قوة فيما يجري حولها لأن النظام العالمي في تلك الفترة خاصة أن عصبة الأمم التي تشكلت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى لم تعط إمكانية للشعوب المتخلفة عن ركب التطور والحضارة في ذلك الوقت ليكون لها دور في الأحداث العالمية، حتى وإن كانت هذه الأحداث تمس هذه الشعوب بشكل مباشر، إضافة إلى الاستعمار والسيطرة المباشرة من قبل الدول الكبرى على مقدرات الشعوب، وأسباب أخرى كعدم وضوح فكرة الدولة القومية بشكل كاف.

ونشبت الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن الصراع فيها لم يكن يهدف إلى السيطرة على المنطقة بشكل مباشر من قبل الدول الكبرى، إلا أن المنطقة كانت أيضاً ضمن حسابات الربح والخسارة بالنسبة لطرفي الصراع. وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، ويقابلها الاتحاد السوفيتي الذي بدأت مبادئه وأفكاره وطروحاته تداعب أحلام شعوب المنطقة في الاستقلال والحرية. وبدأ تركيز الدولتين العظميين (ومن التف حولهما من دول العالم وخصوصاً القوى القديمة) على المنطقة بعد أن ظهر النفط فيها بكميات كبيرة جداً وبعد أن أصبح النفط العنصر الأساسي جداً في حركة التطور الصناعي والاقتصادي في كل المجالات وعلى المستوى العالمي.

وتغير شكل التنظيم الدولي المتمثل بعصبة الأمم التي فشلت في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله ألا وهو منع وقوع الصراع المسلح بين الدول.

وظهرت الأمم المتحدة المتمثلة بالجمعية العامة التي هي المنبر الذي تُعبر مختلف الدول من خلاله عن آرائها وأحلامها وتصوراتها عن مختلف القضايا. كما أنّ اكتساب العضوية في الجمعية العامة يُعبر عن استقلالية وسيادة الدولة، وظهر مجلس الأمن الذي تشكل من الدول العظمى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

ومنذ تلك الفترة بدأت المنطقة العربية بالتبلور كدول مستقلة ذات سيادة، تنضوي تحت نظام عالمي له طرفان هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرأسمالية الأخرى التي التفت حولها، والاتحاد السوفيتي الذي التفت حوله الدول التي آمنت بالنظام الاشتراكي.

وبدأ الصراع بين القوتين العظميين من أجل الهيمنة على المنطقة العربية لموقعها الاستراتيجي ولثرواتها الهائلة، وأخذ يحتدم أكثر فأكثر بعد أن استقرت الأوضاع في أوروبا، وبعد أن نالت جميع دول المنطقة استقلالها وتوجهت نحو التنمية والتطوير، والوقوف في وجه الدخيل الذي ظهر في المنطقة وبدأ بتثبيت وجوده فيها ألا وهو إسرائيل، والمدعوم بشكل مطلق من قبل إحدى الدولتين العظميين.

لقد كانت التفاعلات بين القوتين العظميين حول المنطقة العربية من جهة والتفاعلات بين أطراف المنطقة العربية والقوتين العظميين كبيرة ومؤثرة بشكل عميق على المنطقة. فبالإضافة إلى أن القوتين العظميين وجدتا في المنطقة مجالاً مناسباً للصراع بينهما، والتغلغل فيها للاستفادة (إن لم يكن السيطرة) إلى أقصى حد من مميزاتها، نجد أن دول المنطقة وجدت في القوتين العظميين خير نصير لها كل حسب توجهاته العقائدية من أجل التطوير والتنمية والوقوف في وجه التهديدات الإقليمية والخارجية وحتى الداخلية.

واستمرت العلاقات وتفاعلاتها بين القوتين العظميين حول المنطقة العربية لتأخذ شكلاً من أشكال التوازن الذي كان في الأساس الصبغة الأساسية لطبيعة النظام الدولي في الفترة ما بين بداية عقد الخمسينات وبداية عقد التسعينات، وأساس هذا التوازن هو امتلاك كلتا القوتين للأسلحة الذرية دون أن يرغب أي من الطرفين الدخول في حرب بهذه الأسلحة مع الطرف الآخر. فكان نظام

القطبين والذي تحول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى نظام دولي جديد صفته الأساسية هو أنه أحادي القطبية وتتزعمه الولايات المتحدة.

فما هي الآثار التي أصابت النظام العربي من جراء هذا النظام الجديد؟ وما هي المفاهيم التي بدأت تطرح في ظل النظام الدولي الجديد؟ وما هي صورة التفاعلات الجديدة ـ القديمة بين الدول العربية ودول الجوار؟

إن الجواب على هذه الأسئلة وأسئلة أخرى ستكون مدار بحثنا في الصفحات القادمة.

المبحث الأول

الأمن القومي العربي في ظل انتهاء القطبية الثانية/التوازن الدولي

اثبتت التجارب ومقومات الواقع السياسي والاقتصادي منذ أوائل العصر العربي الحديث عمق وقوة علاقة التأثير المتبادل بين الأمن العربي والاستراتيجية الدولية. هذه العلاقة ما زالت تتسع أبعادها وتتراكم آثارها وتزداد قوة وفاعلية وحيوية، وهذا يرجع إلى تعدد أطرافها، والقوى الدولية المهيمنة عليها وما لها من أهداف ومصالح في الوطن العربي. إن الوطن العربي بموقعه الجغرافي يحتل موقعاً مركزياً ليس فقط بين القارات بل في وسط منطقة الصراع بين الحضارات والقوى الإقليمية والدولية معاً.

وقد سعت أطراف هذا الصراع إلى السيطرة بكافة الوسائل المتاحة لديها ومد نفوذها على هذه المنطقة بهدف احتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها ذات التأثير الفاعل في ميزان القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[١].

ولقد كان لوجود النفط وبكميات هائلة في المنطقة العربية الأثر الكبير في توجيه الاستراتيجيات الدولية نحو المنطقة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه النفط الشريان المغذي لاقتصاديات الدول الصناعية، فإنه يعتبر أحد أهم مقومات القوة للأمن العربي، وأن توفير الأمن لهذا النفط كان وما يزال على رأس أولويات الدول العظمى.

وقبل الحرب العالمية الثانية كان الصراع الدولي يدور بين الدول الأوروبية الرئيسية التي كانت تتماثل في الكثير من الأوجه. فهي كلها دول أوروبية رأسمالية، تتبع النظام الاقتصادي الحر، حكوماتها ديمقراطية ليبرالية، إضافة إلى الكثير من أوجه التماثل. وكانت المنطقة العربية من مناطق الصراع الذي تدور رحاه بين القوى الأوروبية، ولا تجد فرقاً بين طرف وآخر من حيث الهدف الواحد للسيطرة على مقدرات المنطقة واستغلال ثرواتها وموقعها الجغرافي إلى أقصى حد ممكن.

---

(١) تنيره، بكر مصباح، (الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية والدولية)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ٩.

وبعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لدخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء وبروزها كقوة عظمى تملك كل مقومات قيادة العالم الغربي الرأسمالي، ولبروز نجم الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى أخرى على الساحة الدولية انتقل مركز ثقل العلاقات الدولية من أوروبا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما خفت التناقضات بين المراكز الرأسمالية العالمية نتيجة انشغالها بإعادة إعمار أوروبا الغربية، ولضرورة تضامنها ضد ما اعتبر خطراً سوفيتياً أو شيوعياً.

ولم تكن الولايات المتحدة راضية عن النظام الاشتراكي الذي كان يدغدغ مشاعر الطبقات الكادحة في المجتمعات الرأسمالية، في مقابل النظام الاشتراكي أو الشيوعي الذي ظهر أساساً لمحاربة الرأسمالية أينما وجدت. ولكن ذلك لم يؤد إلى حرب عالمية ثانية نظراً إلى توازن القوى بين الدولتين الأقوى ونظراً إلى طبيعة الحرب النووية[1].

لقد كان النظام الدولي يرتكز ويستمد مقوماته من التوازن بين القوتين العظميين ليصبح نظاماً ثنائي القطبية، ثنائي لأن أطرافه هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقطبي يتمثل في أسلوب تأثيرهما واستيعابهما للدول الأخرى.

ولما توصل طرفا الصراع الدولي إلى نتيجة مفادها أن الحرب بينهما مستحيلة بسبب خطورة الأسلحة التي من الممكن استخدامها في هذه الحرب ليس فقط على الطرفين وإنما على العالم أجمع، تحولت المواجهة من احتماليات الحرب الساخنة إلى حرب باردة.

وكان من الطبيعي أن الأرض التي تمارس فيها هذه الحرب هي دول العالم الثالث وخصوصاً تلك التي تحتوي على الثروات الطبيعية، والتي هي هدف الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، في مقابل تطلع هذه الدول للاستقلال والتحرر والتنمية لتكون الكتلة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي خير نصير وداعم لها. وأفضل منطقة في العالم تتوفر فيها مقومات الصراع بين قطبي النظام الدولي هي المنطقة العربية.

---

(١) مقصود، كلوفيس، (ندوة تحديات الواقع والمستقبل العربي)، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩٣، ص ٩٣.

أما الدول العربية فقد وجدت في الاتحاد السوفيتي الدولة التي تستطيع أن تساعد في تحقيق التوازن الذي تنشده مع إسرائيل المدعومة بشكل كامل ومطلق من قبل الولايات المتحدة، ليس على مستوى الصدام المباشر في المنطقة العربية فحسب بل لأنها وجدت في الاتحاد السوفيتي النصير الذي يدعم مطالبها فوق المنابر الدولية. ولكن الفرق بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ودعم الاتحاد السوفيتي للمطالب العربية هو أن الولايات المتحدة وجدت في إسرائيل خير من يدافع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة مع التوافق الكبير بين أهداف الطرفين، أما الدعم السوفيتي للمطالب العربية فلم يكن إلا محاولة لمنع سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة العربية، مع عدم التوافق أصلاً بين طريقة الأيديولوجيات، التي يتبعها كل من الطرفين. فالدول العربية رفضت الشيوعية بشكل كامل لما تحويه من تعارض مع تراثها وثقافتها الدينية الإسلامية، وحتى الأسلوب الاشتراكي في الاقتصاد الذي اتبعته بعض الأنظمة العربية اعتبرته أسلوباً خاصاً بها يختلف عن الأسلوب السوفيتي.

من هنا فانه خلال فترة الحرب الباردة عندما كانت تشتد المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نجد أن العرب يجنون أعلى المكاسب على الساحتين الإقليمية والدولية، وعندما كان الوفاق يحل بين قطبي النظام الدولي، نجد أنّ الدول العربية هي الخاسر الوحيد في هذا التوافق. أي نرى أن الاتحاد السوفيتي كان يتعامل مع القضايا الدولية (ومنها القضايا العربية) من منطلق علاقاته المصلحية مع الولايات المتحدة، إذ لا يستطيع أن يضحي بمصالحه مقابل وقوفه بجانب دول صديقة وتأييده لمواقف هذه الدول دون مراعاة لعواقب تعود على مصالحه بما لا تحمد عقباه.

وعلى العموم فقد كان لوجود الاتحاد السوفيتي (كقوة عظمى في ظل نظام دولي يعتمد على التوازن في القوة) في حالة صراع مع الولايات المتحدة فرصة ممتازة للدول العربية من أجل مواجهة الأطماع الصهيونية وتحقيق نوع من توازن القوى باعتبار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية مصدراً من مصادر التزود بالأسلحة، ولمنع الولايات المتحدة من التدخل بشكل مباشر في المنطقة العربية وعدم استفرادها بها لتحقيق مصالحها على حساب شعوب المنطقة.

واستمرت السياسة السوفيتية في دعم المطالب العربية وفي الوقوف في وجه الأطماع الصهيونية والأمريكية مع تبدل القيادات السوفيتية. إلا أنه ومع تولي غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي

في أيلول عام ١٩٨٥ تبلور نموذج حركي جديد للسياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الخارجي يقوم على عدة مبادئ[١]:

١. تزامن العلاقات الدولية من المجابهة الأيديولوجية، والإحجام عن التورط في أنشطة فعالة في نطاق العالم الثالث تفادياً لاحتمالات تولد مخاطر عن تلك الأنشطة.
٢. عالمية العلاقات الدولية بمعنى إنهاء التركيز المحوري للسياسة الخارجية السوفيتية على الولايات المتحدة الأمريكية والاهتمام الكثيف بكل من أوروبا الغربية والشرقية والصين.
٣. محاصرة سياسة التسلح الكثيفة للولايات المتحدة والعمل على نزع السلاح والقيام بمبادرات فردية لتقليص حدة التوتر الدولي.

من هنا نلاحظ أن خصوصية العلاقة السوفيتية في العالم مع جهة دون أخرى قد تبدلت نحو العمومية على مستوى العالم، وقد انعكست هذه العمومية في منطقة الشرق الأوسط حيث عملت موسكو على تقوية علاقاتها مع جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل كما عبرت عن رغبتها في تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.

وخلال تلك الفترة بدأ الوفاق يحل بين الدولتين العظميين واستمر الحال على ما هو عليه حتى جاءت نهاية الحرب الباردة بإلغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في تشرين الثاني عام ١٩٩١ وإعلان رابطة الدول المستقلة، وكان سبب ذلك أن النخبة السياسية الحاكمة ذاتها أعلنت سلمياً إنها قد مُنيت بهزيمة استراتيجية في صراعها مع الغرب وقد قررت (ضمناً) الاستسلام في الحرب الباردة[٢].

وبانتهاء الاتحاد السوفيتي من الخارطة السياسية انتهى معه نظام دولي اعتمد على توازن القوة وتميز بالقطبية الثنائية، ليبقى قطب واحد محتفظاً بكل معطيات القوة التي كان ولا يزال يتمتع بها، بل إنه أصبح يتمتع بقوة أكبر لعدم وجود منافس يقف له نداً ويدخل معه في صراعات طويلة المدى، حتى أنه وفر الكثير من الجهد الذي كان يبذله لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي أو يحاربه ليحافظ على مصالحه الحيوية، هذا القطب هو بلا شك الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) عطوة، فتحي حسين، (الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٠، نيسان ١٩٩٠، ص ٢٣٧.

(٢) السيد سليم، محمد، (العرب فيما بعد العصر السوفيتي المخاطر والفوضى)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، نيسان ١٩٩٢، ص ١٥٣.

والسؤال الذي لا زال مدار بحث ونقاش بين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية هو: ما هي طبيعة النظام الدولي الحالي؟ هل هو أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب بعد أن انتهى نظام ثنائي القطبية؟

ودون الدخول في تفاصيل الإجابة التي هي ليست مجال بحثنا نقول ان الجدل الدائر الآن هو بين فريقين "فريق يرى أن النظام الحالي ما هو إلا نظام أحادي وذلك عقب سقوط أحد قطبي نظام القطبية الثنائية، حيث يقدم هؤلاء وزناً لمعيار شبه وحيد وهو عامل القوة العسكرية، في حين اهتم آخرون في إطار تناولهم للبعد البنيوي للنظام العالمي بالعناصر الأخرى المكونة للقوة كالثقل الاقتصادي لمختلف الأطرف الفاعلة، ولذلك تحدث هؤلاء عن نظام تعددي القوة والذي تنتفي فيه إمكانية سيطرة قطب منفرد على مجريات الأمور[١]. (مينيكيس، ١٩٩٦).

إن الحالة الدولية التي نعيشها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى الوقت الحاضر والتي من المحتمل أن تستمر حتى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تشير إلى أن النظام الدولي السائد هو نظام أحادي القطبية متمثلاً بالهيمنة الأمريكية الدولية، مع سيطرتها على التحالف الأطلسي وهو التحالف الأقوى على الساحة الدولية في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ولا يضم دولاً ذات توجهات سياسية متشابهة إلى حد كبير وتختص فيه الولايات المتحدة بمفردها بحوالي ٥٤٪ من إجمالي الناتج القومي للتحالف الأطلسي".

ولكن هذا الوضع لا يمنع من وجود قوى أخرى لها تأثيرها على المستوى الدولي ويرى فيها بعض المختصين منافساً للهيمنة الأمريكية على الأقل في المدى البعيد، إلا أن تأثيرها الحالي على المستوى الدولي محدود لانشغالها بأوضاعها الداخلية أو الإقليمية.

ويمكن إجمال أهم التحولات والمتغيرات الجديدة التي مثلت ولا تزال تمثل قوة دفع في اتجاه تقويض نظام القطبية الثنائية وخلق نظام دولي جديد بالآتي[٢]:

١. الثورة الصناعية الثالثة (وخصوصاً في مجال الاتصال والمعلومات).

---

(١) مينيكيس، هدى، (النظام الدولي الجديد والواقع العربي)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ٣٢.

(٢) محمود، مجدي محمد، عرض لكتاب (النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٦، حزيران ١٩٩٦، ص ٢٠٣.

٢. فشل التطبيق الاشتراكي الذي بلغ أقصاه بانحلال الهياكل التنظيمية للكتلة الشرقية ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته عام ١٩٩١.

٣. التطورات في أوروبا الغربية وأهمها مشروع أوروبا الموحدة والوحدة الالمانية وتطور مفهوم الأمن الأوروبي.

٤. التطورات التي شهدتها القارة الآسيوية وخصوصاً بروز النمور الصناعية في جنوب شرق آسيا لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية.

٥. أزمة الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١ التي انجلت عن سطوع نجم الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم من الناحية الاستراتيجية وتعزيز موقفها في المنافسة الاقتصادية مع كل من اليابان وروسيا.

ولما كانت المنطقة العربية من أهم محاور الصراع بين القوتين العظميين فقد جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، جاء برد فعل مباشر على المنطقة العربية، وبالأخص على قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. نظراً للعلاقة الاستراتيجية المميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة، القائمة على أساس التفوق النوعي الاستراتيجي لإسرائيل على البلدان العربية كلها أو أي مجموعة عربية، نظراً لذلك فقد أصبح هناك خلل استراتيجي بين البلدان العربية وإسرائيل لصالح الأخيرة[١].

وقد أثر النظام الدولي الجديد على المنطقة العربية تأثيرات كبيرة أجملها الكاتب المصري محمد حسنين هيكل بما يلي[٢]:

١. انعكاس حالة الفوضى العالمية على المنطقة العربية فالمنطقة فقدت توازنها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لأنها لسنوات طويلة مارست سياساتها في ظل التصدي السوفيتي للهيمنة الأمريكية على شؤون العالم.

٢. إن أولويات القوى النافذة في العالم عكست نفسها على أحوالنا فلم يعد أحد يتكلم عن الأمن القومي العربي ولكننا نتحدث جميعاً عن أمن الخليج. أي أن الأمن العربي اختزل بالكامل داخل أمن الخليج، وهذا ما عبر عنه إعلان دمشق.

---

(١) مقصود، كلوفيس، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٢) هيكل، محمد حسنين، رؤيا مستقبلية لأوضاع العالم الجديد، صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٣، ص ٢٩.

٣. إن العالم العربي لم يعد يعرف لنفسه خطراً محدداً يمس أمنه القومي، فالعدو أصبح في أحوالنا الجديدة من الداخل وليس من الخارج كما كان، فالعراق عدو في يوم من الأيام، وإيران عدو في يوم لاحق وهكذا.

٤. إن مطالب الآخرين أصبحت تتدخل في المطالب العربية وتؤثر فيها، ومثال ذلك ما يشتريه العالم العربي من سلاح. ففي عام ١٩٩٢ اشترى العالم العربي أو تعاقد على شراء أسلحة بقيمة ٥٥ مليار دولار وهو لا يعرف لمن يوجه هذا السلاح أو لمن يشتريه، لكنه يشتريه لتصحيح ميزان المدفوعات الأمريكي بالتحديد.

إن الخسارة الحقيقية والمروعة التي أصابت الأمة العربية بفعل النظام الدولي الجديد لم تتأت فقط من هيمنة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية على المستوى الدولي بل وهيمنتها على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن بخاصة وتمثل ذلك في[1]:

- تدمير العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل لديه.
- تعزيز السيطرة الأمريكية بخاصة والغربية بعامة على نفط الخليج وعلى أسعاره وعلى فوائضه المالية. وساهم في ذلك الوجود العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي.
- تكريس وتعميق الهيمنة الإسرائيلية على أجزاء من الوطن العربي نتيجة تدمير العراق وتعزيز أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل.
- دخول العرب المعنيين بمفاوضات السلام مع إسرائيل خلال أسوأ فترة في التاريخ العربي الحديث من منظور موازين القوى بكل مكوناته.

إن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى زيادة انكشافية الدول العربية وذلك لفقدانها هامش المناورة والحركة الذي كانت تتمتع به في مرحلة الحرب الباردة وقد تجلى هذا بوضوح في أزمة الخليج وأزمة لوكربي مع ليبيا.

ومع انتهاء الحرب الباردة ومعها حرب الخليج ترسخت الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم عناصر هذه الاستراتيجية هو استكمال التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي بهدف دمج النظام العربي ليس كطرف ذي هوية مميزة بل كمجموعة من الدول مع كل

---

(١) مقصود، كلوفيس، مصدر سابق، ص ٦٦.

من تركيا وإسرائيل (وربما إيران في المستقبل) في نظام شرق أوسطي، مع التركيز على أولوية دور هاتين الدولتين بهذا الخصوص. كما أن عملية الاندماج الإقليمي الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه وبإشرافها يتم عن طريق إقامة شبكة من التفاعلات التعاونية في مجالات اقتصادية وفنية مختلفة. أما بخصوص الدورين الروسي والأوروبي، فإن الولايات المتحدة ترحب بالدور الروسي ليكون قوة إضافية للسياسة الأمريكية من خلال ضبط إيقاع تحركه، أما الدور الأوروبي فعلى محدوديته فإن الولايات المتحدة حذرة اتجاه هذا الدور لعدم قدرتها على تقييده بشكل كامل. هذا بالإضافة إلى المزيد من طمس الهوية العربية المميزة التي تعطي شرعية وتشكل قوة محتملة لبلورة قطب عربي حتى في ظل نظام شرق أوسطي، ويتم ذلك من خلال إحداث فك ارتباط بين مختلف مناطق النظام العربي على صعيد الترتيبات الأمنية. وقبل كل شيء، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تكريس شرعية التدخل في الدول العربية "من أجل زيادة بعثرة قوة النظام العربي تحت عناوين براقة وجذابة دولياً وتشكل شرعيات دولية مثل حق التدخل الإنساني، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، كل ذلك بشكل انتقائي"[١].

لقد مثلت التغيرات التي طرأت على النظام العالمي وخصوصاً الوضع المتميز للولايات المتحدة وانفرادها بالهيمنة على هذا النظام تهديداً للأمن القومي العربي. هذه التهديدات ناجمة عن ثلاثة قيود أساسية كانت موجودة من قبل ولكنها ازدادت حدة مع بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام العالمي وهذه القيود الثلاثة هي: نظام ضبط التسلح، حدود قوة سلاح النفط، الامتداد الجغرافي لإسرائيل[٢].

ففي فترة الحرب الباردة سمحت الأوضاع الدولية بوجود مصادر بديلة للسلاح للجانب العربي، بينما في ظل النظام الدولي الحالي أصبحت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للسلاح، من هنا كانت قدرتها على تقييد التسلح العربي مما يعني اختلالاً في توازن القوى العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل. ومن ناحية أخرى فرضت الولايات المتحدة قيوداً على إمكانية استخدام الأقطار العربية لسلاح النفط من أجل حماية أمنها القومي، وذلك من خلال إمكانية التدخل العسكري لحماية المصالح الأمريكية، وربط مصالح الأقطار العربية المنتجة للنفط بمصالح القوى الغربية وعلى

---

(١) حتي، ناصيف، نحو تأسيس نظام عربي جديد، تحرير السيد سين، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٢، ص ٦٨.

(٢) الشيخ، نورهان، تقرير عن (ندوة الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥، ص ١٦٥.

رأسها الولايات المتحدة كما حدث في أزمة الخليج الثانية. هذا فضلاً عن زيادة المعروض من النفط عالمياً لاضطرار بعض الدول العربية المنتجة للنفط لتغطية العجز في موازينها بعد التكاليف الباهظة التي تكبدتها خلال حرب الخليج عام ١٩٩١.

وتتصاعد التهديدات للأمن القومي العربي في ظل النظام العالمي الجديد مع الالتزام الأمريكي الصريح والمعلن بأمن إسرائيل والامتداد الجغرافي لها، الذي يمثل قيداً أساسياً يهدد الأمن القومي العربي خصوصاً في ظل غياب قوى عظمى أخرى من الممكن أن تسهم في الدفاع عن وجهة النظر العربية[١].

ومما سبق نجد أنّ النظام الدولي الجديد قد ألقى بظلاله الكثيفة على المنطقة العربية، وقد نجحت الولايات المتحدة في أن تظهر في صورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي والخليجي، والمحرك الرئيسي والوحيد لعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى العموم فإن التداعيات السياسية السلبية للنظام العالمي الراهن على النظام العربي قد تعددت بحيث يصعب أن تخفى على الأعين. وبرغم تفرع هذه التداعيات فإنه يمكن حصرها فيما يلي[٢]:

١. محاولة طرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للنظام العربي مع ما يعنيه ذلك من استحداث لدور إيراني وآخر تركي في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دوره التاريخي لفرض الهيمنة الإقليمية على المنطقة مع إدماج إسرائيل في هذا النظام وقبول تواجدها الدائم. ويكفي في هذا المجال الإشارة إلى أن دلائل إقامة نظام شرق أوسطي تمثلت في الإعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.
٢. السعي لإرساء نظام فرعي خليجي يتيح لإيران ـ بظروف وشروط خاصة ـ دوراً فاعلاً في المنطقة مع استبعاد الأطراف العربية غير الخليجية (مصر وسورية) وهي الأطراف التي نص عليها "إعلان دمشق".
٣. تأثير بعض الانعكاسات السلبية للتسوية العربية ـ الإسرائيلية على المنطقة العربية.

ولم تقتصر التداعيات السلبية للنظام العالمي الراهن على الجوانب السياسية وإنما امتدت لتشمل الشق الاقتصادي من خلال محاولة فرض مشروع نظام شرق أوسطي سنتعرف عليه فيما بعد.

---

(١) الشيخ، نورهان، مصدر سابق، ص ١٦٦.

(٢) مينيكيس، هدى، مصدر سابق، ص ٥١.

وبالرغم من ثانوية الأدوار التي يمكن أن تلعبها أطراف أخرى في النظام الدولي الحالي فإن الولايات المتحدة المهيمنة على هذا النظام ستعطي حق المشاركة في هذا النظام لتلك الأطراف، ومن الممكن أن تلعب دور الموازن بينها وإن كانت هذه المشاركة محدودة. أما الطرف العربي فإن فاعليته واستقلاله في ظل النظام الحالي ترتبط إلى حد كبير بقدرة تماسك النظام العربي وقدرته على الحركة "كنظام" وتحسين أوضاعه البنيوية حتى لا يتعرض إلى المزيد من الضغوط من قبل النظام العالمي الحالي.

المبحث الثاني
الأمن القومي العربي ـ والنظام الشرق أوسطي

إنّ الشرق أوسطية ليست بالفكرة الحديثة أو الظاهرة الجديدة، ولكنها تكاد ترتبط بظهور الشرق الأوسط كمنطقة متميزة على الخارطة السياسية للعالم، وإن إحدى أهم الصعوبات التي تظهر في التعامل مع الشرق أوسطية هو تحديد تعريف منطقة الشرق الأوسط جغرافياً، وتحديداً الدول التي تشملها أو لا تشملها هذه المنطقة.

إنّ أول من استعمل تعبير الشرق الأوسط هو الكاتب الأمريكي المتخصص في الاستراتيجية البحرية الفرد ماهان عام ١٩٠٢، لدى مناقشته للاستراتجية البريطانية، وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية للهند غير أن الاصطلاح بدأ يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحل تدريجياً أو يتمايز عن مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال الدارج مثل الشرق الأدنى أو المشرق[١].

إنّ أصل تسمية الشرق الأوسط جاء من موقعه بالنسبة للعالم الغربي (الولايات المتحدة ـ أوروبا الغربية) فالشرق الأقصى يشمل منطقة واسعة تمتد من المحيط الهادي والمحيط الهندي ليشمل الصين واليابان وغيرها، أما تعبير الشرق الأدنى فقد ذاع وانتشر مع الاكتشافات الأوروبية في القرن الخامس عشر ليشير إلى البلاد الواقعة شرق البحر المتوسط بين الشرق الأقصى وأوروبا. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ استخدام مصطلح الشرق الأوسط بشكل أكبر، وبدأ مصطلح الشرق الأدنى يقل استعماله إلى حد كبير وربما ان أقرب تحديد لمفهومه الآن هو أنه يشمل غالباً المنطقة الموجودة غرب الأناضول والبحر الأسود[٢].

وأياً كانت التسمية، فإنه ليس هناك تحديد علمي أو دولي متفق عليه للشرق الأوسط بمجمله، ويتراوح امتداد التعبير حسب الهدف السياسي من استعماله فكثير من الكتاب والسياسيين يخرجون

---

(١) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية ــ هل هي الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٢) مطر، جميل، علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي ــ دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٥ .

تركيا وإيران من الشرق الأوسط وكثيراً ما يخرج الأوروبيون والأمريكيون دول الخليج وشبه الجزيرة العربية منه أيضاً.

ففي التفكير العربي فإن الشرق الأوسط يشمل كل المنطقة العربية بما فيها مصر باستثناء شمال افريقيا والسودان.

أما في التفكير الغربي العملي السياسي الحالي فإن العالم العربي هو أربع مناطق:

١. الشرق الأوسط أو المشرق ويضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر بالاضافة إلى اسرائيل.
٢. شمال إفريقيا.
٣. الخليج العربي بما فيه السعودية.
٤. الدول المحيطة مثل العراق والسودان واليمن وارتيريا.

أما في التفكير الإسرائيلي فإنّ الشرق الأوسط هو الهلال الخصيب (العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين) ومصر وإسرائيل في السياسة، وهو الهلال الخصيب ومصر وإسرائيل ودول الخليج العربي في الاقتصاد السياسي، وهو الهلال الخصيب ومصر وإسرائيل وليبيا ودول الخليج العربي وإيران وتركيا والباكستان في الاستراتيجية، وهو الأردن وفلسطين وإسرائيل وسوريا ولبنان ومصر في جوهر العملية السلمية وجوهر الحركة الاقتصادية المستقبلية.

وهكذا نرى أننا حين نتحدث عن الشرق الأوسط نتحدث عن مفاهيم مختلفة وعن مناطق مختلفة أيضاً[١].

ومهما تنوعت التحديدات الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط ومهما كانت الزوايا التي ينظر من خلالها كل مهتم بالشرق الأوسط سواءً على مستوى الدول والحكومات أو على مستوى المتخصصين، فإنّ الثوابت الموجودة على أرض الواقع لا يمكن أن تكون محل خلاف، وهذه الثوابت هي[٢]:

١. إن العناصر الأساسية للشرق الأوسط هي الدول العربية وما تحتويه هذه الدول من ثروات بشرية واقتصادية وغيرها.

---

(١) بدران، إبراهيم، الشرق الأوسط بعد السلام، جريدة الدستور، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٥.

(٢) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٢٥.

٢. إن العنصر الدخيل والوحيد على المنطقة هو إسرائيل وما يحمله من عداء إلى العرب والدول العربية وخصوصاً دول المنطقة.

٣. هناك صراع وحروب بين دول المنطقة وخصوصاً مع إسرائيل.

٤. المنطقة ذات موقع استراتيجي على المستوى الدولي ويمر من خلاله وفي مياهه الإقليمية وعبر أراضيه وأجوائه القسم الأعظم من شتى التعاملات بين الشرق الأقصى والقارة الأوروبية.

وعلى العموم فإن منطقة الشرق الأوسط تضم مجموعة دول تشكل قلب الشرق الأوسط وهي العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر، هذا القلب تحيط به حلقة خارجية أبرز بلادها السعودية وإيران وتركيا والسودان.

أما مجموعة الدول الهامشية التي تختلف الآراء حول نسبتها للشرق الأوسط فتضم أولاً: باقي مجموعة دول شمال إفريقيا أي بلدان المغرب العربي. ثانياً: امتداداً إفريقيا آخر نحو الجنوب يشمل اثيوبيا والصومال. ثالثاً: باقي دول شبه الجزيرة العربية. رابعاً: امتداداً أوروبياً أسيوياً شرقاً يشمل باكستان وافغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي انبثقت عن الاتحاد السوفيتي السابق.

بعد تحديد الشرق الأوسط كمفهوم جغرافي لا بُدّ من الحديث عن اعتباره نظاماً إقليمياً متميزاً، "فالنظام الإقليمي مفهوم وسيط يقع بين الدولة المنفردة من ناحية وبين النظام العالمي الذي يضم كافة دول العالم من ناحية ثانية"[1]. أي أنه يعبر عن علاقات بين عدد محدود من الدول التي يضمها إقليم جغرافي معين"، من هنا فإن الشرق أوسطية كظاهرة إقليمية لم تكن حديثة حداثة مصطلح "الشرق الأوسط" وإنما قديمة حيث كانت حضارة وادي النيل وحضارة بلاد الرافدين، وانتشرت إلى ما حولهما ومنذ ذلك الوقت والمنطقة تمر بمختلف أشكال التعاون بين شعوبها في ظل الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الفارسية وغيرها، وبعد ظهور الإسلام أُعيد توحيد الشرق الأوسط في ظل الإمبراطوريات العربية الإسلامية الأموية والعباسية ومن ثم العثمانية ومن نهاية الإمبراطورية العثمانية انتهت معها الهوية المميزة للشرق أوسطية.

---

(١) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٢٥ .

وبالرغم من وجود أفكار يمكن رصدها للتوحد والتنسيق الشرق أوسطي فإن هذه الأفكار نجدها في بداية القرن العشرين مجسدة في مظاهر التغلغل والتنسيق الأوروبية ـ الأمريكية، والمخططات اليهودية ثم "الأحلام" العربية[١].

لقد كانت النظرة الأوروبية للشرق الأوسط مرتبطة بالبداية بالمصلحة التجارية والمالية لأوروبا وهي نتائج للثورة الصناعية. ومن بدايات هذا القرن ظهر مفهوم الشرق الأوسط وارتبط بشكل متزايد مع المخططات الاستراتيجية للقوى الغربية الكبرى في سباق دعم مصالحها الإمبريالية وأنشئت لذلك على سبيل المثال إدارة الشرق الأوسط التابعة لوزارة المستعمرات البريطانية في عام ١٩٢١ لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، واستمرت القوى الغربية بزيادة اهتمامها بالشرق الأوسط من الناحية التنظيمية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على المصالح الاقتصادية والمالية والاستراتيجية التي شاركت فيها بعد ذلك الولايات المتحدة، وكانت تواكب ذلك مخططات يهودية تربط بين إيجاد تنسيق شرق أوسطي وبين الاستيلاء على فلسطين، أي إبراز الدور اليهودي في تحقيق التعاون في إنهاض بلاد الشرق الأوسط العربية.

ففي عام ١٩٢٢ طرح أحد زعماء الصهاينة وهو جابوتنسكي مشروع الكونفدرالية في الشرق الأوسط تضم فدرالية العرب واليهود في فلسطين من جهة وباقي الدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط من جهة أخرى، وكذلك كرر بن غوريون الفكرة نفسها في الثلاثينات.

أما العرب فكانوا خلال هذه الفترة الممتدة من بدايات القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الثانية، يشكلون اللبنات الأساسية لقلب الشرق الأوسط وكانوا منشغلين بقضيتين مترابطتين ومتناقضتين في نفس الوقت وهما الاستقلال القطري والدعوة للوحدة العربية، وبالتالي لم يكن هناك من يطرح أفكاراً شرق أوسطية ذات مصدر عربي، فالشرق أوسطية عند العرب لم تكن إلا واقع حال موجود ضمناً أي ضمن الوحدة العربية دون أن يكون لإسرائيل الدولة الدخيلة أي دخل في الشرق أوسطية.

إذاً كانت هناك ـ قبل عام ١٩٤٨ ـ ثلاث مصادر للأفكار الشرق أوسطية[٢]:

- مصدر أوروبي ـ أمريكي يستهدف الحفاظ على المصالح الأوروبية في المنطقة وحمايتها.

---

(١) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٣٠ـ٣٣.

- مصدر يهودي يتواكب مع جهود زرع إسرائيل في المنطقة بهدف دمجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها.
- وأخيراً مصدر عربي كانت أفكاره تدور فقط حول المناطق العربية من الشرق الأوسط تحت لواء الوحدة العربية وفي إطار الجامعة العربية.

وبعد عام ١٩٤٨ وقيام إسرائيل بدعم أوروبي ـ أمريكي كامل، اندمجت المشاريع اليهودية والأوروبية ـ الأمريكية للشرق الأوسط لتشكل إطاراً واحداً مقابل المشروع العربي الذي أخذ بالتبلور بشكل أكبر مع تداعيات الصراع العربي الصهيوني وقيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢، وبروز الزعامة الناصرية التي استقطبت المشاعر العربية وألهبت حماسها نحو الوحدة العربية.

ولكن ومع رفض كل المشاريع الأوروبية ـ الأمريكية للشرق أوسطية، إلا أنّ مشاريع الوحدة العربية لم تتعد الشعارات الحماسية والأماني العاطفية وإن تعددت الخطط المطروحة بشأنها أو أنشئت المنظمات البيروقراطية، من هنا نجد انّ ثلاثة عقود امتدت بين عام ١٩٤٨ و ١٩٧٧ هي فترة المواجهة بين مشروعين مستحيلين، التكامل الشرق أوسطي والتوحد العربي، وإذا كان العرب هم الذين أبطلوا كل المخططات والمشاريع الشرق أوسطية، فإنهم هم الذين عطلوا فعلياً الوحدة العربية.

ولو عدنا إلى المشاريع الشرق أوسطية اليهودية ـ الأوروبية ـ الأمريكية بين الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧، لوجدناها في إطار نوعين من المشروعات: أولهما مشروعات التحالف السياسي والاستراتيجي التي بدأت تطرحها الولايات المتحدة بعد أن تصدرت زعامة العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية بلا منازع، وكان الهدف للولايات المتحدة في تلك الفترة من محاولاتها لإقامة تحالفات شرق أوسطية تحت قيادتها هو منع التغلغل السوفيتي في المنطقة التي بدأت تشكل العصب الأساسي لاقتصاديات الدول الغربية والرأسمالية من خلال النفط، مع التدهور التدريجي للقوة البريطانية في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن هذه المشاريع والمقترحات بشأن الشرق الأوسط، مبدأ "ترومان" الذي أعلن عام ١٩٤٧ ودخلت منطقة الشرق الأوسط في إطاره إلى دائرة الاهتمام المباشر لأمن الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٤٩ قدمت مقترحات من قبل الخارجية الأمريكية لتوسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً لبناء "قيادة الشرق الأوسط" من أجل أن

تتضافر جهود الدول في المنطقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا ضد أي عدوان خارجي، وفي عام ١٩٥٤ أعلن عن إنشاء حلف بغداد كمنظمة إقليمية للدفاع عن الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥٧ طرحت الولايات المتحدة مشروع "ايزينهاور" الذي قام على أساس نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة ضد الاتحاد السوفيتي لسد الفراغ الموجود في المنطقة، وفي بداية الستينات تم إعادة تشكيل حلف بغداد (الذي تحطم بعد قيام ثورة ١٩٥٨ في العراق) في الحلف المركزي (السنتو)[١].

إنّ كل المحاولات والأفكار والمشاريع الغربية التي طرحت لاحتواء الشرق الشرق الأوسط ضمن أي تنظيم معين بقيادة الغرب قد فشلت وتحطمت بفعل الرد العربي الذي قادته مصر الناصرية، ولم يكتب النجاح لأي منها والتي رافقها الفشل الذريع لكل محاولات الوحدة العربية.

أما النوع الثاني من المشروعات الشرق أوسطية في الفترة نفسها فهو مشروعات التعاون الإقليمي الاقتصادي أساساً والتي طرحتها شخصيات أو هيئات إسرائيلية أو أمريكية، بالرغم من أنّ هذه الفترة ١٩٤٨-١٩٧٧ هي التي شهدت كافة الحروب العربية ـ الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يمنع من طرح المشاريع والدراسات ووضع التقديرات لمختلف صور التعاون من قبل الجانب الإسرائيلي والأمريكي حتى لو لم يكن في الأفق إمكانيات ملموسة لتحقيق السلام الذي وضعت هذه الدراسات والمقترحات والتقديرات أساساً ليعمل بها بعد تحقيقه.

ويندرج تحت هذا الإطار دراسة الاقتصادي الإسرائيلي "شيفر" عام ١٩٦٥ حول آفاق التعاون الاقتصادي بين العرب والإسرائيليين في ظل السلام، كذلك أفكار "ديفيد هوروفيتز" الذي كان محافظاً لبنك إسرائيل المركزي والتي حملت اسم "السوق المشتركة للشرق الأوسط"، وفي عام ١٩٦٨ (أي بعد هزيمة عام ١٩٦٧) صدرت دراسة عن "الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠" أسهم في إعدادها مجموعة من الأكاديميين والمفكرين الإسرائيليين تتضمن تصورهم للوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين[٢].

ويبدو أن في مقدمة مقترحات الشرق أوسطية وأكثرها استمرارية وإصراراً كانت تلك التي دأب "شمعون بيريز" على طرحها منذ ما لا يقل عن ثلاثين عاماً مضت، إذ صدرت كمقال في منتصف عام ١٩٦٧ تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" إذ تضمنت هذه المقالة تصوراته عن الشرق الأوسط

---

(١) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٣٥.

التي استنبطها من نشاط "جان مونيه" عند تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، الذي طرح فكرة أساسية استند إليها شمعون بيريز فيما بعد، يقول جان مونيه "أوروبا المتحدة هي هدف سياسي، ولكن إذا عرفت على هذا النحو فإن تصور أوروبا هذا لا بُدّ أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجة يجب أن تكون حجة اقتصادية لذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادي. "وقد خلص بيريز إلى القول" يجب تبني تكنيك جان مونيه في وضع الشرق الأوسط وأنا مقتنع بانّ المساهمة في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي والصناعي مثلاً من شأنها أن تخلق حالة ذهنية قابلة لإسقاط ستار "الكراهية الرسمية" الموجود بين عدد من الدول العربية وبيننا"[1].

من هنا نجد أن الطرح الإسرائيلي لتصورهم عن الشرق أوسطية نابع من أحلامهم الاقتصادية سعياً إلى اعطاء الشرعية لوجودهم بين العرب.

وفي مقابل رفض العرب لكل ما طرح أمريكياً وإسرائيلياً عن الشرق الأوسط فإن العرب سعوا إلى استكمال نظامهم الإقليمي الخاص الذي وضعت لبناته في "الجامعة العربية" إلا أن هذا السعي لم يعنِ نجاح العرب في بناء نظام عربي بديل للطروحات الأمريكية والإسرائيلية، والسبب في ذلك يعود إلى عدم التنسيق أو التعامل الاقتصادي الفعال بين الدول العربية حتى وإن تعددت الاتفاقات والمشروعات التي تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية أو أي شكل من أشكال التنسيق الاقتصادي المشترك إن كان المغزى ومعنى النظام العربي هو تحقيق نوع من الإجماع السياسي إزاء عدد من القضايا الدولية والعربية.

وكان الإجماع في الفترة الممتدة من بداية الخمسينات وحتى عام ١٩٦٧ إجماعاً سلبياً ودعائياً، سلبياً لأنه كان بالأساس يدور حول رفض الارتباط بالقوى الإقليمية غير العربية، ورفض وجود إسرائيل ورفض الانضمام للأحلاف. ودعائياً لأنه دار حول حشد عاطفي نحو قيم واسعة القبول من قطاعات جماهيرية واسعة في الوطن العربي، ولكن هذا الإجماع لم يتخذ وجهة ايجابية أو شكل سياسات عملية محددة.

أما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ فقد سعى "النظام العربي" إلى استجماع كل الإمكانات التي كانت متاحة له وشهدت الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ نوعاً من الإجماع الإيجابي تبدى في كبت الخلافات العربية وتحقيق أعلى درجات الإجماع السياسي لمواجهة إسرائيل، ومشاركة الدول

---

(١) بيريز، شمعون، يوم قريب ويوم بعيد، من الفكر الصهيوني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية رقم ١١، ص ١٩٥٣ــ١٩٥٤.

الغنية في تحمل أعباء إعادة بناء الجيوش العربية حتى وصل "النظام العربي" إلى أقصى أداء له عام ١٩٧٣ في حرب أكتوبر، والحظر النفطي الذي رافقها، وبعد الحرب شهد العرب أكبر اهتمام من قبل حكوماتهم نحو التكامل الوظيفي العربي حيث أنشئت الاتحادات والمنظمات العربية الكثيرة والتي لم تعط المجال لأي أفكار أو طروحات شرق أوسطية من خارج العرب للقيام أو الظهور.

إلا أنّ زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس عام ١٩٧٧ لم تضع "النظام العربي" في ذلك الوقت أمام امتحان عسير وإنما فتحت الباب مجدداً لإحياء مشروع الشرق الأوسط المناهض للمشروع العربي. وعليه فإن زيارة الرئيس المصري لم تكن مجرد خطوة أولى على طريق "السلام" بين مصر وإسرائيل أو العرب وإسرائيل، وإنما كانت الخطوة الأولى نحو إحياء مشروع الشرق أوسطية الذي لم يكن ليطرح للتنفيذ أو العمل به بأي حال من الأحوال بدون السلام بين العرب وإسرائيل، وإن مفتاح السلام أو الحرب بينهما هو مصر لما تتمتع به من مميزات القيادة للوطن العربي والتي لا تخفى على أحد، وهذا ما كان يفكر به بالفعل شمعون بيريز قبل ثلاثين عاماً. حيث قال "هنالك مرشحون عرب للصلح مع إسرائيل من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة (مثلاً لبنان والأردن وتونس) لكن ما ينقص هو المرشح الأول وهذا المرشح كان دائماً وسيظل أبداً كما يبدو مصر"[١].

بعد عام ١٩٧٧ تفجرت الأفكار والآراء والمحاولات لإحياء الشرق أوسطية وبشكل قوي والتي اقترنت بالسلام العربي ـ الإسرائيلي، واتخذت الشرق أوسطية الجديدة سمتين:

الأولى ـ أصبحت تستند إلى مصدر مشترك أمريكي ـ إسرائيلي ـ عربي بعد أن كانت تنبع إما من ثلاث مصادر غربية أو إسرائيلية وعربية، أو من مصدرين غربي ـ إسرائيلي، أي بدأ لأول مرة القبول بالشرق أوسطية من بعض الأطراف العربية ابتداءً من مصر وانتهاءً بأقطار عربية قبلت الشرق أوسطية الحديثة سواءً في السر أو العلن أي أخذت الشرق أوسطية الحديثة مضموناً عملياً محدوداً لأول مرة.

الثانية ـ لم تقتصر الشرق أوسطية الحديثة على أفكار من قبل بعض الأفراد أو المؤسسات ولكن انتقلت لتصبح ممارسات عملية ترسم ويخطط لها من قبل بعض الأطراف المباشرة في الشرق الأوسط والقوى الدولية المنغمسة بالمنطقة[٢].

---

(١) بيريز، شمعون، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٢) مجموعة باحثين، الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص ٣٦.

وخلال عقد الثمانينات وبعد أن تمّ توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية بدأت عملية التطبيع بين الطرفين، وحتى وإن لم يكن قد تم إحراز الكثير في هذا المجال إلا أنّ الاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين التي شملت مجالات كثيرة منها النقل الجوي والزراعة والمواصلات والثقافة والسياحة وغيرها كانت النواة العملية لتعاون شرق أوسطي شامل.

لقد بدأ التطبيق الحقيقي لمشروع الشرق أوسطية منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ وحتى الآن، ولا شكّ فإنّ الغزو العراقي للكويت كان القوة الدافعة لهذا المؤتمر وإن التوجه المباشر للشرق أوسطية لم يكن فقط مد نطاق التسوية السلمية إلى باقي الأطراف العربية، وإنما دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة ومحاصرة بؤرة التوتر الكامنة فيها.

وشهدت الفترة منذ انطلاق عملية السلام من مدريد وحتى الآن بعضاً من أهم المشروعات المطروحة حول الشرق أوسطية واهتمت برسم الخريطة المستقبلية للمنطقة في ظل التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن آخر الحواجز النفسية والسياسية التي كانت تحول دون تطبيق المشاريع الشرق أوسطية قد سقطت بفعل الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو وواشنطن عام ١٩٩٣ ثم تلتها الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٩٤.

إنّ مشروع الشرق أوسطية الجديد طرح في الأساس من قبل الجانب الإسرائيلي وتم دعمه من قبل الجانب الأمريكي بشكل كبير وهو في الأصل مشروع سياسي ولكن بقوائم وآليات اقتصادية، وبالتالي فإن حديثنا عن هذا المشروع سيكون أساساً عن نظام اقتصادي إقليمي شرق أوسطي "لأننا في خيار السلام الإسرائيلي ـ الأمريكي ومشروعه الشرق أوسطي لا نستطيع الفصل بين الاقتصاد والسياسة، فنحن إزاء عمليات اقتصادية تبدأ في مجال السياسة أو عمليات سياسية تجري في حقل الاقتصاد وبصدد تطورات اقتصادية ذات محتوى سياسي جوهري ونجابه تطورات سياسية ذات مردود اقتصادي"[1].

إنّ السلام الذي تنشده إسرائيل مع العرب هو سلام "ديناميكي يقوم على ربط شرايين الاقتصاد العربي من مياه ونفط وسياحة وتنقل رؤوس الأموال بالاقتصاد الإسرائيلي ربطاً محكماً لا

---

(١) عبد الفضيل، محمود، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية، التطورات والمحاذير وأشكال المواجهة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ١٩٩٤، ص ١٣١.

فكاك منه مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الأقطار العربية الانسحاب منه أو التخلي عن الارتباطات الإقليمية الجديدة"[١].

من هنا فإنّ المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي يبدأ في الأساس من السوق الشرق أوسطية، هذه السوق التي دعت إليها إسرائيل وبدعم أمريكي وانفقت معظم التقارير على إنشائها من خلال المراحل التالية[٢]:

المرحلة الأولى: ويتم فيها قيام تعاون اقتصادي إقليمي وفق قواعد القانون الدولي في العلاقات الاقتصادية وابتداءً يقضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية وإسرائيل.

المرحلة الثانية: ويتم فيها توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن حيث يقام فيها تجمع اقتصادي ثلاثي على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول "البلونكس" الأوروبية الثلاث (بلجيكا، هولندا، ولوكسمبرغ) وتم التمهيد لتنفيذ هذه المرحلة بالفعل بالقرار الذي اتخذ من قبل مجلس التعاون الخليجي بإنهاء المقاطعة الإسرائيلية من الدرجتين الثانية والثالثة.

المرحلة الثالثة: تضاف فيها بلدان الشرق العربي الباقية حيث تقام منطقة للتبادل الحر بين بلدانها وإسرائيل، وقد حدد الترتيب الزمني لحدوثها حوالي العام ٢٠١٠ ومن المتصور إقامة تبادل حر بينها وبين دول أوروبا وغالبية دول البحر المتوسط في مرحلة لاحقة.

أما أهم الأخطار المترتبة على تنفيذ هذه المراحل فهي[٣]:

١. إنّ المرحلة الأولى ستؤدي إلى اندماج الاقتصاد الفلسطيني الوليد بالاقتصاد الإسرائيلي المتطور، وهذا الوضع سيؤدي إلى ابتكار أساليب جديدة تكرس واقعاً اقتصادياً مفاده أن الاقتصاد الفلسطيني خدمياً يعتمد على توفير فرص العمل من قبل الجانب الإسرائيلي، ولما كان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد أصلاً على القروض والمنح والمساعدات الخارجية فإنّ الاقتصاد الفلسطيني سيحمل صفة التبعية المباشرة لإسرائيل اقتصادياً وبالتالي سياسياً، الأمر الذي لا يوفر للسلطة الفلسطينية سوى دور التابع الذي يؤدي عن إسرائيل مهمة تأديب المناوئين.

---

(١) عبد الفضيل، محمود، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٢) مصطفى، نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، آذار، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٣) مصطفى، نيفين عبد الخالق، مصدر سابق، ص ١٦.

٢. إنّ الفائدة التي يمكن أن تتحقق لأي طرف في المرحلة الثانية ستكون محكومة بالتطور الاقتصادي بكل بلد لذلك فإنّ إسرائيل التي تتمتع بمزايا اقتصادية مطلقة ستكون المستفيد الأساسي ولن يبقى للطرفين الآخرين إلا الفتات.

٣. أبرز المخاطر التي ينتج عنها تطبيق المرحلة الثالثة هي تقسيم الإقليم الاقتصادي العربي إلى قسمين: بلدان المشرق العربي ومعها إسرائيل وربما تركيا والقسم الثاني بلدان المغرب العربي التي يخطط لربطها للتكامل مباشرة مع اقتصاديات البلدان الأوروبية المتوسطية.

إنّ النظام الاقتصادي الشرق أوسطي يقوم على دعامتين تحددان في النتيجة طبيعته وخصائصه العامة وهي[١]:

الأولى: الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامة وعلى دول منطقة الشرق الأوسط بخاصة شاملة الدول العربية وغير العربية وإسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف.

الثانية: التعاون الإقليمي متعدد الأطراف الذي يستند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة التجارية ويستهدف إسرائيليا وأمريكيا إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي، تشغل فيه إسرائيل مركزاً متفوقاً ومتميزاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتقوم به بدور القمة الإقليمية المهيمنة والعظمى، أما أهم الأهداف التي ستحققها إسرائيل من إقامة هذا المشروع فهي[٢]:

١. تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية مجتمعة، وهذه الحال ستكون محصلة لاستمرار الاختلال في موازين القوى وبدعم من أمريكا لمصلحة إسرائيل ولمحاولة إحباط أية مقاومة مشروعة (بل واجبة) للاحتلال الإسرائيلي عبر اتهام هذه المقاومة بالإرهاب.

٢. اعتراف العرب على الأقل ضمنياً بشرعية قيام إسرائيل أي ليس بوجودها كأمر واقع فحسب، كما يتضمن مفهوم الاعتراف في القانون الدولي، وفي القرار ٢٤٢، وإنما في حقها في الوجود أيضاً، وهذا يعني اعتراف العرب بالمبررات الصهيونية لقيام إسرائيل وتالياً الاعتراف بأن قيامها لم يتضمن اغتصاباً لفلسطين العربية ولم يتضمن ظلما للعرب بعامة وللعرب الفلسطينيين بخاصة، وباختصار تريد إسرائيل تزوير التاريخ وتريد أن تمحو من ذاكرتنا

---

(١) سيد علي، عبد المنعم، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل، المستقبل العربي، عدد ٢١٤، كانون أول ١٩٩٦، ص ٢١.

(٢) الأطرش، محمد، المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢١٠، آب ١٩٩٦، ص ١٠.

التاريخية أنها دولة مغتصبة للأرض العربية في فلسطين، وأنها قامت على الظلم والعدوان، فالسلام الحار الديناميكي الذي يريده الإسرائيليون والتعاون والشراكة الاقتصادية والأمنية كلها تتضمن من منظور الإسرائيلي اعترافاً ضمنياً بشرعية قيامها.

٣. توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لإسرائيل، مما يساعدها على تحقيق تطوير أكبر في طاقتها الإنتاجية وبخاصة الاستناد إلى قاعدة تقنية متقدمة.

٤. تمكين إسرائيل من استيعاب أعداد أكبر من المهاجرين اليهود عندما تتمكن من زيادة إيراداتها وهذا ما حصل بالفعل عندما زادت إيراداتها بنحو مليارين ونصف المليار من الدولارات في العام الذي تلا رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجة الثانية والثالثة من قبل مجلس التعاون الخليجي وبالتالي سيكون لها الحافز على الأقل في المستقبل البعيد للتوسع أفقياً لضمان إيواء هؤلاء المهاجرين.

٥. إيجاد مجال أكبر لتوسع الرأسمالية وبالتالي للتخفيف من حدة البطالة فيها وذلك عبر ما يتطلبه المشروع الشرق أوسطي من قروض واستثمارات خارجية كبيرة ومركزة وعبر ما سيحاول المشروع تحقيقه من تأمين موقف النفط الرخيص إلى هذه المراكز. وإذا كانت هذه هي الأهداف التي سيحققها الجانب الإسرائيلي عاجلاً أم آجلاً إذا ما قدر لهذا المشروع أن ينفذ أو أن ينجح، فإلى أين يسير مشروع الأمن القومي العربي والذي في الأصل هو مشروع للتكامل العربي من جميع الأوجه السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، فأين يقف مشروع التكامل العربي من المشروع الشرق أوسطي وأيهما أفضل للعرب، وإذا كانت الأنظمة العربية قد فشلت في تحقيق أي مكاسب لشعوبها من خلال مشروع التكامل العربي فهل يستطيعون أن يحققون أي نتيجة ترضي شعوبهم من خلال مشروعهم الشرق أوسطي؟

إنّ نظرة بسيطة إلى الجدول التالي تضع بين أيدينا بعض الأجوبة على هذه الأسئلة وغيرها[1]:

	النظام التكاملي العربي		النظام الاقتصادي الشرق أوسطي
١.	جغرافيا: يشمل الأقطار العربية والآسيوية والشمال افريقية فقط معتبراً إياها منطقة واحدة محددة ويقتصر عليها	١.	أوسع جغرافيا يشمل الأقطار العربية وأقطار غير عربية، بالإضافة إلى إسرائيل مجزءا المنطقة إلى شرق أوسطية - شرقية بما فيها مصر وشمال إفريقيا بالإضافة إلى أقطار غير عربية أهمها تركيا وإيران ولا تزال حدوده غامضة.

(١) سيد علي، عبد المنعم، مصدر سابق، ص ٢٣.

٢.	بشرياً: متجانس بشرياً ولغوياً وثقافياً ودينياً وحضارياً ـ عربي إسلامي	٢.	غير متجانس بشرياً، متعدد الأجناس والأديان والثقافات والحضارات.
٣.	تاريخياً: أرث تاريخي مشترك.	٣.	لا يشترك أقوامه في أرث تاريخي واحد.
٤.	دور الدولة في الاقتصاد دور مهم من دون إهمال القطاع الخاص .	٤.	يقوم على اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص والأيديولوجية الليبرالية.
٥.	التوجه التنموي: توجهه الاقتصادي الأساسي نحو الداخل والتنمية المستقلة وطنياً مع عدم الانغلاق على باقي العالم، ولكن من دون العولمة والانفتاح غير المنضبط على العالم.	٥.	توجهه الاقتصادي الأساسي نحو العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي الرأسمالي والتنمية التابعة.
٦.	الأهداف والوسائل: يحاول تحقيق أهدافه الاقتصادية بوسائل سياسية.	٦.	يستعمل وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.
٧.	الارتباط بالنظام العالمي: لا يرتبط بنظام عالمي ولا بدول أجنبية أو غير عربية، ولا تسنده دول عظمى بل تقاومه.	٧.	يرتبط بالنظام العالمي الجديد وبالولايات المتحدة بالذات وتسنده دول عظمى بخاصة دول الاتحاد الأوروبي وبصورة أخص المتوسطية منها وتدعو إليه.
٨.	الاختيار والإجبار: قام اختيارياً من بين الدول العربية أعضاء في جامعة الدول العربية الانضمام إليه، لذلك لم يتجاوز عدد الدول التي انضمت إليه الـ ١٣ دولة.	٨.	مرتبط بالعملية السلمية العربية ـ الإسرائيلية وبتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب اتفاقيات السلام وبالتالي فإن عنصر الإجبار واضح فيه.
٩.	الارتباط بمشروع سياسي: جزء منه مشروع وحدوي سياسي يهدف إلى توحيد العرب سياسياً واقتصادياً.	٩.	جزء من مشروع سياسي يهدف لتقطيع أوصال الأمة العربية وتجزئتها ومحاولة محو الهوية العربية وتكريس التعددية القطرية وفرض الوجود الإسرائيلي على العرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
١٠.	التدرج: يسير بمشروع التكامل تدريجياً باتجاه الوحدة الاقتصادية وهو الهدف الأساسي والنهائي	١٠.	يقتصر على الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دول وشعوب غير متجانسة، وتحقيق منطقة تجارة حرة هدفه الأساسي أممي وغير عربي.
١١.	طبيعة الهدف: أهداف اقتصادية قومية نهضوية.	١١.	أهداف سياسية تجزيئية قومياً وقطرياً.
١٢.	سياسة الانفتاح: مبدئياً سياسات اقتصادية حمائية بهدف تقوية المركز التنافسي للمشاريع الإنتاجية العربية ورفع مستوى كفائتها أمام المنافسة الأجنبية.	١٢.	يتبع سياسة انفتاحية تخضع فيها المشاريع العربية لمنافسة غير متكاملة مع المشاريع الإسرائيلية والأجنبية ويفصل ذلك منذ البدء من دون توفير حماية كافية للمشاريع العربية.
١٣.	الموقف من السلام: لا يتعارض مع السلام العادل الشامل وقد سبق تاريخياً اتفاقيات السلام القائمة حالياً مع إسرائيل.	١٣.	جزء لا يتجزأ من اتفاقيات السلام ونتيجة لازمة لها مفروض بموجبها وكجزء أساسي من عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل ولا خيار للعرب فيه.

وإذا كان النظام التكاملي العربي كما يتضح في جدول المقارنة عربياً بالمنطلق وقومياً بالاتجاه، وحدودي المنحنى، متجانساً حضارياً وثقافياً، مشترك المصالح ومؤتلف الأهداف ويمثل خياراً عربياً خالصاً، إذا كانت كل هذه الصفات متوفرة فيه ولم تتمكن الأنظمة العربية لأسباب لا يمكن إخفاؤها من تحقيقه، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من الأمن القومي العربي فكيف لهذا الأمن أن يتحقق في ظل مشروع الشرق أوسطية الأممي المنطلق الخليط شعوبياً عاكساً الخيار الإسرائيلي ـ الأمريكي معادياً لكل تطلعات العرب اقتصادياً وسياسياً[1].

أما أهم النتائج المترتبة على تنفيذ المشروع التكاملي الاقتصادي الشرق أوسطي والتي ستكون أصلاً هي النتائج الحتمية لإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد وهي[2]:

١. سيؤدي المشروع إلى تفكيك النظام العربي (أو إنهاء المتبقي من النظام العربي) وهذا سيكون نتيجة اشتراك بعض الأقطار العربية مع إسرائيل في مؤسسات أو مشاريع مشتركة استناداً إلى هوية شرق أوسطية بدلاً من أن تكون المؤسسات والمشاريع الإقليمية مستندة فيما يتعلق بعضويتها واتخاذ القرارات فيها إلى هوية عربية أو عربية ـ إسلامية، إن زيادة تفكك النظام العربي هو من أخطر النتائج المترتبة على قيام مشروع الشرق أوسطية الجديد وإن هذه النتيجة هي وحدها كافية لرفض هذا المشروع رفضاً كلياً فالتفكك سيزيد من انهيار الأمن القومي العربي وأيضاً الأمن القطري على السواء وسيمكن إسرائيل وحليفها أمريكا من الاستفراد بالأقطار العربية الواحد تلو الآخر من خلال فرض العلاقة الاقتصادية التخصصية بينهما وبين الأقطار العربية التي ستتعامل معها.

٢. إنّ المشاريع المشتركة ضمن نطاق الشرق أوسطية الجديدة ستحتاج إلى استثمارات أجنبية ضخمة وسيكون المستثمرون مندفعين إلى إسرائيل لتولي المسؤولية لهذه الاستثمارات لثقتهم بها وباقتصادها، الذي هو بالتأكيد أفضل من اقتصاديات الدول العربية منفردة، وهذا الحال سيؤدي إلى ظهور استعمار من نوع جديد للعديد من الأقطار العربية استعمار جديد يعتمد على الاقتصاد كأفضل أداة وستكون إسرائيل أفضل طرف بالنسبة للقوى الأجنبية لاستخدام هذه الأداة إضافة إلى أنّ هذا الاستعمار سيكون سهل التحقيق لاختلال موازين القوى بين المستثمر والدول المضيفة (وهي ستكون على الأغلب دول عربية) لهذه الاستثمارات، عدا عن أنّ هذه

---

(١) صانع، يوسف، منظور الشرق أوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط ١٩٩٥، ص ٢.

(٢) الأطرش، محمد، مصدر سابق، ص ١١ــ١٣.

الاستثمارات ستفرض قيوداً على تصرف الدول المضيفة (خصوصاً الضعيفة) في المجالات الاقتصادية وخاصة في مجال الإصلاح الاجتماعي بحجة تهيئة الأرضية المناسبة لهذه الاستثمارات وبالتالي ارتهان القرار السياسي العربي لمصلحة قوى أجنبية.

٣. على المدى الطويل ستكون لقمة العيش التي يسعى لها المواطن العربي هي بيد أجنبية موجودة على أرضه وتسيطر على مقدراته مما سيؤدي إلى تحويل انتمائه تدريجياً من العروبة إلى الجهة التي تملك مفاتيح عمله ومصدر رزقه وسيكون ذلك آخر ما يتم إسقاطه في هيكل النظام العربي وأمنه.

٤. إنّ مشروع الشرق أوسطية الجديد يفرض نظاماً اقتصادياً جديداً أو على الأقل يعدل النظم القائمة أساساً لتصبح رأسمالية من خلال إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وهذا سيكون بتأثير من المراكز الرأسمالية والمؤسسات الدولية الداعمة للمشروع. وهذا الوضع الذي تطلب عشرات السنين لترسيخه في المجتمعات الغربية الرأسمالية سيتطلب تنفيذه في الأقطار العربية الداخلة في المشروع فترة زمنية قصيرة حتى تتهيأ الأرضية المناسبة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الموعودة مما سيؤدي إلى المزيد من الاضطراب والبلبلة في المجتمعات العربية وإلى صدام حقيقي ومؤكد بين النخبة الحاكمة والساعية إلى التغييرات الاقتصادية السريعة وبين الطبقات الكادحة وذات الدخول المحدودة في المجتمعات العربية وإلى المزيد من "ثورات الخبز".

إنّ مشروع الشرق أوسطية الجديد سيكون إذا تم تنفيذه من أخطر المشاريع التي وضعت للتطبيق في الوطن العربي وخصوصاً في قلبه لأنه سينهي أهمية العلاقات العربية ـ العربية وسيعيد توزيع مصادر القوة في مجال سياسي وجغرافي أوسع وسيذيب الخصوصية العربية ـ الإسلامية وسيزيد من تأثير الأقطاب غير العربية في اتخاذ القرارات ذات الشأن بالمنطقة وسيقلل من إمكانية استعادة النظام العربي لمقومات التوازن والفاعلية التي اختلت بشكل عنيف بدخول القوات العراقية إلى الكويت عام ١٩٩٠، مع احتمالية ظهور النزعات العرقية والدينية والطائفية بقوة بسبب دخول عناصر متعددة الثقافات والحضارات في الإطار الإقليمي الأوسع مع تهميش دور الجامعة العربية

المعطل أساساً بالفعل العربي وسيشكك في جدوى العمل الجماعي العربي على أساس أنّ إسرائيل يمكنها تحقيق ما اخفقت الأنظمة العربية في إنجازه، وبالتالي التشكيك في العروبة والقيم العربية ذاتها. وبعد كل الذي طرحناه، فهل سيكون هناك أمن قومي للعرب نتحدث عنه ونفكر في تحقيقه ونوفر مستلزمات إنجازه؟.

المبحث الثالث

الأمن القومي وارتباطه بدول الجوار والأمن الإقليمي

إنّ ما حدث من تطورات وأحداث وتفاعلات دولية وإقليمية وعربية، من حرب الخليج عام ١٩٩١ وانتهاء القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقائدة للنظام الدولي الجديد، كل ذلك لم يؤثر ولم يتفاعل مع المنطقة العربية وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وحسب وإنما تعدى ذلك إلى تفاعل دول الجوار الإقليمي مع الدول العربية.

إنّ واقعنا العربي كان من أكثر المناطق اختراقاً من قبل أطراف النظام الدولي ليس على المستوى السياسي فحسب وإنما أيضاً على الصعيد القومي، فقد شهدت المنطقة العربية مع نهاية الثمانينات جهوداً مكثفة من قبل الدول الكبرى للتغلغل داخل الوطن العربي، والحيلولة دون بروز نظام عربي قومي وذلك إما من خلال محاولة اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية وكل من إيران وتركيا ودول القرن الإفريقي غير العربية من ناحية أخرى[١].

ولما كانت التغيرات على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الإقليمي متسارعة بأعلى مما يمكن متابعته بكل التفاصيل وغير منضبطة على نحو يمكن السيطرة عليه، فقد انعكس ذلك عربياً بتدني مستوى الحد الأدنى من الثوابت والشروط التي يمكن الانطلاق منها لاستشراف المستقبل، مستقبل العالم العربي بشكل عام ومستقبل العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي تحديداً[٢].

لقد كانت وما زالت تنطلق مختلف التفاعلات بين الدول العربية ودول الجوار من ظروف الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته أولاً ومن نقاط الالتقاء والخلاف ضمن العلاقات الثقافية بينهما ثانياً، دون أن نغفل الإطار الدولي والظروف الدولية لكل هذه التفاعلات.

إنّ الظروف الجديدة التي أملاها النظام الدولي الجديد على الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته غيرت الكثير في مسار العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي إضافة إلى طبيعة التطورات التي حدثت داخل دول الجوار نفسها. من هنا سنحاول التعرف على كل الظروف

---

(١) مينيكيس، هدى (النظام الدولي الجديد والواقع العربي)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ٤٨.

(٢) نقرش، عبد الله، استراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، اثيوبيا)، ندوة (حول تأسيس نظام عربي جديد)، تحرير السيد ياسين، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢، ص ٧٥.

والمستجدات التي ترسم صورة وتفاعلات العلاقة العربية بدول الجوار (تركيا، إيران، دول القرن الإفريقي غير العربية، إسرائيل).

تركيـــا.

دون الإيغال في التاريخ والتفاعلات القديمة بين العرب والأتراك منذ فتح البلاد التركية على يد المسلمين العرب، فإن لتركيا الحديثة سياسة خاصة تجاه العرب لا تقيم وزناً كبيراً لعوامل التداخل بينها وبين العرب من توحد الدين والتقارب الجغرافي وغيرها من العوامل.

لقد دخلت تركيا كنتيجة حتمية لتوجهاتها العلمانية الغربية في سلسلة من التحالفات مع الغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى انضمامها إلى حلف الأطلسي وإقامة مجموعة من القواعد العسكرية ومحطات الانذار المبكر على أراضيها خدمة لهذا الحلف من أجل الوقوف بوجه المد الشيوعي السوفيتي نحو الجنوب الشرقي، وفيها قاعدة انجرليك الشهيرة (التي انطلقت منها طائرات الحلفاء لقصف العراق أثناء حرب الخليج الثانية). هذا بالإضافة إلى أن تركيا قد اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩ وتطورت العلاقات بينهما منذ عقد الخمسينات[1].

ووفقاً لمصالحها كانت تركيا تتعامل مع الدول العربية من جهة، ومع إسرائيل من جهة أخرى وكذلك وفقاً لتداعيات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فأحياناً كانت تقف إلى الجانب العربي في مناسبات عدة منها خلال فترة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وأحياناً أخرى توثق علاقاتها مع إسرائيل كجزء من التزامها بسياسة المعسكر الغربي التي كانت تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفيتي سابقاً.

إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لم يكن ليقلل من الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للتحالف العربي، فما زالت تركيا وستبقى تقع إلى جوار الدول الإسلامية المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي السابق وإلى جوار إيران وإلى جوار دول عربية إسلامية وهي على حافة أضخم احتياطي نفطي في العالم، وهي جزء من امتداد تاريخي إسلامي عريق يقع على حافة أوروبا المسيحية.. وإلى غير ذلك من المعطيات، وهذا بدوره يعطي مبرراً جديداً لكي تدعم الولايات المتحدة زعيمة العالم الغربي الرأسمالي الدولة العلمانية المؤيدة لها في تركيا.

---

(١) نقرش، عبد الله، مصدر سابق، ص ٨٢.

إلاّ أن ذلك لم يمنع تركيا من أن تبحث لها عن دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها وليس من خارجها، وخصوصاً أن تركيا تشعر بأنّ الأهمية الاستراتيجية لها قد تتقلص تدريجياً في المستقبل بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الشيوعية، وفشلها بعد أربعة عقود من الزمن في استبدال هويتها الشرق أوسطية بأخرى أوروبية.

لقد أدركت تركيا أن ولاءها الأوروبي سوف لن يدعمها أوروبياً، وقد فشل الرهان التركي في اقناع أغنياء أوروبا بالانتماء التركي، فما كان من تركيا إلا أن استغلت انتماءها إلى المنطقة (الشرق أوسطية) لتطرح نفسها كعضو مهم فيه بالنسبة للغرب ولدول المنطقة وذلك من خلال أمرين: علاقتها مع إسرائيل ودورها في سد حاجة المياه لمنظومة الشرق الأوسط الجديدة المستقبلية، والأمر الثاني علاقتها بدول الجوار العربي (سوريا والعراق) فيما يتعلق بمياه نهري دجلة والفرات وموضوع الأقليات الكردية[١].

وفيما يتعلق بالعلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد اعترفت تركيا بإسرائيل بعد قيامها مباشرة واستمرت العلاقات بينهما بالتصاعد ايجابياً حتى حرب عام ١٩٦٧ عندما عدّلت تركيا من موقفها تجاه إسرائيل ودعمت علاقاتها مع الدول العربية واستمر الموقف التركي في إيجاد مزيد من التقارب مع العالم العربي خلال حرب عام ١٩٧٣ وما بعدها.

إلا أنّ التحول الهائل في الموقف التركي تجاه إسرائيل بدأ منذ سنة ١٩٨٥ وتكلل بصفقة المياه التركية الإسرائيلية في عام ١٩٩٠ بعد سلسلة من التوترات مع كل من سوريا والعراق سبب مشاكل الحدود وما ترتب عليها من اختراق الجماعات المناهضة لأنظمة الحكم للحدود وقيامها بأعمال مسلحة[٢].

ويبدو أن أسلوب تركيا في سياستها تجاه العرب من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى هو أسلوب "تحقيق التوازن في العلاقة بين الطرفين، ففي الوقت الذي وجدت فيه تركيا أن الدول العربية لديها نوع من القوة أو التأثير أو رد فعل عنيف تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فإنها تقف بصورة أو بأخرى ولو إلى حد ما إلى الجانب العربي، وفي وقت آخر عندما تجد تركيا أن الدول العربية أصابها التراخي أو الضعف فإنها تتجه بانفتاح أكبر نحو إسرائيل لتطرح نفسها إلى العالم

---

(١) أورفلي، علي محمد (الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي)، جريدة الأردن، العدد ٨٥، ٢٩ آذار ــ ١٩٩٧، ص ١٥.

(٢) (خلف الصدمة الكهربائية بين تركيا وإسرائيل)، صحيفة المحرر، ٢١ آذار ١٩٩٤.

العربي بأنها خير من تشكل مع إسرائيل محوراً يحقق المصالح العربية في المنطقة لتجني تركيا من ذلك أكبر الفوائد بالتقرب أكثر فأكثر من الغرب ليكون لها دور بارز في المنطقة.

وفي هذا السياق طرحت تركيا فكرة مشروع مد أنبوب لنقل المياه إلى إسرائيل والدول العربية وأسمته "مشروع أنبوب السلام" وقد ظهرت فكرة هذا المشروع للمرة الأولى خلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء تركيا في حينه تورغت أوزال إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ حين طرح فكرة تنفيذ خطي أنابيب من تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط لإيصال المياه إلى البلدان العربية وإسرائيل. ويعود اقتراح الأتراك لأسم أنابيب السلام إلى اعتقادهم أن هذا المشروع قد يوطد علاقات تركيا بجيرانها العرب كما قد يمكن الاستفادة منه لحل الخلافات المعقدة حول الحقوق في المياه التي أدت إلى تعكير صفو العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط[١].

وفي عام ١٩٩١ التقى شمعون بيريز مع تورغت أوزال في امستردام وأبدى الأخير استعداده لمد خط مياه عبر الدول المجاورة إلى إسرائيل من منطلق أنه خط سلام، لأن الحرب القادمة ستنشب بسبب المياه وليس بسبب الأرض وبالتالي فلا بُدّ من وصول الخط العربي للمشروع إلى إسرائيل مروراً بسوريا والأردن والخط الآخر إلى دول الخليج بكلفة تبلغ ٢٠ مليار دولار. وتعلق إسرائيل على هذا المشروع أهمية كبرى تركز عليها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف فهي ترهن مشاريعها من أجل السلام باتفاقيات إقليمية لتوزيع المياه بتمويل عربي، بما يؤدي إلى تحقيق مكسب مادي لتركيا وآخر مائي لإسرائيل[٢].

في واقع الأمر وإنّ تركيا بالإضافة إلى تطلعها من خلال هذا المشروع إلى إيجاد منفذ إلى الهيمنة في الشرق الأوسط من خلال التحكم بالمياه المزودة إلى البلدان فإنها تريد أن تجعل من المردود المالي الذي سيعود عليها من هذا المشروع مغطياً لاستيراداتها من النفط من البلدان العربية وبالتالي ستقوم بمقايضة المياه بالنفط.

ولم تتوقف مساعي تركيا من أجل أن تحقق لنفسها مكانة قيادية في الشرق الأوسط عند هذا الحد بل تعدى ذلك وفي خضم الانكشاف الأمني العربي وتردي الأوضاع العربية، إلى أن عقدت اتفاقاً أمنياً عسكرياً مع إسرائيل في ربيع عام ١٩٩٦ وهذا الاتفاق تقوم بمقتضاه إسرائيل بتحديث

---

(١) كيوان، مأمون، (الخلاف المائي التركي ــ السوري ــ العراقي، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٧، ١٩٩٦، ص ١٣٤.

(٢) صحيفة المحرر، مصدر سابق.

وتطوير سلاح الجو التركي، كما يسمح لسلاح الطيران الإسرائيلي بالقيام بطلعات تدريبية في سماء تركيا وإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي في البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات في سوريا وإيران، وجمع المعلومات عنها والقيام بدوريات بحرية مشتركة في شرق البحر المتوسط، وغير ذلك من التعاون العسكري والأمني بين البلدين[١].

ويمكن القول أن هناك كثيراً من الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من هذا الاتفاق ومنها[٢]:

١. بمقتضى هذا الاتفاق تصبح تركيا أداة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضغط على سوريا وعزل إيران في وقت لا تزال هناك حالة حرب معلنة بين سوريا وإسرائيل فيما وصلت المفاوضات بينهما إلى طريق شبه مسدود.
٢. تبتغي إسرائيل العودة إلى اتباع استراتيجية تعميق التعاون مع دول الجوار الجغرافي للعرب من أجل نزع القومية العربية عن المنطقة (أو التغلغل في دول الجوار الإسلامية من أجل منع أي التقاء إسلامي بين العرب المسلمين وغير العرب من مسلمي الجوار) وممارسة دور جديد لها في المنطقة.
٣. تهدف إسرائيل إلى إقامة علاقات مع تركيا وفق نمط حلف بغداد السابق لتخفيف المسؤوليات الأمنية الملقاة على كاهل الولايات المتحدة ومنها تزايد القوة الإيرانية.
٤. إقدام إسرائيل على عقد هذا الاتفاق وتزامنه مع احتلال القوات الاريتيرية لجزيرة حنيش الكبرى في البحر الأحمر. ويأتي هذا الاتفاق ضمن استراتيجية إسرائيل لتطويق المنطقة العربية أو ما بقي من دول معتدلة في المنطقة في ظل تفكك وحصار العراق وليبيا والسودان.
٥. تتحكم تركيا بمنابيع نهري دجلة والفرات ولديها مشاريع مختلفة لاقتطاع جزء من هذه المياه ومحاولة تصديرها في إطار إقليمي (وعلى المستوى الفردي...) ولقد اتفقت تركيا مع إسرائيل بالفعل على بيع ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه خلال عامين.
٦. إنّ غاية الدولتين هي تعميق الروابط مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وتخشى إسرائيل من تحول هذه الجمهوريات إلى نظام مماثل للنظام السائد في الباكستان الذي يقوم على أساس ايديولوجي، ويمكن أن تكون تركيا معبراً لإسرائيل إلى هذه الدول حيث أنّ تركيا تتمتع بعلاقات ممتازة مع هذه الدول.

---

(١) أورفلي، علي محمد، مصدر سابق.
(٢) أورفلي، علي محمد، نفس المصدر.

٧. تهدف إسرائيل إلى فتح أسواق جديدة لها في تركيا وخصوصاً في مجال الصناعات الجوية للتخفيف من حدة الأزمة التي تمر بها هذه الصناعات.

أما الدوافع التركية وراء توقيع هذا الاتفاق فيمكن إجمالها بما يلي[١]:

١. يأتي هذا الاتفاق من وجهة نظر العقلية السياسية التركية في إطار السياسة التركية الباحثة عن دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها وليس من خارجها.
٢. يستجيب هذا الاتفاق لرغبة تركيا في ممارسة الضغوط على سوريا والعراق التي تتنازع معها على مياه نهري دجلة والفرات، والضغط على سوريا التي تسمح بتواجد معسكرات حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا.
٣. رغبة تركيا في الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي والتعاون معها في مجالات الصناعة والزراعة.
٤. تسعى تركيا لكسب إسرائيل إلى جانبها في صراعها مع اليونان وفي معركتها لدخول السوق الأوروبية المشتركة، لما تتمتع به إسرائيل من مكانة سياسية في أوروبا.
٥. تهدف تركيا إلى تعزيز موقفها في صراعها للصدارة في المنطقة مع إيران.

أما أهم الآثار المترتبة لهذا الاتفاق على الأمن القومي العربي فيمكن رصدها بشكل واضح من خلال اختلال التوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط، فقد يؤدي إلى تعديلات استراتيجية رئيسية في التحالفات في المنطقة كحفز دول صديقة للولايات المتحدة مثل مصر واليونان إلى عقد تحالفات مع دول لها مواقف منددة بالولايات المتحدة مثل سوريا وإيران، كما ستتحول تركيا إلى قاعدة عسكرية للطائرات الإسرائيلية تساعدها في تغطية الأجواء الخلفية والشمالية لسوريا والعراق مما يعطيها مجالاً حيوياً أوسع للتحرك والمناورة. أما تركيا فإنها ستكون من خلال هذا الاتفاق صاحبة دور فاعل في الترتيبات الأمنية والعسكرية في المنطقة في المستقبل وبالتالي تدعيم موقفها في خلافاتها مع جيرانها العرب.

أما في موضوع العلاقات العربية ـ التركية الثنائية فإنها تتمثل في موضوع اقتسام مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين سوريا والعراق. أما موضوع المشاكل الحدودية فقد حلت الخلافات بين تركيا والعراق بمعاهدة عام ١٩٤٧. أما سوريا وتركيا فلا توجد بينهما مشاكل حدودية سوى موضوع لواء الاسكندرونة السوري العربي الذي ضمته تركيا عام ١٩٣٩ إلى أراضيها وصادق الحلفاء على هذا

---

(١) أورفلي، علي محمد، مصدر سابق.

الضم بعد الحرب العالمية الثانية مكافأة لهـا علـى موقفـها الحيـادي خـلال الحـرب[١]. والتحـرك العربي أو السوري مجمد اتجاه هذا الموضوع في الوقت الحاضر لما تمر به المنطقة مـن ظروف تجعـل من الحديث فيه ضرباً من الجنون.

"إنّ وجهة النظر التركية الرسمية تذهب إلى اعتبار نهري دجلة والفرات ثروة قوميـة خاضعـة لسيادة الدولة التركية وحدها ويؤكد الأتراك بأنّ ليس هناك قوانين دولية تجـبرهم علـى اقتسام مـا يسمونه "مجاري المياه العابرة للحدود". فتركيا تفرق بين مجاري "الميـاه الدوليـة" والمجـاري الـتي تمر "عبر الحدود"... وبما أنّ الموضوع المائي على غاية مـن الأهميـة بالنسـبة إلى الأتـراك فـهم غـير راغبين حالياً في أي "حل نهائي" لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل عقد مشـاريع جنـوب شرق الأناضول، إذ ذاك يصبحون في وضع أقوى للمساومة"[٢].

يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول الـ "غاب" حجر الزاوية في مسألة الخلاف المائي الـتركي ـ السوري العراقي، لكون نتائجه تشكل نعمة لتركيـا وفي الوقـت ذاتـه نقمـة علـى كـل مـن سـوريا والعراق. فهذا المشروع الذي تعود فكرته إلى نهايـة عقـد السـبعينات، يتضمـن بنـاء ٢٢ سـداً و ١٩ محطة لتوليد الكهرباء على منابع نهري دجلة والفرات وفروعهما والذي من المؤمل أن ينتهي العمل به في العام ٢٠٠٥ . وقد تمّ البدء فعلياً بإقامة المشاريع على نهر الفرات ببناء سدين كبيرين أولهما سد كراكيا وثانيهما سد أتاتورك الذي اكتمل بناؤه في العام ١٩٩٤[٣].

وتتمثل خطورة هذا المشروع علـى الـدول العربيـة في أنـه سـيؤدي إلى انقـاص صبيـب الفـرات بمقدار ١٥ مليون متر مكعب في السنة مما يعني أن كمية المياه التي ستعبر الحدود التركية السـورية ستنخفض من ٢٨ مليون متر مكعب إلى ١٣ مليون متر مكعب في السنة. وسوف يؤدي ذلك إلى كارثة مائية في سوريا وإلى أكثر من كارثة مائية في العراق إذ سينخفض صبيـب المـاء في الأولى بنسـبة ٤٠٪ والثانية بنسبة ٨٠٪، إضافة إلى ما سيحل بالأراضي الزراعية المعتمدة في إروائها على هذا النهر[٤].

---

(١) نقرش، عبد الله، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٢) كيوان، مأمون، مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٣) قاسم، عباس، (الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولوتيكية)، مجلة المستقبل العربي، عـدد ١٧٤، آب ١٩٩٣، ص ٢٧.

(٤) كيوان، مأمون، مصدر سابق، ص ١٣٤.

أضف إلى ذلك ما سيوفره هذا المشروع من دعم لتنفيذ مشروع "انبوب السلام" الذي ستغذيه السدود المقامة ضمن مشروع الـ "غاب".

أما موضوع الأكراد فهو من المواضيع التي تندرج ضمن التفاعلات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى. فحزب العمال الكردستاني يعتبر من القوى الضاغطة على السياسة الداخلية التركية لما يقوم به من أعمال عسكرية ضد الجيش التركي، وأنه يتخذ من الأراضي السورية بموافقة النظام السوري) والأراضي العراقية (بعد أن فقد النظام العراقي سلطته في شمال العراق على أثر حرب الخليج عام ١٩٩١) منطلقاً للهجمات على الجيش التركي داخل الأراضي التركية، هذه المشكلة يتخذ منها الطرفان العراقي والتركي وسيلة للضغط المتبادل بينهما حسب ظروف ومعطيات التفاعلات في المنطقة. فتركيا تتخذ من دعم سوريا لزعماء حزب العمال الكردستاني مبرراً لتوطيد علاقاتها مع إسرائيل لزيادة الضغط على سوريا التي تقوم بدورها بدعم الحزب الكردي لتزيد من الضغط على تركيا في موضوعي المياه والعلاقات مع إسرائيل. والعراق ربما سمح في فترة من الفترات (قبل حرب الخليج) لقواعد الحزب الكردي بالتمركز على الأراضي العراقية ليشكل ضغطاً على الفصائل الكردية العراقية أو ليشكل ضغطاً على تركيا فيما يتعلق بموضوع المياه ودعمها للأحزاب الكردية العراقية. وتركيا من جانبها وجدت مبرراً لها لاختراق الأراضي العراقية في الشمال بدعوى ملاحقة أفراد حزب العمال ولتشكل بذلك ضغطاً على بغداد خلال المناقشات معها حول موضوع المياه.

وموضوع الأكراد في تصوري من السهل على تركيا والجانب العربي التعامل معه بشكل موضوعي ولا يشكل خطراً حقيقياً على مجريات التفاعل بين الطرفين لأنّ جميع الأطراف في المنطقة بدون استثناء ومن ورائهم الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة لا تقبل بأي حال إقامة دولة كردية على أي أرض يتواجد فيها الأكراد في أي دولة من دول المنطقة.

وعلى العموم فإنّ التطورات الدولية والإقليمية منذ انتهاء حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي والنتائج المترتبة على ذلك شكلت إطاراً جديداً لطبيعة العلاقة بين تركيا وجيرانها العرب بشكل خاص، وبين تركيا وباقي الدول العربية من خلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل عام. هذا الإطار يمكن أن نتعرف على معالمه وما شكله من تفاعلات حادة على الأمن العربي بما يلي:

١. "إنّ ما تقوم به تركيا عند التخوم العربية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبوليتيكية مبطنة، وهي تستخدم سلاح المياه بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن إسرائيل،

وتعمل على تهديد الأمن القومي العربي من خلال ضربها العمود الفقري للخطط التنموية في كل من سوريا والعراق"[١].

٢. "تسعى تركيا بالإضافة إلى غزو الأسواق العربية بمنتجاتها إلى شراء النفط بأقل الأسعار وبيع المياه التي تخزنها في السدود المقامة بأسعار مربحة تدر عليها دخلاً مساوياً لقيمة وارداتها من النفط (إن لم يكن أكثر)[٢].

٣. مناورة تركيا للدخول إلى "الشرق أوسطية الجديدة" على ظاهر المياه وأنابيبها، وتعتمد على تحالفها الوثيق مع الدول الغربية لتعزيز مواقفها، والعمل على زيادة قوتها والقيام بدور نشط وفعال في إدارة وتوجيه شؤون المنطقة بما يحقق مصالحها وأهدافها ولا يكون ذلك بالضرورة متفقاً مع مصالح وأهداف الطرف الاخر[٣].

٤. تُعد تركيا جزءاً مهماً من استراتيجية حلف شمال الأطلسي وتركز تعاونها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن خلال ذلك نجدها تصيغ سياستها الخارجية في إطار التجمع الغربي وبالتعاون مع إسرائيل. والرؤية التركية تركز على ضرورة إعادة تشكيل المنطقة بمفهوم الشرق الأوسط وليس العالم العربي. واختار التجمع الغربي تركيا شريكاً يتلاءم مع أهدافه ومعادياً للعرب في نفس الوقت. وهذا المخطط الإسرائيلي ـ التركي المشترك يهدف إلى إلغاء الكيان العربي[٤].

إيـــران:

إنّ الحديث عن التفاعلات الإيرانية ـ العربية يأخذ منحى مختلفاً عن حديثنا السابق حول التفاعلات التركية ـ العربية. بالرغم من أن كلتا الدولتين تقعان على طرف منطقة القلب العربي، وهما دولتان اسلاميتان، وتربطهما بالدول العربية علاقات تاريخية قديمة.

إلا أنّ إيران لها وضعها الخاص في هذه المنطقة فهي تعتبر دولة آسيوية، والبنية الاجتماعية فيها شرقية التراث، والغالبية العظمى من شعبها المسلم يعتنق المذهب الجعفري الاثني عشري (الشيعة)، وتشرف على الخليج العربي ودوله التي تختزن أكبر احتياطيات النفط في العالم (بما في

---

(١) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٢) محافظة، علي، (صراع الأدوار في المشرق العربي، نظرات في المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢١١، أيلول ١٩٩٦، ص ١٢.

(٣) نتيره، بكر مصباح، (الأمن العربي وتوازن القوى الاقليمية في ضوء المتغيرات العربية والدولية)، شؤون عربية، عدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦.

(٤) صحيفة المحرر، مصدر سابق.

ذلك إيران)، والنزعة الفارسية لشعبه لا زالت في لغته وعاداته وتقاليده، لما لذلك من أصول في التفاعلات على مر التاريخ بين الإمبراطورية الفارسية القديمة والشعوب العربية المجاورة لها.

ومع بدايات هذا القرن وحتى النصف الثاني من عقد السبعينات كانت إيران تحت حكم ملكي شاهنشاهي مدعوم بشكل مطلق من قبل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة، ليكون حائط صد للحيلولة بين الاتحاد السوفيتي (ومن قبله روسيا القيصرية) وبين المياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي، وليكون الشرطي الحامي لمصالح الغرب النفطية والاستراتيجية. هذا الدعم فتح قريحة شاه إيران محمد رضا لتولي الزعامة في منطقة الخليج والوقوف بوجه التضامن العربي ومحاربته ومنع بروز أي قوة عربية يمكن أن تنافس إيران على موقع الصدارة في المنطقة وذلك كله طبعاً بدعم مباشر من الولايات المتحدة وإسرائيل. فكانت بذور المشاكل التي ترعرعت بين إيران والدول العربية المجاورة لها قد استمرت كنقاط للخلاف والتنافر بين الطرفين حتى بعد سقوط حكم الشاه وقيام نظام جمهوري إسلامي في إيران.

إنّ النظام الذي تولى السلطة في إيران بعد سقوط الشاه (وبالرغم من معاداته العلنية والعنيفة للولايات المتحدة ولإسرائيل) جاء مندفعاً نحو إثارة المشاكل مع دول الجوار العربية بدعوى عدم شرعية أنظمة الحكم فيها، ومحاولة تصدير الثورة الإسلامية لها، ودخولها في حرب شرسة وطويلة مع العراق دفعت كل الأقطار العربية باستثناء (سوريا وليبيا) إلى التوجس في أهداف النظام الحاكم في إيران، وبعد توقف هذه الحرب ووفاة زعيم الثورة الإيرانية آية الله الخميني لم تخف كثيراً حدة التوتر بين الدول العربية وإيران، واستمرت الأخيرة في معاداتها لإسرائيل وللولايات المتحدة، ومعارضتها لتواجد القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، بالرغم من موقفها الحيادي خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، بل أعلنت معارضتها بقوة لتحول مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الخط السلمي، ولاتفاقيات السلام التي عقدت بين مصر والأردن والفلسطينيين وإسرائيل.

ويبدو أن الصراع على النفوذ في منطقة الخليج العربي لم تستبعده إيران من سياستها الإقليمية والدولية بل حاولت ولا زالت تحاول أن يكون لها الدور المؤثر والقومي في الترتيبات الجارية في المنطقة من خلال تعزيز قوتها العسكرية ودعمها (بشكل مباشر أو غير مباشر) للحركات الإسلامية في الدول العربية.

"لقد رجحت هزيمة العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١ ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية مهمة. وفي ضوء هذه السياسات قامت إيران ومنذ عام ١٩٩٢ بالتأكيد على ملكيتها للجزر الثلاث في الخليج العربي، وقامت بتوسيع حدود مياهها الإقليمية إلى ١٢ ميلاً واضعة بذلك الجزر ضمن سيادتها الإقليمية. وتكمن أهمية هذه الجزر في أنها تعطي إيران سيطرة أكبر على مضيق هرمز الممر المائي الذي يمر منه خمس الإنتاج العالمي من النفط. (وقد اعلنت إيران مؤخراً وخلال المناورات العسكرية الضخمة التي أجراها الجيش الإيراني في أواخر شهر نيسان ١٩٩٧، أنها تستطيع إغلاق مضيق هرمز بشكل كامل). وعلاوة على ذلك فإن التقارير الغربية عن البرنامج النووي الإيراني قد عملت على تفاقم حالة عدم الاستقرار والترتيبات المتعلقة بذلك في الخليج" [١].

وعلى الرغم من التوجس العربي الناتج عن النوايا الإيرانية، إلا أن إيران في الوقت الحاضر، وبسبب التطورات الدولية وعلاقاتها المتوترة باستمرار مع الغرب عامة ومع الولايات المتحدة وإسرائيل بخاصة، فإنها الآن تتبع أسلوب التكيف مع المتغيرات الطارئة التي مرت على النظام العربي بعد أزمة الخليج الثانية، فسعت إلى تنشيط قنوات فعلها الدبلوماسي، وعمدت إلى خطب ود الخليجيين بعامة والسعودية بخاصة، مثلما سعت إلى إقامة علاقات مع دول البعد العربي. وكذلك اتبعت السياسة الإيرانية الدولية بعامة وبخاصة نحو المنطقة العربية، أسلوب التريث تحسباً لأي تفسير خاطئ لحركتها أو الانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع المتسارعة في الشرق العربي والتي لم تتبلور بعد، لا سيما في ظل تزايد درجة العداء الإيراني ـ الإسرائيلي الأمريكي[٢].

ولكن ذلك لم يمنع إيران من محاولة زيادة وتوسيع نفوذها في الدول الإسلامية الآسيوية وخاصة تلك التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي نفس الوقت توطيد علاقاتها مع تركيا وخصوصاً بعد أن تولى حزب الرفاه الإسلامي السلطة في تركيا.

أما وجهة النظر العربية حيال السياسة الإيرانية فقد تباينت، فإيران "من وجهة نظر بعض الأنظمة العربية وخاصة الخليجية تشكل مصدر قلق لأمن المنطقة، ولعل السعودية تأمل في تحييد إيران في الخليج من خلال فتح قنوات حوار معها والإفادة من ضاغط الوجود الأجنبي العسكري، والتنافس معها على الجمهوريات الإسلامية"[٣].

---

(١) بهجت، جودت حسين جوهر، (عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١١، أيلول ١٩٩٦، ص ٤٦.

(٢) جواد، سعد ناجي، دول الجوار وعلاقتها بالوطن العربي، عمان، ١٩٩٧.

(٣) نعمة، كاظم هاشم، الأمن القومي العربي: نحو مربع أمن عربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٢١٤، ١٩٩٦، ص ٣٧.

أما وجهة النظر الأخرى فاستند دعاتها إلى جملة حقائق أفرزت قسماً منها الظروف الدولية المتغيرة، مثلما أفرزت الظروف التي مر بها النظام العربي ككل وآليات تفاعله مع دول الجوار القسم الآخر. ففي الوقت الذي انتقل فيه قلب الأمن القومي العربي إلى الخليج العربي، برز اتجاه يؤكد على أن العلاقات الإيرانية بالخليج العربي تعتبر معياراً يصح لقياس درجة التلاؤم والوفاق بين العرب وإيران[١].

وعلى العموم فإنّ إيران تمثل في الوقت الحاضر مصدراً من مصادر التهديد للأمن العربي، فهناك تباين وتنافس حضاري وثقافي بين الأمتين مع اختلاف واضح حول عدد من المشاكل الحدودية (مشكلة الجزر الثلاث، وعدم حل المشاكل الحدودية مع العراق بشكل كامل ونهائي) وحول عدد من إشكاليات الكيان ذاته (بسبب التواجد الشيعي الكثيف في البحرين والعراق)، ودعم حركات المعارضة الشيعية في كلا البلدين وبشكل كبير) الأمر الذي يصبغ التفاعل الصراعي العربي ـ الإيراني بصبغة تاريخية طويلة. كما أن الرؤية الإيرانية إلى الأمن العربي تتركز في كسر حلقة أساسية من حلقاته وهي منطقة الخليج العربي[٢].

دول القرن الإفريقي غير العربية:

إنّ حالة العلاقات بين الدول العربية وغير العربية الموجودة في القرن الإفريقي لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من العلاقات مع دول الجوار غير العربية في مناطق أخرى من الوطن العربي. ومعظم هذه العلاقات وعلى مدى طويل اتخذت شكل الصراعات. ان الصراعات التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي اعتبرت ذات أهمية كبيرة على مستوى العلاقات العربية مع دول الجوار في المنطقة وعلى مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد اتسعت الصراعات فيها لتتعدى النزاعات الحدودية وتشمل مجتمعات ككل وليس فقط بين الحكومات. وقد أدت إلى خلق نوع من المشكلات المحلية والإقليمية استعصت بطبيعتها واختلفت عن الأزمات المعتادة.

فبالنسبة لأثيوبيا، فقد بدأت بالبروز كقوة إقليمية لها أطماعها التوسعية منذ منتصف القرن التاسع عشر في عهد الإمبراطور الأثيوبي "منليك الثاني" (١٨٤٤-١٩٢٣) والذي استفاد من الفراغ الكبير الذي أحدثه الانسحاب المصري من الساحة في تلك الفترة، وفرض نفسه كشريك على القوى الاستعمارية المتصارعة في القرن الإفريقي. وبموجب الترخيص الاستعماري الذي حصل عليه الملك

---

(١) جواد، سعد ناجي، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٢) الشيخ، نورهان، (تقرير عن ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته)، (القاهرة، ١٥ـ١٦ آذار ١٩٩٥، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥، ص ١٦٦.

الحبشي مد نفوذه جنوباً وشرقاً، وبات يتحكم بمعظم أجزاء الهضبة الحبشية ومجاريها المائية المتحدرة إلى وادي النيل وإلى سواحل الصومال، وظل يتطلع إلى مجال حيوي أوسع إلى البحر الأحمر عبر ارتيريا[١].

وبذلك فقد سيطرت اثيوبيا على حوالي ٨٠٪ من الموارد المائية التي تزود نهر النيل بالمياه. وبالرغم من الاتفاقيات التي عقدت بين مختلف دول المنطقة لتنظيم التصرف بمياه نهر النيل وروافده، فإنّ اثيوبيا وانسجاماً مع أطماعها التوسعية ارتكزت سياستها على ثلاثة محاور[٢]:

١. التنكر للاتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل والضامنة لحقوق مصر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي.
٢. التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر، متبعة الطريقة ذاتها التي تلجأ إليها تركيا حالياً بشأن دجلة والفرات.
٣. رفض التنسيق والتعاون مع سائر دول حوض النيل وعدم السماح بإجراء أية رقابة على روافد النيل في اثيوبيا.

هذا فيما يتعلق بموضوع المياه، أما بالنسبة للمشاكل الأخرى المثارة بين اثيوبيا وجاراتها العربية فهي[٣]:

- تتهم اثيوبيا السودان بدعم حركات المعارضة الاثيوبية وأهمها الجبهة الإسلامية لتحرير "أوروميا جاتا".
- تتهم السودان اثيوبيا بمساعدة جون قرنق في هجومه على الجيش السوداني.
- عادت اثيوبيا لمساعدة حركات التمرد السودانية كرد فعل على اتصال السودان بالمعارضة الإسلامية داخل اثيوبيا.

ولكن المشاكل بين اثيوبيا والدول العربية المجاورة لم تبق في إطارها الثنائي أو الإقليمي أو في إطار صراع المصالح بين الطرفين في المنطقة، بل توسعت لتتداخل وبشكل كبير مع الصراع العربي - الإسرائيلي، ذلك أن المياه والأراضي عنصران متلازمان في الفكر الجيوبوليتيكي الصهيوني.

---

(١) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) قاسم، عباس، نفس المصدر، ص ٣٥.

(٣) ندوة المستقبل العربي (القرن الافريقي)، أهم القضايا المثارة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٧٨.

لقد تنبهت إسرائيل إلى الدور الاستراتيجي لأثيوبيا وسيطرتها على منابع نهر النيل الحيوي لمصر والسودان. وبدأت منذ الخمسينات وعن طريق مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الأمريكية (أي بصورة غير مباشرة) بمحاولة التأثير على الدول المتحكمة بمنابع النيل وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير الصهيوني لتنفيذ مشاريع للري في هذه الدول. ففي الفترة ما بين عام (١٩٥٨- ١٩٦٤) قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي على الحدود السودانية ـ الأثيوبية ولإنتاج الطاقة الكهربائية، وبالمقابل عارضت أثيوبيا بتحريض من إسرائيل تنفيذ مشروع السد العالي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠، كما عارضت مشروعاً مصرياً آخر لتحويل جزء من مياه النيل إلى سيناء[١].

لقد بدأت إسرائيل في البحث عن موطئ قدم لها في إفريقيا وعلى الأخص ضمن منطقة القرن الإفريقي وذلك للموقع الاستراتيجي المميز، فكان التحالف الإسرائيلي الأثيوبي من أقوى التحالفات في إفريقيا، وتنظر إسرائيل إلى أثيوبيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً يجب المحافظة على العلاقات معه بأي ثمن[٢].

وانتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر خلال الثمانينات بوصول خبراء إسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للري على النيل تستنزف ٧ مليارات متر مكعب (أو ٢٠٪ من وارد النيل إلى مصر) وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا التي تتلقى امطاراً استوائية تبلغ سنوياً ١١٤ مليار متر مكعب. ولقد اتخذ التنسيق الإسرائيلي ـ الأثيوبي منحى آخر منذ منتصف السبعينات عند استلام منغستو هيلا مريام مقاليد الحكم في أثيوبيا، فقد امتد هذا التنسيق وخطره إلى جنوب السودان وأخذ يدعم الانفصاليين فيه من أجل فصل هذا القطاع عن السودان الذي يقع على أرضه حوض بحر الجبل وبذلك تكتمل السيطرة الأثيوبية على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق وسيطرة المنشقين السودانيين بزعامة جون قرنق على الشريان الآخر وهو بحر الجبل. ولقد تطور التعاون الوثيق بين إسرائيل وأثيوبيا إلى حد قيام الشركة المائية الصهيونية بتنفيذ مشاريع وأعمال ري لحساب البنك الدولي في أثيوبيا. ويهدف التعاون الأثيوبي ـ الإسرائيلي إلى تنفيذ مشاريع مائية يصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق وتشمل إنشاء ٣٦ سداً على هذا النهر[٣].

---

(١) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٢) الشاذلي، (الأطماع الإسرائيلية في القرن الإفريقي)، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٤، تشرين أول ١٩٧٨، ص ٥٢.

(٣) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٣٧.

ولم تقتصر السياسة الأثيوبية على الهيمنة على الموارد المغذية لنهر النيل أو احتلال الأراضي من جيرانها من الدول بل تعدى الأمر وبتوجيه ومعاونة من قبل الغرب والدول الاستعمارية بالذات، إلى الوصول إلى البحر الأحمر للتحكم والإشراف على مضيق باب المندب الاستراتيجي الذي يتحكم بالبحر الأحمر وبوابته الجنوبية. وكانت المحاولات الأثيوبية بهذا الاتجاه قد بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وتحقق لها ذلك في عام ١٩٥٢ عندما قررت الأمم المتحدة اعتبار ارتيريا إقليمياً إدارياً ملحقاً باتحاد فدرالي مع أثيوبيا، وما لبثت أن ضمته هذه الأخيرة إلى مناطق احتلال لها عام ١٩٦٢[١].

وحتى بعد استقلال ارتيريا في عام ١٩٩٣ لم تتخل أثيوبيا (ومن ورائها الولايات المتحدة وإسرائيل) عن اهتمامها بالوصول إلى شواطئ البحر الأحمر والإشراف على مضيق باب المندب وذلك عبر الشواطئ الارتيرية (ميناءي عصب ومصوع) بعد توقيع اتفاقية تنظيم التعاون مع ارتيريا في نفس السنة التي استقلت فيها الأخيرة عام ١٩٩٣. وفي مجال العلاقات الثنائية بين أثيوبيا وإسرائيل، فقد اندفعت أثيوبيا لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل، في مواجهة الدعم العربي الكبير للثورة الارتيرية، ولتحقيق الهدف المشترك لهما وهو كسر الطوق العربي عن البحر الأحمر، ونزع الصفة القومية (العربية) عن هذا البحر، واستمر نمو وتطوير العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا بشكل كبير وفعال وخاصة في المجال العسكري وتمثل ذلك مؤخراً في تنفيذ إسرائيل عدداً من المشروعات الاستراتيجية في أثيوبيا في عام ١٩٩١ من بينها قاعدتان عسكريتان اسرائيليتان دائمتان، وقاعدة جوية ترابط فيها طائرات عسكرية إسرائيلية[٢].

وحتى بعد سقوط نظام منغستو، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل استمرتا في إعداد ومساعدة أثيوبيا لتولي دور مركزي إقليمي أكثر أهمية تدور في فلكه دول مجمع البحار (أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ودول مجمع الأنهار (أي الدول المشرفة على حوض السودان) وذلك بإطار ترتيبات جيوسياسية أبرز ملامحها[٣]:

١. إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول اثيوبيا وهي ارتيريا والصومال وأوغندا، وجنوب السودان.

---

(١) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٢) عبد الله، زكريا محمد، (أمن البحر والأمن القومي العربي)، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ١٦٤.

(٣) قاسم، عباس، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢. استخدام اثيوبيا كقاعدة أمريكية ـ إسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية وشقها في وسطها عبر محور اثيوبيا ـ إسرائيل ـ تركيا.

٣. توثيق علاقة هذه المنظومة الإفريقية بإسرائيل وهذا ما أكده الرئيس الأثيوبي الجديد، ورئيس الحكومة الأرتيرية المؤقتة التي تقيم مع إسرائيل علاقات ودية حميمة مهينة لتاريخ أرتيريا العربي وكفاح شعبها ضد الاستعمار الأثيوبي وحليفته إسرائيل.

أما فيما يتعلق بأرتيريا، التي استقلت حديثاً عن أثيوبيا (في شهر نيسان ١٩٩٣) فإن نظامها الذي تولى المسؤولية قد حسم أمره فيما يتعلق بالانفتاح على الدول العربية أو غير العربية، ووجد أنّ واقع الأمة العربية الحالي من تشرذم وانقسام وانكشاف أمني وعدم وجود منافع سريعة يمكن أن يحصل عليها لا يغري بالتعاون معها، فاتجه إلى الدول غير العربية ووجدها قادرة على دعم نظام حكمه وخصوصاً وأنه بلد مستقل حديثاً ويحتاج إلى توطيد علاقاته الإقليمية والدولية وأن يثبت جدارة للشعب الارتيري الذي ناضل ما يقارب الـ ٣٠ عاماً من أجل الاستقلال. فأقدمت وفي نفس السنة التي استقلت فيها على توقيع اتفاقية تنظيم وتعاون مع اثيوبيا وبخاصة في مجال الدفاع والأمن، أتاحت لأثيوبيا (ذات المواقف المعروفة تجاه العرب كما رأينا) الوصول إلى شواطئ البحر الأحمر وما يعني ذلك من كسر لخصوصية البحر الأحمر العربية. وقد فجرت ارتيريا مشكلة جديدة للدول العربية وأمنها الاستراتيجي باحتلالها لجزيرة "حنيش الكبرى" في نهاية عام ١٩٩٥ التي تقع ضمن الحدود اليمنية. هذه الجزيرة ليست مهمة لدول الاقليم وحسب وإنما لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا لما لها من أهمية استراتيجية تخدم مصالح هذه الدول. وانتهت هذه الأزمة بإنسحاب القوات الارتيرية من الجزيرة في منتصف عام ١٩٩٦ وتم إبلاغ الأمم المتحدة بذلك وسيتم حل النزاع سلمياً بالتحكيم[١].

ومع ذلك فإنّ الخلاف حول هذه الجزيرة قد وجه الأنظار إلى أهمية هذه المنطقة وإلى المصالح الاستراتيجية لإسرائيل فيها وإن كانت إسرائيل قد دخلت (بشكل مباشر أو غير مباشر) أو لم تدخل في هذا النزاع، فإنّ تزامن عملية الاحتلال الارتيري للجزيرة مع نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا إشارة كبيرة إلى دور إسرائيل في العملية الارتيرية. وهذا ما أشار إليه أحد كبار المحللين الاستراتيجيين في إسرائيل إذ أشار إلى أن العمليتين تندرجان في إطار استراتيجية إقليمية وقائية

---

(١) رأفت، اجلال، (ندوة المستقبل العربي: القرن الإفريقي، أهم القضايا المثارة)، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٧٥.

تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر، ولمواجهة أي تهديد يمكن أن يصدر عن إيران[١].

وإذا ما تفاقمت الأزمة وأدت إلى وقيعة بين ارتيريا وجيرانها من الدول العربية، فإنّ إسرائيل ستستفيد في النهاية من هذا النزاع. فالتشدد ضد ارتيريا بما لم يثبت جدير بدفعها دفعاً إلى احضان إسرائيل والولايات المتحدة. وإضافة إلى مشكلة الجزيرة بين اليمن وارتيريا، فإنّ الأخيرة أثارت مشكلة أخرى مع جارتها العربية جيبوتي، إذ أصدرت خريطة سياسية مؤخراً ضمت فيها ١٨ كيلو متراً من الأراضي الجيبوتية الواقعة على البحر الأحمر، وما أن تفجرت الأحداث على الحدود بين البلدين حتى ظهرت ردود الأفعال الدولية على الساحة، فبدأت الولايات المتحدة مناورات عسكرية على الشاطئ الارتيري في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا تراقب باهتمام من قاعدتها في جيبوتي الموقف المتوتر على الحدود. من هنا فإنّ تحميل إسرائيل مسؤولية كل ما يصيبنا من كوارث يجعلنا نهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الخطر الإسرائيلي كمصالح بعض الدول الكبرى في مناطق الصراع التي تمس الأمة العربية.

ولم تقتصر التفاعلات في العلاقات بين ارتيريا من جهة واليمن وجيبوتي من جهة أخرى، بل وصلت إلى قطع العلاقات بين ارتيريا والسودان عام ١٩٩٤، إذ قامت الحكومة الارتيرية بتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى المعارضة السودانية رداً على تدخل النظام السوداني بشؤونها الداخلية (كما تدعي) واتصاله بتنظيم الجهاد الارتيري ومحاولة التنسيق معه، بل تعدى ذلك إلى النواحي العسكرية، وهذا ما صرح به الرئيس الارتيري افورقي بهذا الاتجاه حين سمح للمعارضة بإقامة معسكرات تدريبية على أراضيها[٢].

إنّ نظرة فاحصة لتطور تفاعلات العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي غير العربية كما مر معنا، تعطينا صورة مفادها أن تأثير القوى الخارجية (من خارج نطاق مناطق الصراع) كان لها وما زال التأثير الأول والأقوى لسير هذه العلاقات. فالصراعات والمشاكل التي مرت معنا هي ضمن الإطار الطبيعي الذي من الممكن أن تمر به أي دولتين أو أكثر متجاورتين من دول العالم، بل حتى الدول العربية المتجاورة ذاتها مرت وتمر خلال فترات زمنية مختلفة بمثل هذه المشاكل ومثل هذا النوع من التفاعلات. إنّ علاقات الصراع العربية تدور إجمالاً مع دول الجوار الجغرافي ضمن أطر

---

(١) رأفت، اجلال، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٢) رأفت، اجلال، نفس المصدر، ص ٧٧.

محددة واضحة حتى وإن تداخلت هذه الأطر. فمشكلة المياه والمشاكل الحدودية، واختلاف التوجهات السياسية لكل نظام، وطبيعة النظرة إلى القضايا المشتركة، هي في مجملها الأطر التي تضم بين ثناياها مختلف التحديات التي تواجه مسيرة العلاقات الطبيعية والمتزنة والتي ترعى المصالح المشتركة للدول العربية ودول الجوار الجغرافي. إن هذه التحديات في تصورنا لو بقيت في تفاعلاتها ضمن حدود العلاقات الثنائية لكان من الممكن وبسهولة الوصول إلى نقاط التقاء وتوافق بين أطراف أي مشكلة وبالتالي حلها بما لا يؤدي إلى الإضرار بمصالح أي طرف، إلا أن تدخلات الدول الكبرى كانت وما زالت كما رأينا هي الأساس في تأزم معظم نقاط الخلاف التي مرت بنا.

إنّ تأثير القوى الدولية في إنشاء نقاط الخلاف بين الدول المتجاورة في معظم دول العالم الثالث عامة ودول المنطقة العربية بشكل خاص كان مبدأ استراتيجياً اعتمدت عليه من أجل استمرار نقاط الخلاف وتشعباتها وآثارها السلبية، التي أدت في بعض الحالات إلى الصدام المسلح وتحمل خسائر فادحة من قبل كل الأطراف المتفاعلة في نقاط الخلاف هذه. كما أنّ التناقضات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي الرئيسية تحدث في ظل تناقض رئيسي آخر، وهو من أكثر التناقضات تأثيراً ألا وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإسرائيل وجدت في دول الجوار الجغرافي أفضل المجالات التي تخترق من خلالها الأمن العربي لمشاغلة الدول العربية عن قضيتهم المصيرية ألا وهي وجود إسرائيل كدخيل على المنطقة بهدف تفتيت الدول العربية والإبقاء على تخلفها عن الركب المتقدم واستغلال ثرواتها من قبل المصالح الكبرى إلى أقصى حد ممكن. ومما يساعد على تسهيل التدخل الدولي والإسرائيلي في التأثير (السلبي) على التفاعلات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي عدد من العوامل نجملها فيما يلي:

١. لقد ظلت العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي تعاني من ضعف الاتصال بين الأطراف ذات العلاقة واختصاره على حالات معينة وربما ثانوية أو على إثارة موقف يحقق نوعاً من المساواة في الفرص دون إردافه بفعل متابعة يحقق الاطمئنان بين الطرفين[١].

٢. الخلل الشديد الذي أصاب نسق القيم في النظام العربي الإقليمي، فلم يعد تحرير الأرض العربية في فلسطين المحتلة هدفاً أساسياً، وما كنا نرفضه في الخمسينات والستينات فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي صرنا نقبله في السبعينات والثمانينات بل أصبحنا نتوسل للحصول عليه[٢].

---

(١) جواد، سعد ناجي، مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٢) ندوة المستقبل العربي، (تحديات الواقع والمستقبل العربي)، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٧٦، تشرين أول، ١٩٩٣.

٣. عدم وجود إجماع عربي واضح وحازم إزاء أي محاولة تقدم عليها أي دولة من دول الجوار تخل بمصلحة أي دولة عربية أو حتى لو هدرت الوجود العربي كله. بل وقد تصل الأمور إلى أكثر من ذلك بوقوف إحدى الدول العربية إلى جانب دولة أجنبية ضد دولة عربية أخرى مما يجعل من نظرة الآخرين لنا نظرة استصغار وعدم احترام لسيادتنا ومصالحنا.

٤. عدم وجود معرفة حقيقية لماهية وأبعاد الأمن المطلوب بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، والذي يحوز على رضى الطرفين، وهل الأمن يعني تحقيق تعايش بينهما، أم تحقيق توازن بينهما، وهل يعني الأمن صياغة فردية لمقدماته عبر المسعى الفردي باكتساب القوة وفرضها على الجميع أم يعني توحيد الجهود من أجل خلق تصور لأمن إقليمي موجود[١].

٥. تباين النخب الحاكمة في فلسفتها وتوجهاتها السياسية الخارجية والتي تقفز دائماً فوق نقاط الاتفاق التي تؤسسها روابط مشتركة[٢].

٦. فقدان الاستجابة الموحدة إزاء المعضلات (الأزمات) التي تعترض طبيعة الحس الأمني الفردي أو الجماعي حتى أصبح وضع التهديد أو تقليم أطراف قوة معينة نصراً للطرف الآخر[٣].

٧. الاختراق الأجنبي المتواصل للمنطقة الذي تعاظم مع مرور الزمن وكثرت مسوغات وجوده محققاً أوضاعاً من الصعب تحييدها عند محاولة التفكير ببناء نموذج.

---

(١) ناجي، سعد، مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٢) ناجي، سعد، نفس المصدر، ص ١٤٨.

(٣) ناجي، سعد، نفس المصدر، ص ١٤٨.

ملخص الفصل الثالث

إن الوطن العربي بموقعه الجغرافي يحتل موقعاً مركزياً، ليس فقط بين القارات بل في وسط منطقة الصراع بين الحضارات والقوى الإقليمية والدولية معاً. وقد أثبتت التجارب ومقومات الواقع الاقتصادي والسياسي منذ أوائل العصر العربي الحديث عمق وقوة علاقة التأثير المتبادل بين الأمن القومي العربي والاستراتيجية الدولية.

هذه العلاقة ما زالت تتسع أبعادها وتتراكم آثارها وتزداد قوة وفاعلية وحيوية وهذا عائد إلى تعدد أطرافها والقوى الدولية المهيمنة عليها.

لقد أثر النظام الدولي الجديد على المنطقة العربية تأثيرات كبيرة هي:

- انعكاس حالة الفوضى العالمية على المنطقة العربية.
- أن أولويات القوى النافذة في العالم عكست نفسها على أحوالنا بحيث اختزل مفهوم الأمن لدينا من أمن شامل إلى أمن خليجي وأمن قطري منفصل عن بقية أجزاء الوطن.
- عدم تحديد الخطر المباشر للأمن القومي العربي بعد معاهدة السلام.

لقد حمل النظام العالمي الجديد منذ مجيئه نذير شؤم تمثل في:

- تدمير العراق وقوته العسكرية وبنيته التحتية.
- تعزيز السيطرة الأمريكية في المنطقة.
- تكريس الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة.
- دخول العرب مفاوضات السلام مع اسرائيل.

لقد تم طرح مشروع الشرق أوسطية الجديد من قبل اسرائيل مدعوماً من الجانب الأمريكي وهو في الأصل مشروع سياسي ولكن بقوائم وأكيان اقتصادية بحيث شدد على التعاون الاقتصادي الاقليمي، توسيع منطقة التجارة الحرة.

إن هذا المشروع سيلغي أهمية العلاقات العربية ـ العربية وسيعيد توزيع مصادر القوة في مجال سياسي وجغرافي أوسع وسيذيب الخصوصية العربية ـ الاسلامية وسيزيد من تأثير الأقطاب غير العربية في اتخاذ القرارات ذات الشأن في المنطقة.

إن الظروف الجديدة التي أملاهـا النظـام الـدولي الجديـد علـى الصـراع العربـي ـ الاسـرائيلي وتطوراته غيرت الكثير في مسار العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي إضافة إلى طبيعة التطورات التي حدثت داخل دول الجوار نفسها، لذلك كان لا بد من دراسة تحليلية لطبيعـة هـذه العلاقات حالياً ومستقبلياً بحيث تركز فيها على العلاقات العربيـة ـ التركيـة والعلاقـات العربيـة ـ الإيرانية، مع الإشارة إلى العلاقات مع بعض دول القرن الافريقي غير العربية، لما لها مـن دور هـام خصوصاً من حيث الموقع الجغرافي.

إن نظرة فاحصة لتطور العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي غير العربيـة كـان لهـا ومـا يزال التأثير الأول والأقوى لسير هذه العلاقات.

إن هذه الصراعات تدور اجمالاً ضمن أطر محددة وواضحة مثل مشكلة المياه والحدود في إنشاء نقاط الخلاف هذه مبدأ استراتيجياً اعتمدته مـن أجـل اسـتمرار نقـاط الخـلاف وتشـعباتها وآثارهـا السلبية، بحيث ظلت العلاقات العربية مع دول الجوار تعاني من:

- ضعف الاتصال بين الأطراف ذات العلاقة.
- الخلل الشديد في إقامة تنسيق منتظم ومنظم مع دول الجوار.
- عدم وجود سياسة عربية واضحة حول تنسيق العلاقات مـع دول الجـوار وفقـدان الاسـتجابة الموحدة إزاء الأزمات الـتي تعـترض طبيعـة الحـس الأمـني الفـردي أو الجمـاعي مـهما كـان خطرها.

وحتى يتم مثل هكذا ظروف وتجسير الهوة في العلاقات ما بين الدول العربية بخاصة والـدول العربية ودول الجوار بعامة كان لا بُدّ من البحث في مرتكزات الأمن القومي العربي ومسـتقبله وعلـى ماذا يعتمد، هذا ما سنجده في الفصل الرابع من هذا البحث.

الفصل الرابع

نظرة في مستقبل الأمن القومي العربي

المبحث الأول

البعد الديني وتأثيره على مستقبل الأمن القومي العربي

في ظل الصحوة الإسلامية:

لقد ارتبط الإسلام بالعرب ارتباطاً متلازماً منذ نزول الوحي على الرسول محمد (ص) وسيبقى كذلك حتى يرث الله الأرض وما عليها، والعرب هم المحرك الأساسي للإسلام، والإسلام هو الذي جعل من العرب حضارة لها ثقلها وأثرها في تاريخ الإنسانية.

لقد أخذ الإسلام شكلاً سياسياً (إضافة إلى مضامينه الأخرى) منذ هجرة الرسول محمد (ص) إلى المدينة المنورة في بدايات ظهور الإسلام وأقام أول شكل من أشكال الدولة الإسلامية، واستمرت هذه الدولة وتطورت وازدهرت طوال قرون طويلة وأنارت حضارتها أرجاء المعمورة، ولكن بدأ الوهن والضعف يدب في أرجائها لأسباب كثيرة ليست مجال بحثنا في هذه السطور.

واستمرت الأخطار الخارجية والداخلية المحدقة بالدولة الإسلامية (العثمانية) مستغلة الضعف والعجز الذي انتاب الدولة، وبدأت أولى هذه الأخطار مع بداية حملة بونابرت العسكرية سنة ١٧٩٨ والتي جاءت خلف أعلام ومصالح التجارة. " أمام ذلك الضعف وهذا الخطر بدأت انتفاضة جسد الأمة العربية ويقظة عقلها فأخذت سبيلها للبحث عن الذات فكانت حركة يقظتها وتجددها الذاتي محاولة لتجاوز الواقع وما فيه من عوامل الضعف الداخلي والتخلف الحضاري الذي كرسه طول الليل العثماني ومواجهة الخطر الاستعماري الخارجي الذي مهد الطريق أمام زحفه ضعف العثمانيين"[1].

ومنذ القرن الثامن عشر سعى العرب لانتزاع زمام قيادة الشرق من آل عثمان الذين عجزوا عن حماية المنطقة من الغرب الطامع، واتخذ العرب طريق اليقظة والنهضة طريقاً يسلكونه لإخراج الأمة من المآزق ولمواجهة الخطر، والتصدي للتحدي الذي فرضه عليها الأعداء.

---

(١) عمارة، محمد، (مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ط٣، ص ١٤٧.

فكان الإسلام هو "الواسطة" التي "ركبها" العرب لسلوك الطريق وبعث روح المقاومة في كيان الأمة كي تواجه العثمانيين وشعوذتهم وتتصدى للغرب الاستعماري الزاحف إلى ديار الإسلام.

وكان لا بدّ من الإصلاح الديني الذي بدأت أولى بوادره على يد محمد عبد الوهاب (١٧٠٠-١٧٩٢) الذي أسس الحركة الوهابية التي شهدها الواقع العربي الإسلامي حول منتصف القرن الثامن عشر منطلقة من الجزيرة العربية[١].

وتصدت هذه الحركة للعثمانيين ولم تقف عند التجديد السلفي العقائد الإسلام (وهو موقف معاد لنمط الفكر العثماني المثقل بالشعوذة والخرافة) "وإنما تقدمت فأقامت "دولة عربية" وحاربت في سبيلها آل عثمان ... وعلى جبهة الفكر " الإسلامي – السياسي – القومي" كان تبني الوهابية لشرط "قرشية" "الخليفة"[٢].

ومع تنامي الخطر الاستعماري العربي منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى اليوم توالى ظهور الحركات الإسلامية الداعية للتصدي للغرب الرأسمالي الذي جاء إلى المنطقة مستعمراً وغازياً، فكانت الحركة السنوسية التي أسسها محمد بن علي السنوسي (١٧٨٧-١٨٥٩) في ليبيا والجزائر ومصر، التي خاضت الحروب الطويلة ضد الزحف الاستعماري على أفريقيا. والمهدية التي أسسها في السودان محمد أحمد "المهدي" (١٨٤٤-١٨٨٥) والتي دعت إلى ثورة ضد الأتراك العثمانيين ومخالفتهم في العادات والتقاليد والسلوك وحتى الأزياء[٣].

إلا أن هذه الحركات واجهت أوضاعاً صعبة حدت من فاعليتها فحجب تأثيرها عن أن يعم فتتحول إلى تيار عام. فهذه الحركات وبشكل أساسي كانت محلية التأثير، فالوهابية اتصفت بالبداوة مما جعلها غير ملائمة، وراء "نجد" موطنها الأصلي في الجزيرة العربية، والسنوسية استغرقت في مناهضة التحديات المحلية التي أثقلت كاهلها، والمهدية اتخذت من الأسطورة سبيلاً للانطلاق[٤].

---

(١) عمارة، محمد، مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٢) عمارة، محمد، نفس المصدر، ص ١٤٩.

(٣) عمارة، محمد، نفس المصدر، ص ١٤٩.

(٤) عمارة، محمد، نفس المصدر، ص ١٥٠.

لقد استمرت حركات اليقظة والتجديد الإسلامية بالظهور والتنامي وكانت النقلة النوعية الكبيرة على يد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٦) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥). لقد "كانت فكرة الحركة الإسلامية محاولة توفيقيّة اتجهت نحو اقتباس ونقل النتاجات المادية للحضارة الغربية أو حتى المؤسسات ونظم الإدارة والحكم، مع استبعاد الأفكار والقيم والفلسفات التي ارتكز عليها هذا التحاور المادي"[١].

إن هذا التيار التجديدي الذي أطلق عليه "الجامعة الإسلامية" قد بدأ في صورة مجابهة مع المد الاستعماري الغربي على امتداد الشرق العربي الإسلامي بأكمله ودعا أعلامه إلى[٢]:

١. سلفية الدين: تعود إلى المنابع الأولى النقية البسيطة للإسلام، متجاوزة ومتخطية البدع والخرافات التي أثقلت العقل العربي الإسلامي بالقيود والأغلال.
٢. عقلانية إسلامية: تستخدم العقل وبراهينه في فهم الدين وفقه نصوصه ووعي مقاصده ومراميه.
٣. تجدد ذاتي: يبعث من ترسانة الأمة الفكرية وتراثها الحضاري خير ما يعينها على مواجهة المهام المعاصرة ومجابهة التحديات.
٤. النظرة إلى الحضارة الغربية من موقع مستقل ومتميز: لمعرفة أسرار تفوق الخصوم وذلك حتى نمتلك هذه الأسرار ونتمثلها ونستعين بها في الصراع.

لقد عزا عدد من الباحثين ظهور هذه الحركات إلى الانحلال الكبير والضعف الذي أصاب أركان الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة المد الاستعماري الرأسمالي الغربي. بينما ردّ قسم آخر هذا الظهور إلى الانبهار بالنهضة الغربية والتطور الكبير الذي حدث في المجتمعات الغربية في الوقت الذي كان العرب فيه يقبعون في ظلال التخلف الحضاري والفكري، على يد الحكام العثمانيين الأتراك. بينما علل جمهور ثالث من المفكرين ظهور حركات التنوير بالسببين السابقين معاً.

---

(١) إبراهيم، حيدر، (التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ط١، ص ٢٦.

(٢) إبراهيم، نفس المصدر، ص ١٥٠.

وبدأ "تيار التغريب" مع أواخر القرن الماضي الذي قادته الصفوة في المجتمع الإسلامي العربي في الشرق إلى السيادة في الساحة حتى انفرد وعلا صوته في المدرسة والجامعة والمنتدى والصحيفة والكتاب والديوان نتيجة انبهار الصفوة بالحضارة الغربية من ناحية، وفاعلية حركة الاستشراق وانتشار مراكز التبشير بحضارة الغرب من ناحية أخرى، إضافة إلى أن الصفوة التي مثلت الكوادر السياسية والفكرية الوطنية في المشرق قد ترعرعت في الجامعات الغربية ومؤسساتها العلمية. وفي المقابل فإن التيار الديني الإسلامي البحت أخذ بالتقوقع والانزواء[١].

((كان فكر الحركة الإصلاحية محاولة توفيقية اتجهت نحو اقتباس ونقل النتاجات المادية للحضارة الغربية أو حتى المؤسسات ونظم الإدارة والحكم مع استبعاد الأفكار والقيم والفلسفات التي ارتكز عليها هذا التطور المادي))[٢].

((ولقد كانت العلمانية واحدة من أبرز ثمار " تيار التغريب" فالبرجوازية العربية وطلائعها المثقفة قد تعلقت "بلبرالية" الغرب في السياسة والاقتصاد وكذلك تعلقت "بعلمانيته"))[٣].

((فالعلمانية كما يراها احمد كمال أبو المجد "مبدأ يقوم على فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية .. بحيث تصبح الدولة لا دينية، بمعنى إنها خالية في توجهها وتنظيمها لعلاقات الناس من الانصياع للقواعد الدينية"))[٤].

ومع سقوط الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤، وأمام النجاح الذي حققه تيار "التغريب" وتحول الوطن إلى "هامش للاقتصاد الغربي الاستعماري" وانحدار "الحضارة الإسلامية – العربية" التي كادت ان تتحول إلى " هامش للحضارة الغربية "، أمام هذا كله "تطلعت الأمة بالفطرة والوعي معاً، إلى حصنها التقليدي العتيد، إلى الإسلام .. وكان أن برز وتعاظم تيار اليقظة والبعث الإسلامي الذي

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٢) إبراهيم، حيدر، نفس المصدر، ص ٢٦.

(٣) عمارة، محمد، مصدر سابق، ص ١٦٩.

(٤) أبو المجد، أحمد كمال، (الحوار القومي ــ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ط١، ص ٥٣.

ولد هذه المرة "حزبياً - منظماً" والـذي بـدأ بتأسـيس الشـيخ حسـن البنـا (١٩٠٦-١٩٤٩) لجماعـة "الإخوان المسلمين" سنة ١٩٢٨[١]. (عمارة، ١٩٨٨).

وتعتبر هذه الحركة الأب الشرعي لأغلب الحركات الإسلامية المعاصرة التي تنتشـر وتتشـعب في المجتمعات العربية.

وفي تلك الفترة كانت أصداء الأفكار التي طرحت من قبل أصحاب الحركة التنويرية ما زالـت تتردد في المنطقة، ومع زيادة الأطماع الاستعمارية بـدأت حركـة القوميـة الحديثـة بـالتحرك و" مثلت في حقيقتها ظاهرة تسلم الطبقات الاجتماعية المتوسطة زمام قيادة النضال القومي في المنطقـة .. وهنا برزت البرجوازية الصغيرة (والتي تـأثر أفرادهـا وبشـكل كبـير بالحركـة النهضويـة في أوروبـا) متحدية طبقة كبار الأعيان، وكأن أبناؤها أقدر من غيرهم بحكم المراكـز الحساسـة الـتي شـغلوها في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة والعامة على أن يقودوا الحركة القومية ضد المسؤولين عن تـأزم الأوضاع الاقتصادية وهم طبقة الأعيان، والاستعمار"[٢].

من هنا بدأت حركة الإصلاح الديني بالانحسار والتراجع تدريجياً أمـام تعـاظم الأفكـار والمـد "القومي" الذي وجد في الشارع العربي صدى كبيراً وتفاعل لمبادئه وأفكاره التي طرحها.

والمهم هنا أن نعرف أن حالة العرب التي أملتها الظروف في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى هي التي أعطت زخماً قوياً لانتشار الأفكار القومية وانحسار المـد الديـني، وتمثلـت في مواجهـة المـد الاستعماري الغربي، وتأثير طروحات الفكر القومي الأوروبي بمنهجه الليبرالي وتنظيراتـه، والظـروف الدولية عندما أعلنت عصبة الأمم نظاماً قائماً على قبول الدول فقـط في عضويتـها بعـد إعلانـها حـق تقرير المصير للشعوب وعزت الدولة القومية الشكل القانوني للعلاقات الدولية[٣].

---

(١) عمارة، محمد، مصدر سابق، ص ١٦٩.

(٢) قزيها، وليد، (القومية العربية في الفكر والممارسة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ط٣، ص ٢٤ـ٢٥.

(٣) العبد الله، علي، (الحركة القومية العربية وضرورة إعادة النظر)، مجلة المستقبل العربـي، العـدد ١٨٢، نيسان ١٩٩٤، ص ١٤٠.

وبالرغم من إن حسن البنا لم يرفض القومية العربية (وهذا ما يراه عدد من الباحثين) مستدلين على ذلك من رأيه بجامعة الدول العربية عندما قامت عقب الحرب العالمية الثانيـة في مقـال عنوانـه (آمالنا في الجامعة العربيـة)، إلا أن بعـض المفكريـن الإسـلاميين الـذي جـاءوا بعـده كـانت آراؤهـم تختلف عن آراء حسن البنا.

فأبو الأعلى المودودي (١٩٠٣-١٩٧٩) يرى القومية نقيضاً "للدولة الفكرية" التي تمثـل عنـده، دولة الإسلام. وسيد قطب يرى إن القومية بعامة والقومية العربية بخاصة أحـد الأصنـام والطواغيـت مثلها مثل الاشتراكية والوطنية[١]. واسـتمر الاتجـاه القومي بتثبيـت مرتكزاتـه علـى طـول الوطـن العربي، وعزز من ذلك "التحديات الخارجية التي عملت علـى استثارة التضـامن المشـترك وكونـت وعياً مشتركاً وشعوراً مشتركاً بين العرب، .. وظل النضال ضد الإمبراطورية العثمانية، ثم ضد القوى الاستعمارية يجسد هدف الوطنيات المحلية ثم العروبة الشاملة على حد سواء ألا وهو الاستقلال"[٢].

وتراجع المد الإسلامي شيئاً فشيئاً أمام شعارات القوميـة الـتي دعـت إلى التحـرر والاسـتقلال والتوحد والنهوض والتنمية خلال عقدي الخمسينات والستينات في ظـل تعـاظم الخطـر الاسـتعماري على المنطقة وتتويجه بإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين. وفي المقابل فإن "حكومات التحدر الوطني التي اعتلت الحكم في هذه الفترة قد أقصت الحركات الإسلامية من السـاحة السياسـية إقصـاء شـبه كامل، ومن ثم ابتعد الفكر السياسـي الإسـلامي عـن التأثير في الصياغـات والـرؤى السياسـية الـتي أرسيت لقيادة العمل السياسي الوطني في هذه الفترة، فلم يعد التوجه الإسلامي السياسي مسـاهماً في تقديم الخيارات السياسية التي كانت موضع النظر والتفكير وقتها"[٣].

ومع نهاية عقد الستينات ونكسـة حزيـران عـام ١٩٦٧ وفشـل الشـعارات القوميـة في توحيـد العرب وتحقيق التنمية والتطور واستفحال الخطر الصهيوني، عاد الفكر الإسلامي لينشط في مواجهـة كل التحديات. وبدأت الحركة الإسلامية بالاتساع من جديد وكان السؤال الذي راود الكثـيرين من العرب بل وحتى من غير العرب "لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟" وبرز "التحدي الحضاري

---

(١) عمارة، محمد، مصدر سابق، ص ١٧٤.

(٢) نظمي، وصفي، (ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكر القومية العربية)، دراسات فـي القومية العربية والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ط١، ص ١٥٠.

(٣) البشري، طارق، (الحوار القومي ـ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمـها مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ط١، ص ٣٦.

أمام المسلمين ومفكريهم من جديد والمتمثل في مدى قدرة المسلمين على مواكبة التطورات العلمية والثقافية والاقتصادية التي اجتاحت الكون. "ويمكن القول ان الحركات والتيارات الإسلامية تبدو وكأنها سعي للإجابة عن هذا السؤال وإيجاد الحلول للأسباب التي أدت إلى تخلف المسلمين. ولكن في كل الأحوال والظروف التاريخية كانت أسس الحل واحدة عند كل التيارات والجماعات تقريباً وتتمثل في العودة إلى الأصول والعصر الذهبي للإسلام ومجتمع المدينة .. وعلى رغم مظاهر الحداثة في بعض الحركات والتيارات الإسلامية المعاصرة، إلا أنها تنتسب بصلة كبيرة إلى الحركة السلفية والامبابية من القرن التاسع عشر، والتي تعتبر أولى المواجهات بين المجتمعات الإسلامية والتأثيرات الغربية، ومنها التهديد الغربي، وهم يعتمدون في موقفهم على مضمون الحديث الشريف عن الرسول محمد (ص) "بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء! قالوا: من الغرباء يا رسول الله؟ قال: الذين يحيون سنتي بعد اندثارها"[١].

" وهكذا فإن الإسلام تحرك منذ أن ابتدأت القضية الفلسطينية تفرض نفسها على واقعنا التاريخي، إلى جانب ما فرضه علينا واقع الاستعمار، تحرك الإسلام ليفكر بعض الذين ينتمون إليه انه ليس مجرد حالة عقيدية عبادية تمثل خصوصية الإنسان في علاقته بربه، ولكنها حالة فكرية تنفتح على واقع مدني من خلال ما يجتهد فيه الفقهاء في مسألة تقنين الفكر أو تقنين الحاجات الإنسانية في تقنين حلولها"[٢].

ويرى عدد من الباحثين إن حركات العودة إلى أصول الدين الإسلامي هي نتاج أزمة وشعور بخطر حقيقي أو وهمي أو متوقع، وأساس هذه الأزمة هو تهديد الهوية مع وجود أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مع تفاقم الشعور بالخطر فنسمع الحديث عن "التحديات التي تواجهها الأمة" كذلك يعني مصطلح "الابتلاء" بطريقة ما وجود مصاعب تواجه المسلمين والمجتمعات الإسلامية. وكثيراً ما تستخدم آيات عن الابتلاء والاختبار للمؤمنين في المواقف الصعبة[٣].

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) فضل الله، محمد حسين، (الاسلام والعروبة)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩٣، ص ٨.

(٣) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ٣٦.

وما هذه الآيات، قال تعالى: (ولنبلوكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين). (البقرة، آية ٥٥).

صدق الله العظيم

ومع تفاقم الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية وفشل المشروع القومي العربي في الوقوف بوجهها وبشكل فاعل، انتعشت الدعوة الإسلامية والتي تقوم أول ما تقوم على مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية باعتبار أن القرآن والسنة هما الإطار المرجعي لنظم الحياة، وهما مصدر الشرعية والحاكمية في المجتمع. وهذا ما يسعى إلى تفعيلة قادة الحركات الإسلامية.

وبدأت الحركات الإسلامية تحمل أنظمة الحكم التي لا تتخذ من الشريعة الإسلامية منهاجاً في تعاملها مع التحديات الداخلية والخارجية بشكل عام وبالأخص تلك الأنظمة التي تتخذ من إطار القومية العربية الفكري منهاجاً لها للتعامل مع هذه التحديات، تحملها المسؤولية الأولى في تراجع المسلمين وفشلهم في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد وجودهم الحضاري.

ولما كانت أية معارضة لأسلوب الحكم الذي تنتهجه أنظمة الحكم في الساحة العربية تجابه بالاضطهاد والملاحقة وخصوصاً خلال عقود ما قبل عقد التسعينات (وما زالت في بعض الدول العربية) فقد كان للحركات الإسلامية بمختلف أشكالها وألوانها نصيب من الاضطهاد والملاحقة والقمع. وحسب هذا الوضع "أجبر الإسلاميون على اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية ومتطرفة أحياناً، ودخولهم في صراعات حادة مع الحكومات"[1].

لقد اتخذت ظاهرة الإسلام السياسي خلال السنوات الأخيرة حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في مجال السياسة والاستراتيجية والاقتصاد والثقافة ليس على مستوى الوطن العربي أو الإسلامي وإنما امتدت لتشمل العالم بأسره وخصوصاً الدول الغربية، فارتبط الإسلام بالكثير من الأحداث المهمة والمؤثرة التي شدت انتباه العالم خلال العقدين المنصرمين، فقد بدأ الاهتمام بها بشكل واسع منذ منتصف السبعينات بعد حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ثم ارتفاع أسعار النفط وقيام الثورة

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ٣٩.

الإيرانية التي اعتبرها الكثيرون النقطة الرئيسية التي قفز من خلالها الإسلام السياسي إلى واجهة الأحداث الدولية وتفاعلاتها منذ نجاحها وحتى الآن لما تمثله من نقلة نوعية كبيرة وحقيقية في مجال العمل السياسي الإسلامي والتي تمثلت بقيام دولة إسلامية تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية وفي إطار الدولة العصرية الحديث[١].

ان القفزة النوعية الهائلة التي تحققت بانتصار الثورة الإيرانية وفعلها السريع والعنيف تجاه الغرب الرأسمالي وأطماعه بمنطقة المشرق الأوسط (باحتجاز الرهائن الأمريكيين في إيران لمدة ٤٤٤ يوماً) كان له الأثر الكبير والعميق في توجيه الأنظار وخصوصاً في الغرب إلى الحركات الإسلامية الموجودة في العالم.

لقد كانت حركات التحرر الوطني لدول العالم الثالث فيما بعد الحرب العالمية الثانية والخطر السوفييتي الشيوعي الذي مد يد العون إلى هذه الحركات هو التحدي الحقيقي الذي واجه السياسة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، على المستوى الدولي، وفي منطقة الشرق الأوسط، فسعى الغرب إلى محاولات الحفاظ على أنظمة الحكم الموالية للغرب. ولم يكن للإسلام في تلك الفترة أي تأثير أو خطر يمكن أن يهدد المصالح الغربية من وجهة نظر الأمريكان، بل وحتى وصل الأمر إلى نوع من الدعم والتنسيق بينهم وبين بعض الحركات الإسلامية وتدعيمها في مواجهة تلك الأخطار.

ومع تصاعد الفعل الإسلامي خلال عقد الثمانينات ابتداءً من الثورة الإيرانية والثورة الأفغانية والعمليات الانتحارية التي استهدفت الغرب وأعوانه في المنطقة، تصاعد مع ذلك كله الشعور الغربي بالخطر الإسلامي على مصالحهم، ومع أواخر الثمانينات وانهيار الاتحاد السوفييتي وأحداث أزمة الخليج، كان لا بد من تحديد معالم خطر جديد تعتبره السياسات الغربية خطراً وتحدياً جديداً لها تستنفر ضده، فكان المرشح الأول بعد زوال خطر الاتحاد السوفييتي وزوال خطر حركات التحرر الوطنية ذات الطابع القومي، هو الخطر الإسلامي على المصالح الغربية[٢].

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ١٧

(٢) جرجس، فواز، (الأمريكيون والإسلام السياسي وتأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، آذار ١٩٩٧، ص ٧ـ٨.

ومع انتهاء الحرب الباردة، وبروز نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة وظاهرة الإسلام السياسي تنمو وسط ظروف بالغة التعقيد، فالعالم يموج بتحولات شاملة وسريعة التغير، وكان لا بد للإسلام السياسي من أن يتفاعل مع بيئة دولية جديدة.

ويرى البعض أن العالم يمر " في حقبة سريعة وكثيرة التحولات يلعب فيها العلم والثقافة والاقتصاد دوراً كبيراً .. وتقاس الأمم بمقدار امتلاكها" العناصر الثلاثة، خاصة إذا ما استعملنا معياري "التقدم" و "التخلف" المتعارف عليهما دولياً، وهنا تواجه الحركات والتيارات الإسلامية السياسية تحدي التوفيق بين الذات والآخر من خلال فك أو دمج ثنائية: الروحية والمادية .. ويظهر أن حركات الإسلامي السياسي ما زالت تتبنى عن وعي أو مصادفة – ثنائية المفهومين، لذلك تقول بإمكانية الاستفادة من الحضارة المادية الغربية في كل أشكالها واختراعاتها ومستحدثاتها، وفي الوقت نفسه محاربة القيم والأفكار والرؤى التي تستند إليها تلك الحضارة"[١].

وعلى العموم فإن الحركات الإسلامية بفصائلها المتعددة لا تملك حتى اليوم رؤية علمية واستراتيجية واضحة للتعامل مع النظام الدولي الجديد على الرغم من أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح مشروعها أو فشله. وهذا ما يراه عدد من الباحثين، إذ ليس هناك اختلاف في أن مطالب كالتنمية والتحرر تعتبر أصيلة في الأمة لكنها تجابه ممانعة من الخارج أو من الداخل المتحالف مع الخارج[٢].

ويبدو أن الاتجاه السائد حالياً لتضخيم دور الحركات الإسلامية في التأثير على مجرى العلاقات الدولية سواءً محلياً أو إقليمياً أو دولياً هو دور مبالغ فيه .. فهل في حقيقة الأمر أن الحركات الإسلامية الموجودة حالياً على الساحة قادرة فعلاً على مواجهة ومجابهة "أعدائها" بما تملكه؟ فهذه الحركات ما زالت في طور التكوين التنظيمي ولا تملك من مقومات التميز الفعلي داخل مجتمعاتها سوى الدعم الذي تتلقاه من بعض الفئات الشعبية، وحتى أنظمة الحكم التي اتخذت من

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢) شوكات، خالد، (الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠، تشرين ثاني، ١٩٩٥، ص ٣٣.

الإسلام منهاجاً للحكم (أفغانستان، إيران، السودان) بشكل أو بآخر تواجه مصاعب جمة وكبيرة من اجل الحفاظ على شيء من الفعل داخل المجتمع الدولي.

من هنا فإن الفعل الذي تواجهه حركات الإسلام السياسي ينحصر في كثير من الأحيان في إطار رد الفعل لعوامل خارجية لا تملك السيطرة عليها وذلك على حساب التطور الذاتي[١].

وعلى العموم فإن الحركات الإسلامية تجتمع فيما بينها على عدد من النقاط يمكن أن نستشف من خلالها الإطار العام للعلاقة بينها وبين المعطيات المحلية والإقليمية والدولية الحديثة:

أولاً: "في حقل التفكير الاقتصادي يقدم الإسلام مبادئ عامة ويقرر مبادئ أخلاقية وقيماً توجه الاقتصاد للعدالة: المال لله والإنسان مستخلف، مصادر الثروة الطبيعية ملك للأمة، الربا حرام، الاحتكار ممنوع. هذه وغيرها من القيم والتوجيهات يمكن أن تساعد على نظام اقتصادي جديد"[٢].

ثانياً: عكست الرؤية الإسلامية لحال الأمة والتي طرحت خلال المؤتمر القومي – الإسلامي عام ١٩٩٤ عدداً من النقاط وهي:

١- ضرورة تعاضد القوى الرافضة لمخططات الهيمنة الغربية والاستسلام لمطامع العدو الصهيوني.

٢- يشعر التيار الإسلامي بوجه خاص بأن الذي تواجهه أمتنا من عدوها ليس أمراً مؤقتاً ولا خطراً عارضاً، وإنما هو ذروة الاستكبار العالمي، في ظنه أن الأرض كلها قد أخذت له زخرفها وازينت وأصبح بأمواله وقوته قادراً عليها ومسيطراً على كل شبر فيها.

٣- يقف التيار الإسلامي موقف المقاومة المستمرة من حلقات العداوة المستمرة للإسلام نزولاً عند أمر الله تبارك وتعالى: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا". (البقرة، آية ١٩٠).

٤- استنهاض القوى الفاعلة في الأمة كلها لأداء فريضة المقاومة لمحاولات الهيمنة عليها وهذا واجب لا يدخر التيار الإسلامي جهداً في أدائه.

---

(١) إبراهيم، حيدر، مصدر سابق، ص ١٨.

(٢) الدوري، عبد العزيز، (ملاحظات حول الحوار القومي – الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ط١، ص ٤٧.

٥- إن العربي مهما كان انتماؤه الفكري أو عقيدته الدينية لا يملك التفريط في اعتزازه بالانتساب إلى الحضارة الإسلامية.

٦- الاعتزاز بالإسلام قوة لكل عربي، والإيمان به ديناً للمؤمنين به، وحضارة لمن اعتنقوا غيره، نصرة لقضايانا العربية كلها.

٧- إن من أهم القضايا هي قضية المرجعية الإسلامية العامة لهذه الأمة. فالتيار الإسلامي يرى ان هذه المرجعية لا تكون إلا للإسلام، وأن عوامل القوة الأخرى كالاعتزاز القومي يجب أن تكون إضافة مقدرة إلى رصيد المرجعية الإسلامية ولا يجوز أن تكون تحت أي ظرف حسماً من هذا الرصيد أو عبئاً عليه.

٨- إن الإسلام هو الطاقة الأقدر على تحريك الجماهير نحو موقع حضاري متقدم، وهو القوة الدافعة لنضال مستمر يخرج الأمة من نكبتها الحالية.

٩- ضرورة تجديد موقف التيار القومي من العلمانية التي ينادي بها البعض بدلاً للالتزام الديني على مستوى العمل الوطني والقومي ومستوى النضال العربي ضد الصهيونية وصانعيها وصنائعها.

١٠- ان التيار الإسلامي يرى أن قبول مبدأ التعددية الفكرية والسياسية يفرض معارضة الأفكار التي مؤداها "نفي الآخر".

١١- إنّ الإسلاميين يقفون موقف العداء والانتقاد من تيار الجمود الفكري وينطلقون من المبادئ الإسلامية الخالدة، ويؤمنون بضرورة استمرار العمل العلمي على هدي من مبدأ الاجتهاد المقرر في الإسلام.

١٢- والتعددية عند الإسلاميين سنة من سنن الله وأية من آياته في البشر.

١٣- يرى الإسلاميون ان الموقف الغربي يرفض بشكل مستمر الحضارة الإسلامية وهو عداء مستحكم لها بلغ قمته بزرع الكيان الصهيوني في الأرض العربية، وهم يدعون القوى الفاعلة في الغرب إلى حوار مستمر يتجاوز ردود الأفعال المجردة.

١٤- ان الإسلاميين يروى ضرورة التفريق بين العنف الممنوع أو المحرم وبين العنف المشروع أو الواجب الذي يعني العنف في المقاومة للعدو الغاصب وأذنابه من دعاة الاستسلام للهزيمة وترسيخ التبعية.

من خلال ما تقدم نطرح السؤال التالي: كيف يمكن أن نصوغ منهاجاً لتطبيق الأمن العربي انطلاقاً من البعد الإسلامي الذي بدأ بالتجدد والتمركز والفاعلية في الوطن العربي؟

انطلاقاً مما سبق يرى الباحث أن الحديث عن الأمن العربي هو في واقع الأمر أمن فرعي يعتمد على صيغة شاملة لأمن إسلامي يشمل جميع الشعوب الإسلامية من مشارق الأرض ومغاربها.

فصيغة الحركة الإسلامية كما رأينا تجد في الشريعة الإسلامية المنهاج الأساسي الذي يجب أن يتبع من أجل الوقوف في وجه الأخطار الداخلية والخارجية المتربصة بالشعوب الإسلامية ككل وليس فقط بالشعوب العربية. وهذه الحالة فيما لو أريد لها أن تطبق تحتاج إلى دراسات معمقة ومستفيضة من اجل وضع صيغة ممكنة التطبيق وبالتالي تحقيق أي درجة من درجات الأمن للأمة الإسلامية مما سيحقق كمحصلة حتمية درجة من درجات الأمن العربي.

وهنا سنطرح عدداً من الأسئلة التي لو تمكنا من الإجابة عليها بشكل دقيق نكون قد وضعنا أسس راسخة تفتح المجال أمامنا لوضع صيغة أو منهاج يمكن العمل به لتحقيق الأمن للأمة الإسلامية:

١. إن أي أمن يراد تحقيقه على مستوى الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات أو الدول يراد به في الأساس صد أخطار واقعة أو محتملة الوقوع، من هنا يجب تحديد نوع الأخطار وطبيعتها وأهدافها وكل ما يتعلق بها. والسؤال: ما هي الأخطار الناعلة على الأمة وما هي الأخطار المحتملة في المستقبل؟ وتحت أي ضوابط تحدد هذه الأخطار ومن الذي يحددها ويقرر درجة خطرها والأسبقية في التعامل معها؟.

٢. أن أي أمن مطلوب تحقيقه سيكون موجهاً إلى فرد أو مجموعة أو مجتمع أو دولة، وبالتالي فإن تحديد الوجهة التي سيوفر لها الأمن وحدودها أمر أساسي لتحقيقه. وهنا نسأل: لمن سيوفر هذا الأمن؟ أهو لدول أو شعوب أو يشمل حتى المجموعات الإسلامية التي تعتبر أقليات ضمن الدول أو المجتمعات التي تعيش فيها؟ ومن الذي سيحدد الأسبقيات في هذا الموضوع؟.

٣. إن تحقيق أي أمن لأي مجموعة سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى الدول والمجتمعات يعني المساهمة الجماعية لتحقيق هذا الأمن. والمساهمة تعني التنازل عن جزء من السيادة سواءً المادية أو المعنوية التي تتمتع بها هذه المجتمعات أو الدول. والسؤال هنا: ما هي المستويات التي يمكن أن يكون عندها هذا التنازل مقبولاً؟ ومن الذي يحدد هذه المستويات؟ وهل يتم التنازل طوعاً أم كرهاً؟.

٤. إن أي تنظيم لأي حالة مهما كان صغيراً أو كبيراً يحتاج إلى من يقود هذا التنظيم، ويحدد كل المعطيات وغيرها التي تؤثر في عمل هذا التنظيم. (والتنظيم هنا يعني ضبط الحالة). والسؤال هنا: من الذي سيقود ويتحمل مسؤولية القيادة لتحقيق الأمن للأمة؟ وهل ستكون القيادة جماعية؟ أم هل ستكون مسؤولية فردية تتحملها إحدى الدول بمساعدة الدول الأخرى؟ وما هي الضوابط التي تحكم هذه القيادة ونوعها؟.

إن حديثنا هذا سيقود إلى الكثير من الأسئلة المطروحة، ولم تصل الحركات الإسلامية الموجودة على الساحة في الوقت الحاضر في تقدير الباحث إلى إجابات واضحة ومحددة يتفق عليها الجميع لتحديد كل الجوانب والأطر اللازمة لتحقيق الأمن للأمة الإسلامية وشعورها.

ورب سائل يسأل: هل المطلوب في هذه المرحلة هو مساهمة الحركات الإسلامية الموجودة على الساحة العربية في تحقيق الأمن القومي العربي دون الدخول في متاهات الأمن الأوسع والشامل للأمة الإسلامية؟.

وهنا يرى الباحث أنّ هذه المساهمة تنبع من ذات هذه الحركات بعدان تتمكن على الأقل من تحديد الأخطار الحقيقية المحدقة بالعرب وأسبقيات هذه الأخطار، وأفضل مثال على ذلك هو عدم القدرة حتى الآن على وضع معيار حقيقي وواضح للتعامل مع إيران الدولة الجارة المسلمة، وتحديد إطار للتعامل معها. فهل إيران تحمل نوايا عدائية أو تشكل نوعاً من الخطر على أمن الدول العربية؟ أم هي دولة صديقة؟ أم هي رافد من روافد تحقيق الأمن العربي؟ هذه إحدى الحالات التي لم يتم الاتفاق بشأنها اتفاقاً واضحاً وصريحاً، وحالة أخرى اطرحها ألا وهي الساحة الداخلية التي تتواجد على أرضها الحركات الإسلامية. فهل التعامل مع أنظمة الحكم وتصفية الخلافات معها أو

الصدام معها هو من الأولويات أم يمكن تأجيل ذلك إلى ما بعد توحيد الصفوف أمام الأخطار الخارجية التي تهدد الكيان العربي والإسلامي؟.

كما قلنا فإن الحديث في هذا المجال حديث طويل ومتشعب ولا يمكننا في هذا البحث الدخول في تفاصيله، ولكن في كل الأحوال فإنه مطروح للنقاش والبحث لما تشكله الحركات الإسلامية السياسية من ثقل كبير على الساحة العربية ويتعاظم يوماً بعد يوم.

المبحث الثاني

البعد القومي وتأثيره على مستقبل الأمن القومي

كنا قد تحدثنا من خلال موضوع الصحوة الإسلامية عن البوادر الأولى لحركات الإصلاح التي انطلقت منذ منتصف القرن التاسع عشر لمواجهة التردي والضعف الذي أصاب الدولة العثمانية، وأيضاً لمواجهة الأطماع الاستعمارية الغربية، وكانت حركات الإصلاح تلك التي استمرت بالظهور حتى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تعتمد في دعواتها ومناداتها إلى النهضة والإصلاح على إبراز الدور العربي – الإسلامي دون أن يكون هناك أي تمايز واضح بين الدعوة إلى نهضة العرب أو نهضة المسلمين. والأصل أن يضطلع العرب بدور القيادة لتحقيق الإصلاح والنهضة في جسد الأمة.

ولقد رأى البعض في الوهابية والسنوسية والمهدية مظاهر للرد الإسلامي – العربي على الانحلال العثماني. "وشهد الوطن العربي منذ القرن التاسع عشر كثيراً من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية توافقت في الأساس مع مجمل ما حفلت به أوروبا من تطورات وما خلفته من انعكاسات كان بعضها أساساً في مسار الدولة العثمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومثلّ النمو الفكري القومي العربي أحد أبرز الجوانب الفاعلة في صنع تلك الحقبة من تاريخ العرب الحديث في ظل السيطرة العثمانية مع ما باتت تواجهه هذه الأخيرة من أوضاع معقدة".

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين ومع تعاظم الأخطار الداخلية على الوحدة الوطنية المتمثلة في ضعف الدولة العثمانية قبل سقوطها وعجزها عن طرح منهاج عمل لتوحيد الصفوف لمواجهة الأخطار الخارجية التي أخذت بالتعاظم ودخلت المنطقة العربية في مرحلة الانتداب البريطاني والفرنسي عليها، في تلك الفترة استمرت المحاولات للنهوض العربي وطرح الأفكار والمبادئ التي أصبحت فيما بعد أهم الأسس التي اعتمدت عليها حركة القومية العربية في تحديد مناهجها وتشكيل الإطار الفكري لهذه الحركة.

ولعل من أبرز أعلام الفكر الذين برزوا في تلك الفترة هو ساطع الحصري الذي وضح الدراسات التي حددت العوامل التي تجعل من القومية العربية المرتكز الأساسي لوحدة العرب واستقلالهم وتنميتهم وتطورهم. وكانت الدراسة الأولى التي كتبها الحصري في عام ١٩٢٣ بعنوان "الوطن وحب

الوطن" إذ ترافقت هذه الدراسة مع الثورة العربية الكبرى وهي تجتاح منطقة الجزيرة العربية مع كل ما كان لذلك من تداعيات خارج نطاق الجزيرة في مصر والشام والمغرب العربي وتعالي صيحات الغضب العربي المطالبة بالحرية والاستقلال. ان أي حديث عن القومية العربية وحركتها لا بد وان يسير بنا للحديث عن ساطع الحصري، فإسهاماته الفكرية تعتبر من المنابع الرئيسية لفكرة القومية العربية، ففي عام ١٩٢٨ كتب دراسة حول العوامل القومية العربية شرح فيها عوامل نشوء القوميات عموماً وتلك الخاصة بالقومية العربية خصوصاً مركزاً في إطارها على عنصري اللغة ووحدة التاريخ وهما الحاكمان في تقديره لتكوين القومية العربية.

وخلال تلك الفترة استمرت محاولات النهوض العربي وجاءت هذه المحاولات على يد القيادات القديمة المنبثقة عن الطبقة شبه الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة والتي ارتبطت مصالحها بشكل او بآخر مع مصالح الغرب الاستعماري. إلا أن هذه المحاولات جاءت مشوهة بالرغم من تأثرها الكبير بالثقافات الغربية الداعية إلى الوحدة القومية والحرية والانفتاح على الحضارة بشتى الاتجاهات. "وأدت ظروف التجزئة إلى قيام حركات وطنية دون أن تهمل الأفكار الوحدوية، فالفكرة الغربية / القومية كانت قائمة ولا ينتظر أن يبرز دورها الوحدوي إلا بعد أن تتخلص البلاد من الهيمنة الأجنبية .. وأخذت الفكرة العربية / القومية (في المشرق)، تؤكد الآن على اللغة والثقافة والتاريخ ولم تكن امتداداً عفوياً لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. ولم تكن للفكرة أو للحركة العربية / القومية نظرة شاملة أو برنامج متكامل، إنما هي دعوة إلى العمل على تحرير كل بلد من التبعية والدعوة إلى الوحدة العربية، والتأكيد على التاريخ والتراث والثقافة"[١].

أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء دور القوى العالمية القديمة وبروز القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) وبداية الصراع العقائدي والمصلحي وتعاظمه بينهما، في ظل هذه التحولات اتخذت حركة القومية العربية منحى جديداً تمثل بظاهرة " تسلم الطبقات الاجتماعية المتوسطة زمام قيادة النضال القومي في المنطقة، وذلك بعد فشل القيادات القديمة في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية المطلوبة وحسم الصراع ضد الاستعمار والصهيونية لصالح الجماهير الواسعة من شعوب الأمة العربية"[٢].

---

(١) البشري، طارق، (الحوار القومي ــ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ط١، ص ٤٤.

(٢) قزيها، وليد، (القومية العربية في الفكر والممارسة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ط٣، ص ٢٤.

وكان للتطور الدولي بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في تصاعد المد القومي العربي، وابرز هذا التطور هو سطوع نجم الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى يدعو إلى تحرر الشعوب من الاستعمار ويدعم الحركات الوطنية دعماً كبيراً وطرحه للأفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد بشكل عادل، كل هذه الأفكار وغيرها التقت مع مصالح الشعوب الضعيفة ومنها الشعوب العربية التي بدأت تتلقى هذه الأفكار السلسة والواضحة بفيض من التأييد والدعم. " فالواقع الشعبي يطرح النتائج ولا يطرح الوسائل، وكان يطرح الأهداف ولا يطرح الآلية التي تتحرك نحو الأهداف، لذلك كان يتقبل كل طرح يربط المسألة السياسية بمسألة الحرية، وكان يتقبل كل طرح يربط المسألة الاجتماعية بمسألة العدالة"[١].

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتقديم سلطات الاستعمار بعض التنازلات لصالح سلطات الحكم العربية لمحاولة تهدئة الجماهير فيما يتعلق بمطالب الوحدة والاستقلال، وتراجع هذه السلطات عن تنفيذ الوحدة العربية، كل ذلك دفع طبقة البرجوازية الصغيرة لتحدي طبقة الأعيان التي تمثل السلطة الحاكمة في الوطن العربي وخصوصاً ان هذه الطبقة كانت تمثل المراكز الحساسة في الدول العربية، واستطاعت طبقة البرجوازية الصغيرة قيادة حركة القومية ضد المسؤولين عن تأزم الأوضاع الاقتصادية.

والحدثان البارزان في مجال تطور حركة القومية العربية هما نجاح الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ والتي تلاها النمو المطرد للتيار الناصري، والحدث الآخر هو نشوء وتطور حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في عام ١٩٤٧ على يد ميشيل عفلق. ان تطور الحركة لم يستند فقط إلى المطالبة بالاستقلال والوحدة وإنما امتد لينادي بثورة شاملة على الأوضاع السياسية والاجتماعية ورفع شعار الاشتراكية أو بالأحرى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي[٢].

"فحزب البعث العربي الاشتراكي ارتبطت به الحركة القومية المعاصرة وبتطوره، لأنه كان اكثر التنظيمات قدرة وفاعلية على تحريك الأحداث في المنطقة، فقد تمتع بوضوح فكري نسبي وتنظيم حزبي متماسك إلى حد ما افتقدته معظم الأحزاب القومية الأخرى"[٣].

---

(١) فضل الله، محمد حسين، مصدر سابق، ص ٧.

(٢) قزيها، وليد، مصدر سابق، ص ٢٤ــ٢٥.

(٣) قزيها، وليد، نفس المصدر، ص ٢٦ــ٢٧.

أما التيار الناصري فقد انتمت إليه مجموعات متعددة من ضباط الجيش والمثقفين والتكنوقراطيين، "وتجسدت الناصرية في السياسة التي اتبعتها القوى التي تؤمن بها لحظة وصولها الحكم، مرة في سوريا في فترة الوحدة (١٩٥٨-١٩٦١) وأخرى في العراق (١٩٦٣-١٩٦٧)"[١].

ويمكن القول ان لخصائص حركة القومية العربية التأثير الكبير في انتشارها بسهولة بين صفوف الشعب العربي من المحيط إلى الخليج ولجميع فئات الشعب حتى الأميين منهم، ويمكن تلخيص هذه الخصائص بما يلي[٢]:

١- القومية العربية ذات طابع شعبي: ان الدعوة إلى القومية العربية لم تأت من البرجوازيات العربية، كما حصل في أوروبا، بل هي الطبقات والفئات الشعبية، والشعب هو الذي أعطاها تأييده.

٢- القومية العربية معادية للاستعمار والنهب الإمبريالي.

٣- القومية العربية تصفية للنزاعات الإقليمية أياً كان مصدرها: إذ إنها كانت عاملاً هاماً في إعادة اقتراب المغرب العربي من مشرقة.

٤- القومية العربية ذات محتوى توحيدي اندماجي: ان إحدى سمات المجتمع العربي انه مجتمع تكثر فيه التشكيلات الاجتماعية المختلفة وان اتحاد هذه المجموعات واندماجها في المجتمع كان يتجلى في مراحل النهوض القومي.

٥- القومية العربية ذات محتوى علماني.

٦- القومية العربية ذات طابع إنساني.

٧- القومية العربية ذات محتوى تقدمي اشتراكي.

٨- القومية العربية عامل استنهاضي وقوة وتجميع لإمكانات الوطن العربي.

ويرى البعض أن من أهداف الوطنيات المحلية التي أضحت أهدافاً لحركة القومية العربية هو النضال ضد الاستعمار وتحقيق الاستقلال، ولم يكن هذا النضال من اجل الطرد المادي للاحتلال العسكري فقط، وإنما امتد (كما حاول جمال عبد الناصر) ليرفض التحالفات العسكرية، واختيار

---

(١) درويش، منير، (المشروع القومي العربي: الحاضر والمستقبل دعوة للحوار)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨١، آذار، ١٩٩٤، ص ١٣٤.

(٢) نافعة، حسن، (القومية العربية والتفكك في الوطن العربي: رداً على آراء فؤاد عجمي)، (دراسات في القومية العربية والوحدة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ط١، ص ١٥٠-١٥١.

سياسة عدم الانحياز، وبالتالي تحقيق الاستقلال الاقتصادي على أساس السيطرة على الموارد الوطنية واختيار افضل النظم الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحرية الكاملة، ومن هنا تحول نضال حركة القومية العربية بعد انسحاب الدول الاستعمارية ليتصدى للامبريالية والادعاءات بالهيمنة والسيطرة والاستغلال الاقتصادي. أما بالنسبة لإسرائيل فإنها مرتبطة بالذهنية العربية دوماً بالاستعمار وما خرجت للوجود إلا لأن قواعدها أرسيت خلال فترات الانتداب والاحتلال الاستعماري، ومنذ إنشائها ظلت حليفة لجميع الذين كانوا والذين ظلوا باستمرار هدفاً لنضال حركة القومية العربية[١].

لقد كان هدف الوحدة العربية هو الهدف الأسمى والأغلى لحركة القومية العربية، وما من أطروحة من أطروحات الحركة سواءً السياسية والاقتصادية أو في أي مجال من المجالات إلا وكانت الوحدة العربية من أساسياتها سواءاً كوسيلة أو كهدف نهائي. إلا أن سعي الحكومات العربية إلى الاستقلال وتثبيته، ووضع سيادتها في نطاق المحرمات التي لا يسمح المس بها بأي حال من الأحوال، مع اشتداد المصاعب الداخلية والخارجية ومحاولات القفز فوق المراحل، حوّل الإلحاح على الوحدة والاندماج إلى قيام أكثر من عشرين دولة كل منها دولة قومية. فكان " التركيز على هدف الوحدة الاندماجية دون الالتفات إلى الواقع ودراسته من النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية ودراسة الموقف الدولي من عملية التوحيد، وضع القومية العربية خارج حركة الأحداث وافقدها القدرة على التعاطي مع المتغيرات السياسية المحلية والدولية والتكيف معها وتوظيفها في خدمة المشروع القومي"[٢].

أما فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني فيرى البعض إدراك القوميين العرب لخطورته، ونسبوا له معظم الاخفاقات التي منعت تحقيق أهدافهم، وبالمقابل لم يطرحوا خطة عمل لمواجهته، تأخذ بعين الاعتبار التداعيات الإقليمية والدولية بالرغم من تبنيهم لموقف حازم ضد إسرائيل، "فأنزلق القوميون العرب إلى حلبة الحرب الباردة فغدوا قذيفة في المدفع السوفييتي .. مما صعد من عدوانية الولايات المتحدة ضد الأمة العربية وأهدافها ودعم التحالف الأمريكي لإسرائيل إلى حد إشراكها في برنامج حرب النجوم"[٣].

---

(١) العبد الله، علي، (الحركة القومية العربية وضرورة إعادة النظر)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٢، نيسان ١٩٩٤، ص ١٤١.

(٢) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ١٤٣.

(٣) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ١٤٤.

في الوقت الذي تعامل فيه السوفييت مع العرب وفق مصالحه الذاتية وبغض النظر عن المصلحة العربية فيما لو تعارضت مع المصالح السوفيتية.

إنّ هذا الوضع لم يؤثر فقط على الموقع العربي دولياً في صراع العرب مع إسرائيل بلا خلق أيضاً انقسامات في الصف العربي بين دول موالية للولايات المتحدة وأخرى للاتحاد السوفييتي، إذ تبنت حركة القومية العربية تحليلات سوفييتية عن أنظمة تقدمية وأخرى رجعية.

هذا على الصعيدين الدولي، والصراع العربي - الإسرائيلي، أما على الصعيد العربي "فإن التيار القومي لم يكن أفضل حالاً عندما ثارت الصراعات العربية - العربية فلم يستطع أن ينأى بنفسه عنها ويحدد موقفاً مبدئياً بل إنحاز، لاعتبارات حزبية أو بسبب الخلط الذي أفرزته التحليلات السوفييتية إلى دولة ضد دولة دون أن يحسب حساب المصلحة العربية التي يفترض ان يمثلها"[1].

وجاءت الأزمة العراقية - الكويتية في عام ١٩٩٠ وتفاقمها مع دخول القوات العراقية واحتلالها للكويت واستدعاء القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية بإرادة بعض الأنظمة العربية ثم الحرب الشاملة التي شنت على العراق، ليكشف ذلك كله عن العجز والضعف الكبيرين اللذين يصيبان النظام العربي ومدى فشل حركة القومية العربية في تصديها لهذه الأزمة بل لقد شارك بعض أطرافها مشاركة مباشرة في تفاقمها، ليس كمشاركين في طرف واحد منها بل وليكونوا متناقضين متصارعين كلُ حسب فهمه وتفسيره لواقع الأزمة ومدى توافقها أو تعارضها مع مصالحة حتى وان تعارضت مع مصلحة العرب الشاملة.

وجاء انهيار الاتحاد السوفييتي كعامل رئيسي لتأكيد فشل حركة القومية العربية في مواكبة التطورات الدولية وتداعيات هذا الانهيار. ويرى البعض أنّ حركة القوميين العرب وجدت في غياب الاتحاد السوفييتي انهياراً لإحدى أهم الدعامات الأساسية لاستمرارية حركته دون أن يحاولوا دراسة الحدث بعقلية علمية ترى الواقع وتخطط للبدائل، "دون أن يسألوا: ماذا كسبنا من التحالف

---

(١) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ١٤٥.

مع هذا الحليف الدولي؟ ألم يفرض علينا حالة اللاحرب واللاسلام؟ ألم يربطنا بالحرب الباردة ويحولنا موضوعياً إلى وكلاء له في وطننا؟"[١].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بروز الولايات المتحدة كقائد لنظام دولي يتمتع بالقطبية الأحادية (كما يرى البعض) لم تجابهه حركة القومية العربية بشكل ديناميكي يتناسب والمعطيات الجديدة، بل زاد هذا الوضع من جمودها وتخبطها في شتى الاتجاهات دون أن تتمكن من أن توحد صفوفها وتطرح منهاج عمل يعطي للأوضاع الجديدة حقها ويكون عامل دفع جديداً للحركة يجعلها ضمن إطار الصورة الجديدة وليس خارجها. فنرى الدول التي تمثل في منهاجها الوطني أو الإقليمي أو الدولي حركة القومية العربية، تراها إما في حالة صدام متواصل مع قيادات العالم الجديدة - القديمة، أو في حالة حصار، أو في حالة جمود وعدم القدرة على التفاعل لا إقليمياً ولا دولياً. "ولعل الكثير مما بلغت انتباه الدارس هو عجز الحركة القومية العربية عن تحديد أولوياتها باستقلالية وبعيداً عن الآنية ورد الفعل. فقد عجزت الحركة بسبب بنيتها الذاتية عن صياغة خطة عمل قائمة على دراسة الصيرورة المحلية والدولية. وتركت الأعداء يحددون لها جدول أعمالها وأولوياتها عن طريق الاستفزاز والاستدراج، فقد استسلمت لأولويات استدرجها إليها الأعداء"[٢].

لقد كانت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي واحتلال الأراضي العربية من أولى الأولويات التي تصدت لها حركة القومية العربية، بل وتعتبر إحدى ابرز التداعيات التي دفعت إلى ظهور هذه الحركة وفعلها خلال أربعة عقود من الزمن وما زالت كذلك، إلا أن التطورات التي رافقت هذا الموضوع ومنذ بداية عقد التسعينات وحتى الآن لم يواكبها حركة موضوعية فعلية (كما يرى البعض) من جانب القوميين العرب. فإسرائيل أصبحت مقبولة الوجود من قبل معظم الدول العربية والمشكلة تحولت من صراع للبقاء إلى نزاع على الحدود والمياه والطروحات الاقتصادية. ولما كان الصراع العربي - الإسرائيلي تعتبره الحركة عاملا مهما من عوامل الوحدة العربية، وقد تآكل هذا الصراع، فكيف سيتم التعامل مع هذه الحالة في إطار الفعل القومي الذي ترسمه الحركة أو ما هو الطرح الذي تتبناه الحركة بالنسبة لإسرائيل في إطار دورها في النظام الشرق أوسطي المقترح؟ وفي ظل هذا النظام كيف

---

(١) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ١٤٥.

(٢) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ١٤٥.

يرى دعاة الحركة الدور الاقتصادي الذي يمكن ان تقوم به الدول العربية في ظل التراجع المستمر لاقتصاديات هذه الدول وتعاظم مشكلتي الديون الخارجية والغذاء؟.

لقد حدد بعض الباحثين الآثار التي عكستها حركة القومية العربية وعقيدتها المنطلقة من العروبة على النظام العربي باعتبارها تنطوي على عاملي التكامل والتفكك في آن واحد مما يعطي التفاعل بين عناصر النظام شكلاً محدداً[1]:

١- إنّ العروبة لا تشكل عقيدة متكاملة ولكنها تحمل في فحواها نظاماً يتكون بدوره من ثلاث خصائص ثابتة:

أ- شعور بالانتماء لامة عربية واحدة.

ب- رجوع دائم إلى ماضٍ مجيد.

ج- طموح نحو الوحدة يعد أمراً لازماً لا غنى عنه للمشاركة في النظام الدولي. لكن في حين ان العروبة اكتسبت قبولاً عاماً، إلا أن هناك نهجاً من الصراع في إطار العملية ذاتها التي تؤدي إلى صنع الوحدة سواء من حيث أشكالها والغايات التي تسعى إليها، إن المصادر الفكرية لعقيدة العروبة مختلفة، وهي غالباً متعارضة بل ومتصارعة: الإصلاحية الإسلامية – أو الفكر السلفي، الفكر الليبرالي أو الفكر الاشتراكي.

٢- إنّ الشكل التنظيمي الذي وصلت إليه الأمة العربية المتمثل بقيام الدول لم يساعد على قيام شركة عربية شاملة واحدة قادرة على تطوير إطار فكري فعال، فأشكال الحكم المطلق الذي تمارسه العائلات الملكية، والزعامات والانقلابات العسكرية ونظم الحزب الواحد، وغياب الديمقراطية، كل ذلك لم يساعد على تكوين إطار فكري عربي يتطور بدوره إلى حركة قومية عربية متجانسة، وبالتالي ستظل العروبة محصورة في كونها قوة عاطفية كامنة.

٣- "في إطار هذه الظروف فإن وجود نظام عربي شامل وفعال يقوم على الدول" لأمر يصعب تصوره، فالمؤسسات ميتة داخل هذه الدول نفسها كما إن آلية تكوين إجماع جماهيري تكتنفها عقبات تحول دون قيامها بوظيفتها، ومن ثم فلا يمكن أن ينطوي الأمر على أن يظل "مبرر الدولة" هو مجرد "مبرر العائلة الملكية أو الأسرة الحاكمة" أو مبرر وجود دكتاتور يتحكم في مقاليد الأمور، مثل هذا النظام سيظل باستمرار واقعاً تحت ضغط قوى

---

(١) نافعة، حسن، مصدر سابق، ص ١٥٤ــ١٥٥.

الطرد المركزي العاجزة عن التعبير عن نفسها خلال قنوات شرعية كافية، بل قد يحدث إذا ما قام زعيم عربي في بقعة ما أن تغريه الأمور بالتلاعب بهذه القنوات نفسها".

بعد هذه النظرة لحركة القومية العربية من حيث نشأتها وتطورها والتداعيات التي أثرت عليها أو التي أفرزتها على مر العقود الماضية، ما هي نظرة أصحاب التوجه القومي لحال الأمة العربية؟ وكيف يمكن أن نرى أمناً قومياً عربياً من خلال هذه النظرة؟.

يرى أصحاب التوجه القومي "إن الأمة العربية تعاني أزمة مستحكمة متعددة الأبعاد يأتي في مقدمتها المخاطر التي تهدد الاستقلال الوطني والاستقرار الاجتماعي لبلدانها، ومأزق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعاناة مراجعة ثقافتها – القومية بين السلفية والتحديد".

فالاستقلال الوطني يعاني من تصاعد التدخل الأجنبي المباشر والوجود العسكري في عدد من البلدان العربية في إطار اتفاق مسبق، وهذا بعينه خرق فاضح لأي مفهوم يمكن ان ننطلق منه لتحقيق أمن عربي.

"ويمثل البعد الاقتصادي في أزمة الأمة العربية بعداً بالغ التأثير، فرغم الموارد الضخمة الكامنة لاقتصاديات الوطن العربي ككل أو لدى بعض هذه البلدان، فإنها في مجموعها تعاني مشكلات التخلف الاقتصادي وضعف التنمية والتبعية" [1].

فالدول العربية تعتمد في اقتصادياتها على معطيات الخارج (أي إنّ الدول التقدمية هي التي تحدد أسعار وكميات ما تستورده من الثروات الطبيعية للمنطقة، وهي التي تحدد أسعار ونوعيات ما تستورده الدول العربية من الخارج) وبالتالي فإن حصولها على سبيل المثال على الغذاء محكوم بشكل شبه كامل بالمعطيات الدولية دون أن يكون للدولة العربية أي قدرة على أي شيء يتناسب واحتياجاتها وخصوصاً من الناحية الإستراتيجية.

---

(١) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ٢١.

هذا ناهيك عن أزمة الديون فالدول العربية تعتبر من بين الدول الأكثر مديونية عالميا. وهنا تظهر مشكلة أخرى ألا وهي التدخلات المستمرة للمؤسسات المالية الدولية المقرضة للدول العربية في سياساتها الاقتصادية الداخلية[١].

وفيما يتعلق بموضوع الوحدة العربية الذي يعد حجز الزاوية في المشروع القومي العربي فإن التيار القومي يعتبره وسيلة وغاية في الوقت نفسه، ومع ذلك فقد تفاوتت رؤيته لهذا الهدف من فترة إلى أخرى وتم اختزالها كما يرى البعض بين شعاري وحدة الصف ووحدة الهدف.

ففي حقبة الثمانينات جرت مراجعة مهمة إزاء قضية الوحدة وانصرفت مراجعة مهمة في فكر التيار القومي "إلى تغليب عناصر البنية التحتية لمشروع الوحدة العربية اكثر مما تنصرف إلى شكلها، واصبح الأساس في رؤية التيار القومي للعمل الوحدوي ينطلق من تقديره للوقائع المادية على ارض الواقع وأثرها على المدى البعيد في تأكيد الوحدة"[٢].

"ويذهب الفكر القومي تقليديا إلى تحميل الأطماع الصهيونية، والتحالف الغربي – الصهيوني مسؤولية المخاطر الرئيسية التي حاقت بالاستقلال الوطني والقومي للبلدان العربية خلال نصف القرن الأخير"[٣].

لقد ترافق نشوء النظام العربي مع نشأة وتطور حركة القومية العربية وبالرغم من ان الحركة قد ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل هذا النظام، إلا انه "ومن وجهة نظر القوميين فإن النظام العربي كان محكوما عليه بالفشل منذ البداية بسبب كونه قد فتت الأمة العربية وبالتالي كونه عاجزا عن مواجهة التربص الإمبريالي بهذه الأمة، وان الوطن العربي قد أضاع الفرصة الوحيدة للتقدم صوب التكافؤ في علاقته الدولية والتنمية والنهوض "القومي" عندما تخلى عن شعار الوحدة السياسية العربية في سياق النضال من اجل الاستقلال"[٤].

---

(١) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ٢١.

(٢) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ٢١.

(٣) العبد الله، علي، نفس المصدر، ص ٢٤.

(٤) سليم، محمد السيد، العرب في العصر السوفياتي: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، نيسان ١٩٩٢، ص ٢٦.

ويرى القوميون في هذا السياق إنّ السعي إلى الاستقلال وترسيخ السيادة الوطنية أدى إلى خلق دول قطرية مشوهة وعاجزة، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى خلق نظام إقليمي مشوه وعاجز، وفي المقابل فإن هذا النظام وما اتصف به قد أعطى فرصة للدولة القطرية للاستقرار والهيمنة إضافة إلى دور الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية، وكانت القومية العربية مع بدايات القرن العشرين هي محور حركة الإنسان والشعوب في المنطقة العربية نحو الوحدة والتحرر والتقدم ومع نهايات هذا القرن تبدو الروح العربية والوعي القومي، رغم انتصارهما في معارك المواجهة مع الاستعمار الغربي لطمس الهوية العربية، وكأنهما فقدتا قوة الدفع تارة، أو تحولتا إلى مصدر خصومة وتناقض عميقين في محيط العرب تارة أخرى، وهكذا بات العرب متخاصمين متصارعين حول عروبيات وقوميات متناقضة مع بعضها البعض إلى درجة سفك الدماء. وتحولت القومية العربية في واقع الظروف الراهنة إلى واقع تفكيك وتشتت وتبديد وصراع.

لقد اثر التفاعل بين حركة القومية العربية ببعدها القومي وبين طبيعة النظام الدولي والقوى المهيمنة عليه تأثيراً مباشراً وقوياً على شكل وطبيعة العلاقة بين الدول العربية وهمومها وأهدافها وبين الدول العظمى والكبرى.

ففي المراحل الأولى التي سبقت تشكيل النظام العربي كانت بريطانيا هي الدولة العظمى إذ أيدت مساعي العرب للتميز عن غيرهم في شكل نظام إقليمي متجاوباً بشكل أو بآخر مع التيار القومي المتصاعد وكان هذا نتيجة لخبرتها في شؤون العرب وسلوكياتهم ونزعاتهم. أما الولايات المتحدة فكانت منذ البداية ضد هذا التكتل المتميز العربي الهوية، وربما دعمت بعض التيارات التي وجدت في أدبياتها بعض التعارض مع التيار القومي وعلى وجه التحديد التيار الإسلامي، دعماً محدوداً الغاية منه إيجاد حالة من النفور بين التيارين.

واستمر هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية إذ تراجع الدور البريطاني على المستوى الدولي ليحل محله الدور الأمريكي الذي لم يتراجع عن موقفه المعارض للتيار القومي العربي مع محاولة التخفيف عن النخب الحاكمة المؤيدة للسياسة الأمريكية في المنطقة أو الحليفة لها من خلال المناداة بإعادة بناء الدولة على أسس جديدة دينية أو ديمقراطية أو مؤسسية، وكان الصدام الأول بين التيار القومي المتمثل بقيادة جمال عبد الناصر والولايات المتحدة واستمر عدم التوافق بين التيار

القومي والسياسة الأمريكية في المنطقة حتى وصل إلى حالة الصدام العسكري المباشر كما حصل مع العراق وليبيا، بالرغم من المحاولات التي بذلت لفتح الحوار وإيجاد المسالك التي تؤدي إلى تخفيف الصدام، ولكن هذه المحاولات لم تؤد إلى التوصل إلى نظرة مشتركة تكون أساساً صلباً لتطوير العلاقات بين التيار القومي والولايات المتحدة كما حصل مع سوريا[1].

والآن نسأل ماذا قدمت حركة القومية العربية منذ نشأتها وحتى الآن إلى النظام العربي والأمن العربي؟ وهل استطاعت أن تحقق جزءاً أو كل أهدافها؟ وما هو واقعها الحالي؟ وهل تستطيع ان تواكب التطورات السريعة والمذهلة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية؟.

هذه الأسئلة وغيرها ما زالت تشغل الكثير من الباحثين من مختلف الاتجاهات الفكرية على الساحة العربية، وما سنطرحه في السطور القادمة ما هو إلا محاولة لإلقاء الضوء على واقع الحركة القومية العربية واستقراء بعض ملامحها المستقبلية وعلاقتها بالأمن العربي مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب التي قد لا نتمكن من إدراجها في بحثنا هذا.

لقد كان لحركة القومية العربية فعلها وتأثيرها الكبير على مسار النظام العربي وأمنه وربما كان لهذا الفعل الكثير من التشعبات والتعقيدات نظراً للفترة الزمنية الطويلة نسبياً لعمل هذه الحركة سواءً على المستوى الشعبي أو على مستوى القيادات العربية الحاكمة التي اتخذت من القومية العربية منهاجاً للحكم ولعقود طويلة.

ولا يمكن إغفال أنّ حركة القومية العربية قد استطاعت حشد الجماهير العربية لصد الأخطار الخارجية ولفترات وبنسب متفاوتة وخصوصاً خلال عقدي الخمسينات والستينات، فكانت الوقفة العربية الشاملة ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وإمداد ثورة التحرر الجزائرية بكل ما يلزم لنجاحها، ومواجهة تهويد القدس، وتجلى الفعل القومي العربي بأفضل صورة خلال حرب عام ١٩٧٣.

---

(١) مطر، جميل، (نحو تأسيس نظام أمني عربي)، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٨٠.

وربما كان للظروف الدولية والإقليمية والمحلية دور في هذا النجاح، فقد كان الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية رافدا قويا في هذا الاتجاه، مع خلو الساحة العربية من أي حركات سياسية يمكن أن تنافس حركة القومية العربية، وكانت مصر الناصرية، والعراق وسوريا البعثيين، هم النماذج الواضحة لمنهج حركة القومية العربية.

ومع حلول عقد الثمانينات أخذت الصورة العربية وصورة حركة القومية العربية بالتغيير، فمصر تم عزلها عن الوطن العربي وعن الحركة بالذات بعد اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل وفك تحالفها مع الاتحاد السوفييتي، والعراق دخل في حرب شرسة مع إيران، وسوريا رمت بثقلها في لبنان، وانشغلت بالحرب الأهلية اللبنانية التي تفاقمت بدخول إسرائيل إلى بيروت عام ١٩٨٢، ناهيك عن الخلافات داخل حركة القومية العربية نفسها والتي كانت مصدرا مهما من مصادر ضعف الحركة وخصوصا بين البعثيين والناصريين أو بين البعثيين أنفسهم.

وبدأ فعل الحركة بالتراجع سواء في حشد الجماهير أو في مواجهة الأخطار الخارجية المتعاظمة.

وجاء عقد التسعينات ليكشف عن الضعف الحقيقي الذي وصلت إليه الحركة ورموزها، فكان الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وما تلاه من عجز النظام العربي في حل هذه الأزمة واستدعاء القوات الأجنبية من قبل أطراف عربية رئيسية وشاركت في ضرب العراق.

المبحث الثالث

اتفاقيات السلام وتأثيرها على مستقبل الأمن القومي العربي

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا في إطار العمل من أجل تحقيق مطامعها في المنطقة العربية بإرساء أسس الوطن القومي لليهود في فلسطين وجاء المفهوم الصهيوني ليتلاءم مع الأطماع الجغرافية التوسعية في الأراضي المجاورة لفلسطين وموارد المياه العربية[١].

ومنذ ذلك الوقت ترسخ في وعي اليهود فكرة الشعب المختار وإيمانهم بأنهم جنس متفوق، وأن لهم مصيراً تاريخياً خاصاً وعليهم تأدية رسالة حضارية فريدة. وبالسياق نفسه فإنهم يدعون أن الرب حذرهم من مخالطة شعوب الأرض أو مصائرها أو الاندماج فيها، وأنهم يؤلفون القوة العالمية السرية وغايتهم الوصول إلى التسلط على العالم. من هنا فإنهم في حالة حرب دائمة مع كل أمم الأرض. ويتصورون أنفسهم دائماً أنهم الضحايا وأن أرضهم الموعودة هي من النيل إلى الفرات وهي صلب العقيدة الصهيونية وجوهرها وكل تنازل هو خيانة وينظرون إلى جيرانهم من منظور الحقوق المطلقة والمقدسة الواردة في التوراة والتلمود.

إن اليهود على مر العصور وحتى الآن يمثلون كتلة بشرية شاذة قامت على الانفراد والابتداع وأبت الانصهار في أية بوتقة حضارية عاشت فيها أو احتكت بها[٢].

لم تكن فلسطين في ذلك الوقت قد عرف لها حدود سياسية أو دولية متعارف عليها لذلك قامت الصهيونية برسم حدود الدولة التي وعدوا بإنشائها لتشمل شرق الأردن ومنابع نهر الأردن والليطاني وثلوج جبل الشيخ. وبدأت الصهيونية عملياً بمطالبة الدول الكبرى في ذلك الوقت بتنفيذ وعودها في إنشاء الدولة الصهيونية على الأراضي التي حددتها. وهكذا كان وعد بلفور.

---

(١) حنوش، زكي، (العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت اتفاقيات السلام أم أخفقت؟)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول، ١٩٩٣، ص ٤٧.

(٢) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٤١.

وجاء عام ١٩٤٨ ليعلن قيام دولة إسرائيل على جـزء مـن الأراضـي الـتي اسـتهدفها المشروع الصهيوني قبل هذا التاريخ ولم تقف الأطمـاع الإسرائيلية عنـد هـذا الحـد، بـل اسـتمرت في تنفيـذ مخططاتها السابقة في الاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية والسيطرة المباشـرة علـى أهـم المـوارد المائية في المنطقة[١].

ومنذ عام ١٩٤٨ عملت إسرائيل وضمن استراتيجيتها في المنطقة علـى تطبيـق سياسـة خاصـة تجاه مصر باعتبارها مجرد العثرة الوحيدة في طريق تنفيذ مخططاتها التوسـعية في المنطقـة مـع عـدم إغفال الاستفادة مـن خـاصتين تتمتـع بـهما مصـر وهمـا قنـاة السـويس ونـهر النيـل، وقـد أدركـت الصهيونية منذ البداية ضرورة عـزل مصـر عـن العـالم العربـي بسـبب تفوقـها البشـري والاقتصـادي والجيوسياسي ودورها السياسي والفكري لتتمكن من تطبيق مخططاتها الاستيطانية.

وحتى الجزيرة العربيـة لم تسـتثن مـن المخططـات الصهيونيـة، وكـانت المطالبـة بـأن تكـون الجزيرة العربية ضعيفة ومشتتة ومقسمة إلى عدد من الإمارات الصغيرة الواقعة تحت سيادتهم بشكل مباشر أو غير مباشر[٢].

وهكذا بدأت إسرائيل بعد قيامها واعتراف الدول العظمى بها وقبولها عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت باستكمال تنفيذ المخططات الصهيونية. فقامت عام ١٩٥٦ بالعدوان على مصر مع بريطانيا وفرنسا وما سمي وقتها بالعدوان الثلاثي، وقد حققت بعض المكاسب علـى أرض الواقـع إلا أن الظروف الدولية في ذلك الوقت لم تمكنها من الاحتفاظ بمـا كسـبت. وجـاء عـام ١٩٦٧ لتتمكـن إسرائيل من تنفيذ الجزء الأكبر من مخططاتها التوسعية باستيلائها على الضفة الغربية لنـهر الأردن التي كانت جزءاً من الأراضي الأردنية ليصبح نهر الأردن تحت سيطرتها وكذلك احتلـت مرتفعـات الجولان السورية واحتلت شبه جزيرة سيناء وأشرفت على قنـاة السـويس، وفي عـام ١٩٦٨ حـاولت استكمال سيطرتها على باقي الأراضي العربية الموضوعة ضمـن مخططاتـها، فكـانت معركـة الكرامـة التي خاضها الجيش الأردني ليمنع إسرائيل من تنفيذ أهدافه.

---

(١) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٤٨.

(٢) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٤٨.

ومع تنامي الخطر الصهيوني على الوجود العربي والضغط الشعبي العربي في مواجهة هذه الأخطار جاءت حرب عام ١٩٧٣ ليستعيد العرب من خلالها جزءاً من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل إلا أنها لم تتراجع عن تنفيذ مخططاتها، وجاءت الفرصة الذهبية لها لعزل مصر عندما قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس المحتلة عام ١٩٧٧ ووقّع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

يرى البعض أن حرب عام ١٩٧٣ كانت بداية عهد المفاوضات ونهاية الحروب مع إسرائيل (الحروب المنظمة بين الجيوش). لقد أبدى العرب في تلك الحرب مستوى رفيعاً من التضامن والتنسيق والتخطيط المتوازي وربما المشترك. كما ابدوا روحاً قتالية عالية وتحرروا من شعور العجز والفشل في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ وقد اعتبرت هذه الحرب رداً كافياً على الحروب التي سبقتها، واستجمع العرب فيها ما يكفي من القوة والجدارة، وبدا أن توازناً قد بدات ممكناً بين الطرفين العربي ـ الإسرائيلي "وقد بدأ التفاوض بالفعل قبل أن تصمت المدافع، بل أن التفاوض بدا ضرورياً لإسكات المدافع بصورة تسمح للتفاوض نفسه أن يستمر، وتوالت فعلاً الخطوات الكيسنجرية في الكيلو متر ١٠١، ثم انتهت باتفاق سيناء الأول، ومن ثم تحرير القنيطرة وبالتالي اتفاقية سيناء الثانية الموقعة بعد حوالي سنتين بعد انتهاء الحرب نفسها"[1].

ويدعم أصحاب هذا الرأي موقفهم من خلال التحول الذي أقدم عليه الرئيس أنور السادات بالانفتاح على الولايات المتحدة، وزيارته للقدس وتوقيعه فيما بعد على اتفاقيات كامب ديفيد التي أخرجت مصر فعلاً من منطقة الحرب بالرغم من محاولات إحياء الجبهة الشرقية والتي لم يكتب لها النجاح بعد تحييد مصر من المعادلة العسكرية.

بعد ذلك بدأ واضحاً أن حرباً جديدة بين العرب وإسرائيل هي غير محتملة وغير واقعية وليست متاحة، فالعرب ما كانوا قادرين على خوضها ولا حتى التهديد باعلانها خصوصاً بعد تحييد مصر، وانشغال العراق في حرب شرسة مع إيران وبعد أن قرر قادة الخليج غداة اغتيال الملك فيصل أن لا مزج بين النفط والسياسة.

---

(١) سلامة، غسان، "العرب، إسرائيل، أمريكا والمفاوضات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٢، حزيران، ١٩٩٣، ص ٥.

أما إسرائيل فهي الأخرى لم تكن راغبة في الحرب ويعزى ذلك إلى أنها كانت مستفيدة من الوضع القائم، فالقدس قد تم ضمها وكذلك الجولان، والاستيطان في الأراضي المحتلة مستمر، بل أنها دعمت أمنها وقامت بتثبيت الأمر الواقع بتنفيذ بعض الإجراءات من خلال حرب المفاعل النووي العراقي، واغتيال قادة المقاومة الفلسطينية، وضرب الصواريخ السورية في البقاع، وإنشاء حزام أمني في جنوب لبنان، ومضاعفة قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية[1].

ومع انعدام القدرة عند العرب على الحرب، وانعدام الرغبة فيها لدى إسرائيل، قامت الولايات المتحدة بتكريس هذا الوضع بتثبيت العجز العربي من خلال دعم إسرائيل تكنولوجياً وعسكرياً مع الضغط على العرب وأصدقائها لمنعهم من اللحاق بالتفوق الإسرائيلي، وتدعيم عدم الرغبة الإسرائيلية من خلال المساعدات وتأكيد حيادية مصر والتغاضي عن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتحسين موقعها في المنطقة دون المساس بجوهر الأمر الواقع ولم تكن الولايات المتحدة تتحرك إلا عندما كانت تشعر بأن أحد طرفي النزاع قادر على أي عمل قد يغير من حالة "الاستقرار" النسبي الذي كان عليه وضع الصراع.

هذه هي صورة واقع المنطقة التي سبقت عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. أما على المستوى الدولي فيبدو أن الولايات المتحدة استفادت من الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق الخطوة الأولى في انتصارها في الحرب الباردة، إذ تمكنت من تطويق الاتحاد السوفيتي على حدوده الجنوبية، وفيما كانت موسكو نشطة وفعالة في عدد من الساحات الدولية في مواجهة الولايات المتحدة، كان وضعها يتدهور بسرعة في المنطقة الممتدة من "مراكش إلى بنغلادش" فتفردت أمريكا برعاية اتفاقيات كامب ديفيد وعقدت مع إسرائيل اتفاق تعاون أدخل الأخيرة في صلب معادلة الشرق والغرب، وحيّدت النفط عن السياسة واستغلت التدخل السوفيتي في أفغانستان بأن دفعت القوى العربية المؤيدة للولايات المتحدة لنصرة المجاهدين الأفغان.

من ناحية أخرى بدأت الولايات المتحدة بالتدخل العسكري المباشر في المنطقة العربية بعد أن كانت عازفة عن التدخل فيها، وتمّ ذلك دون رد فعل يذكر لأمن أهل المنطقة أنفسهم ولا من القطب السوفيتي. وكان العزوف الأمريكي مرده إلى احتدام الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي والوزن

---

(١) سلامة، غسان، نفس المصدر، ص ٦.

الأوروبي وبالأخص الدور الذي كان يلعبه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وخصوصاً إسرائيل والتي كانت إلى حد ما قادرة على حماية مصالح الولايات المتحدة وتجلّت أعنف التدخلات الأمريكية وأوسعها خلال أزمة الخليج عام ١٩٩١.

إن البحث في ماهية الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتحول نحو السعي لتحقيق السلام في المنطقة يستدعي منا فهماً واسعاً وعميقاً للظروف والمعطيات على الصعيدين الدولي والعربي وخصوصاً في الفترة التي سبقت انطلاقة المسيرة السلمية والتداعيات التي حصلت خلالها.

فعلى الصعيد الدولي كانت أهم السمات التي برزت هي[١]:

١. تحول النظام العالمي من حالة ثنائية القطبية إلى حالة أحادية القطبية وخسارة العرب المساندة التي كانوا يحظون بها من الاتحاد السوفيتي وبذلك فقد ضاع خيار تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل.

٢. لقد آلت صدارة القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ وأحكمت سيطرتها على منابع النفط وأمواله العربية وفرضت وصايتها على أمن دول الخليج وتراجعت قوى أخرى في العالم مثل اليابان وأوروبا عن إمكانية المنافسة وبذلك ضاقت مساحة المناورة أمام العرب.

٣. اتخذت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة أداة طبيعية لفرض سياستها وانتهجت سياسة المكيالين في الوقت الذي كانت تؤكد فيه احترام الشرعية الدولية واحترام حقوق الشعوب في تقرير المصير وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية والسلمية، من خلال طرحها لقيم النظام العالمي الجديد.

٤. طرحت الولايات المتحدة وفرضت بالتعاون مع حلفائها ما يسمى بسياسة الحد من التسلح وسياسة التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان للتقليل من فرص الحروب في المناطق المعرضة للنزاعات، فكان أن منعت بعض الدول العربية التي من الممكن أن تشكل خطراً على إسرائيل من التزود بالسلاح المتطور بينما تدفق السلاح على إسرائيل وعلى بعض الدول العربية التي ترى فيها راعية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وتم إقرار حق التدخل لحماية حقوق الإنسان للتدخل الأمريكي المباشر في عدد من المناطق أهمها شمال العراق والصومال.

---

(١) إسماعيل، محمد زكريا، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون أول، ١٩٩٤، ص ٢٦ــ٣٠.

٥. بروز تجمعات اقتصادية ذات قدرة استيعابية كبيرة وقدرة اقتصادية هائلة وفي نفس الوقت تم تشكيل ما يسمى بمنطقة التجارة العالمية بدلا من (الغات GATT)، هذا الوضع طرح خيارات وتحديات صعبة على الدول الأخرى غير المنضوية تحت أي تجمع اقتصادي، وإضافة إلى الإجحاف الذي لحق بدول الجنوب الفقيرة لصالح دول الشمال المتقدمة.

٦. ثورة الاتصالات والمواصلات والإنجازات الهائلة في علم المعلوماتية والثقافة الراقية والثورة التحويلية كل ذلك فتح الباب أمام العالم لولوج الثورة الصناعية الثالثة وبروز ظاهرة عالمية الأحداث الاقتصادية والاجتماعية.

أما على الصعيد العربي فقد برزت أهم السمات من خلال ما يلي[1]:

١. تحييد مصر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بانفرادها بالصلح مع إسرائيل وتوقيع معاهدة كامب ديفيد التي حظرت على مصر الاشتراك في أية أعمال عسكرية ضد إسرائيل.

٢. تفاقم النزاعات العربية ـ العربية ووصولها إلى حد الصدام العسكري المسلح وكانت الضربة العنيفة للنظام العربي هي دخول القوات العراقية الكويت مما أدى إلى تعميق الانقسامات العربية ونقل الشعور بالعداوة إلى الشعوب العربية نفسها.

٣. الآثار السلبية الضخمة على اقتصاديات الدول العربية وخصوصا النفطية منها بسبب تحملها الأعباء المالية المترتبة على استقدام القوات الأجنبية إلى الأراضي العربية.

٤. خروج العراق (وربما لفترة طويلة مقبلة) من المعادلة الإقليمية أو العربية بسبب الدمار الذي لحق به نتيجة الحرب التي شنتها دول التحالف ضده والحصار الكامل المفروض عليه ووقوف نظامه عاجزا عن الرجوع إلى الصف العربي أو التفاعل الدولي.

٥. إن النظام المؤسسي العربي المتمثل بجامعة الدول العربية ومؤسساتها المتفرعة عنها لم يكن له أثر في إمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة أو الوحدة الاقتصادية العربية، وما دام أن التقدم لم يتحقق في المجال الاقتصادي فمن المنطقي ألا يتحقق في المجال السياسي في الوقت الذي جرى فيه تغليب السياسات القطرية على التوجهات القومية العربية.

٦. الأوضاع الداخلية لعدد من الأقطار العربية تتسم بالتردي فالحرب الأهلية في الجزائر والسودان مستمرة، ومصر في صدام مسلح شبه يومي مع الجماعات الإسلامية وليبيا شملها الحصار الغربي.

---

(١) إسماعيل، محمد زكريا، نفس المصدر، ص ٣٣ـ٣٥.

ومما لا شك فيه أن أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي كانوا مهيأين أكثر من أي وقت مضى لعقد التسويات السلمية، هذا التهيؤ لم يكن طارئاً كما يرى البعض بل إنه عاصر نشأة الصراع بدرجات وأشكال مختلفة وتطور صعوداً وهبوطاً مع تطور الأحداث في المنطقة ويرى هؤلاء أن السلام الذي دعت إليه إسرائيل كان دائماً مرادفاً لتسوية مشكلات وضع قائم في حينه وليس إنهاء الصراع. أما العرب فقد تردد بعضهم إزاء تحديد مصدر الصراع فالحديث العربي عن سلام عادل وشامل لم يتم وفق إجماع عربي على إزالة مصدر الصراع (أي تفكيك دولة إسرائيل) وانتهزت إسرائيل هذا التردد وغرست الشعور لدى بعض العرب بالذنب لمحاولتهم منع قيام دولة إسرائيل وتبسيط اندلاع الصراع، ثم تكرر الشيء نفسه في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣، "المهم لدى إسرائيل أن يبتعد الصراع قدر الإمكان عن مصادره الأولية. بحيث يبدأ بالتفاوض دائماً عند أحدث نقطة في الزمان وأبعد نقطة في المكان"[١].

إنّ سعي أطراف الصراع للتوصل إلى تسويات لم يكن على نفس الدرجة من الحماس إذ كانت تحدث تطورات تدفع دولاً عربية إلى الفتور في سعيها لتحقيق التسويات ـ لتعود بعدها في ظل تطورات أخرى تبحث عن وسط مشجع لعملية التسوية.

وإسرائيل في نفس الوقت لم تكن لديها الرغبة المتواصلة في السعي للتسويات بل ترى أنّ الأساس هو تعظيم قوتها التفاوضية، لقد اعتبرت إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا في فترة من الفترات النظام الأمني الذي كان سائداً، كافياً لمنع نشوب حرب أو أعمال عنف واسعة. "لذلك كان يمكن أن تكتفي جميع الأطراف بالنظام الأمني الذي ساد بين مصر وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ وبين الأردن وإسرائيل بالتفاهم الضمني في أعقاب حرب ١٩٦٧ لولا تطورات متعددة حدثت في المنطقة وفي العالم أدت إلى شعور هذه الدول واحدة بعد الأخرى، وبدرجات متفاوتة بالحاجة إلى رفع مستويات التسوية"[٢].

لقد توصلت أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى عدد من القناعات دفعت بهم إلى رفع وتيرة السعي نحو التسوية السلمية لهذا الصراع وأهمها[٣]:

---

(١) مطر، جميل، "مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، نظرة عامة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، شباط ١٩٩٦، ص ٥٧.

(٢) مطر، نفس المصدر، ص ٥٧.

(٣) مطر، نفس المصدر، ص ٥٨.

١. اقتناع أطراف الصراع بأن أية أعمال عسكرية جديدة سواء كانت حروباً منظمة أم غيرها، لن تأتي بمكاسب تستحق تكلفة الحرب المباشرة المادية أو البشرية.
٢. اقتناع أطراف الصراع بأنّ درجة أعلى من التسوية قد تعود بمكاسب من النوع الذي فشلت الحروب أو الاشتباكات العسكرية أو التسوية العسكرية أو التسوية القائمة أو التفاهم الضمني في الحصول عليها، وهي مكاسب باهظة التكاليف إذا تحققت عن طريق أعمال عسكرية.
٣. تغير نوعي في درجة التماسك الوطني أو الداخلي في أطراف الصراع، وهو الجو الذي يمكن أن يفرض على السياسيين اتخاذ قرارات خطيرة من الصراع ليس بهدف تحقيق مكاسب بقدر ما يكون الهدف النهائي مسألة داخلية أو خارجية (كالمعونات الخارجية) لا علاقة لها مباشرة بالصراع. كما حدث في مصر في بداية عام ١٩٧٧، وفي إسرائيل في أعقاب غزو لبنان عام ١٩٨٢، وداخل الحركة الفلسطينية عند نهاية الانتفاضة.
٤. حدوث تغيرات جذرية في البيئة الخارجية للصراع يجعل من الصعوبة بمكان أن تستمر أطراف الصراع في ممارسة العنف المتبادل كوسيلة لتحقيق أهدافها في الصراع.
٥. عدم شمولية التسوية، يجعل احتمال حدوث فراغ يؤدي إلى اشتعال عنف أشد وأوسع يصعب تطويقه، فكان للانتفاضة الفلسطينية دور رئيسي في انطلاقة التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين.

على هذه الأرضية المتمثلة بالسمات المميزة للواقع الدولي والعربي ولقناعات طرفي الصراع وعلى الخليفة المتعلقة بنجاح أمريكي لتثبيت معادلة انعدام القدرة (لدى العرب) وانعدام الرغبة (لدى إسرائيل) على خوض الحرب، وانتصار مذهل لأمريكا في حرب باردة خلت الساحة الشرق أوسطية بعدها لصالح الغرب، وأصبح هناك استعداد أمريكي واضح للتدخل العسكري المباشر في المنطقة، كل هذا قاد إلى افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية[1].

لقد عقد مؤتمر مدريد وفق مبادرة سلام أمريكية لفض النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق مسارين للمفاوضات، واحد ثنائي تشارك فيه كل من سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات منفصلة مع إسرائيل، وآخر متعدد الأطراف يشارك فيه إلى جانب إسرائيل

---

(١) سلامة، غسان، مصدر سابق، ص ٨.

مع البلدان العربية كلها تقريباً (باستثناء العراق) عدد من الدول الغربية وفي طليعتها أمريكا واليابان وكندا وفرنسا وانكلترا ومجموعة من الدول الأوروبية الأخرى[١].

وتبع عقد المؤتمر في مدريد إحدى عشرة دورة مفاوضات ثنائية من دون تحقيق أي تقدم يذكر، كانت الأطراف العربية خلالها تنسق أعمالها بمستوى معقول إلى أن حدثت مفاجأة اتفاق أوسلو حول مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٨ التي أفضت إليها مفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دون علم سوريا ولبنان والأردن، فوضع ذلك حداً لعملية التنسيق العربي وتبع ذلك توقيع اتفاق واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وتوقيع الاتفاق حول تفاصيل تنفيذ اتفاقية أوسلو في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٩، ثم كان قبول الأردن الدخول في مفاوضات منفصلة مع إسرائيل تجري في موقع على الحدود بينهما...وصدور إعلان رسمي عن إنهاء حالة الحرب بين الجانبين بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥[٢].

وفي ١٩٩٤/١٠/٢٦ وقعت الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل في وادي عربة بحضور الرئيس الأمريكي وهي المعاهدة الثانية بين دولة عربية وإسرائيل بعد معاهدة كامب ديفيد لكنها الأولى التي توقع على أرض عربية.

لقد اعتبرت الاتفاقيات المنفردة التي تمت بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية سواء كانت اتفاقيات سلام أو إعلان مبادئ أو غيرها ذات آثار سلبية جسيمة على مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعلى التضامن العربي وزادت من الانكشاف الأمني لجميع الأقطار العربية دون استثناء.

أما فيما يتعلق بالمسارين السوري ـ الإسرائيلي واللبناني ـ الإسرائيلي فإنهما لم يحرزا أي تقدم يذكر وتم تجميدهما بشكل غير رسمي على أثر اتفاقية أوسلو واتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل. وقد امتنعت سوريا ولبنان عن الاستمرار في المفاوضات متعددة الأطراف بالرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الدولتين، لقد أفرز الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الكثير من الآراء

---

(١) إسماعيل، محمد زكريا، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون أول، ١٩٩٤، ص ٣٤.

(٢) إسماعيل، محمد زكريا، نفس المصدر، ص ٣٥.

والمواقف على مختلف المستويات الرسمية والشعبية داخل البيت الفلسطيني والعربي والإقليمي، وتراوحت هذه الآراء بين الموافق والرافض والمراقب للأحداث.

ويستند المؤيدون للاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية على بعض الحقائق هي[١]:

١. تحلل بعض الأنظمة العربية من التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية في أعقاب موقف منظمة التحرير الفلسطينية خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وبالتالي أضحى المجال أمام منظمة التحرير الفلسطينية ضيقاً جداً.

٢. الأزمة المالية الكبيرة التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد موقفها من حرب الخليج.

٣. تضييق الخناق على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى العمل الفلسطيني من قبل بعض الأنظمة العربية الرئيسة.

٤. انتهاء شعارات التحرير التي كانت ترفعها بعض الدول العربية بعدما انهار الصف العربي بعد حرب الخليج.

٥. افتقاد المنظمة للدعم الكبير الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية.

٦. المعاناة الكبيرة التي كان يواجهها الشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة وخصوصاً في ظل استمرار الانتفاضة والضغط الاقتصادي الذي كانت توجهه إسرائيل لهم وفي نفس الوقت تقلص الدعم المالي العربي للانتفاضة شيئاً فشيئاً.

٧. اتخاذ إسرائيل المبادرة بالتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الضغط الكبير الذي شكلته الانتفاضة الفلسطينية والتي تحولت إلى حرب شبه يومية مكلفة لإسرائيل.

٨. حاجة أمريكا إلى فترة هدوء في المنطقة، لأن الاستقرار مصلحة أمريكية.

٩. إن الاستقرار في المنطقة والذي أساسه وضع صيغة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيدفع الأطراف الدولية إلى دعم اقتصاديات دول المنطقة.

أما المعارضون للاتفاق الفلسطيني مع إسرائيل ضمن الصيغ التي طرحت فإنهم يبنون موقفهم على جملة من النتائج المتوقعة لهذا الاتفاق أبرزها[٢]:

---

(١) مجموعة باحثين، "ندوة الأمن العربي والتحديات الراهنة"، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ط١، باريس، ١٩٩٦، ص ٥٨ـ٦١.

(٢) مجموعة باحثين، نفس المصدر، ص ٦١ـ٦٦.

١. أن الفلسطينيين بهذه الاتفاقيات سيقومون بحماية إسرائيل نيابة عنها.

٢. أن الخطاب الحضاري الذي تستخدمه إسرائيل في وضع الاتفاقيات ينطلق من رؤية صهيونية وتعرف ماذا تفعل بتفكير استراتيجي بينما أزمة العرب والفلسطينيين هي في غياب هذه الرؤية، فمن وراء إسرائيل الغرب كله والحضارة المسيحية (الغربية) ـ اليهودية. أما العرب فلم يدركوا بعد مقدار ما يرتكبونه من خطأ حين يتجاهلون خلفيتهم الحضارية الإسلامية.

٣. إن الاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل جاء في ظل مستوى عال من الاختلال في علاقات القوة لصالح الصهيونية بعد أن جردت القضية الفلسطينية من بعدها القومي على أثر انكسار حركة القومية العربية وتوابعها.

٤. إنّ إسرائيل تعيش أزمة اقتصادية وجاء الهدف الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية من أجل الانفتاح على المنطقة العربية التي تهدف إسرائيل من ورائها إلى ممارسة دور اقتصادي إقليمي على المستوى العربي والإسلامي والافريقي، وهذا يعني طمس الهوية العربية للمنطقة وتفعيل الاقتصاد الإسرائيلي الذي يتمتع بمزايا تفوق الاقتصاد العربي.

٥. عندما بدأت مسيرة السلام طرحت على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام "والذي قبل الفلسطينيون فيه الجلوس مع الإسرائيليين انطلاقاً من هذا المبدأ. والإسرائيليون في عهد حزب العمل برئاسة اسحاق رابين قبلوا بهذا المبدأ ولو ضمنياً، ولكن بعد أن تغيرت الحكومة في إسرائيل واستلم حزب الليكود زمام السلطة بزعامة بنيامين نيتنياهو الذي رفض المبدأ بشكل قاطع تغير طرحهم من مبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى مبدأ "الأمن مقابل السلام" "أو السلام مقابل السلام" وهو مبدأ يضيع الحقوق العربية والفلسطينية من بين يد العرب.

٦. إن البند الأول من الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني نص على فترة انتقالية تمتد على مدى خمس سنوات قبل الوصول إلى الحل النهائي وهذا يعني أن منظمة التحرير منحت إسرائيل الحق في أن تخالف القانون الدولي لمدة خمس سنوات، وأنه اعتراف بأن ما فعلته إسرائيل في الماضي كان بصورة غير شرعية أو مشروعا.

وكانت الولايات المتحدة هي التي دعت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام وهي التي رعت جميع الاتفاقيات بين الأطراف العربية وإسرائيل وهي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية السلام في المنطقة ومرد ذلك إلى أن الولايات المتحدة قد دعمت وما زالت تدعم إسرائيل بشكل كبير ومتصاعد حتى الآن. وهذا هو الخط الثابت والمشترك الذي التزمته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ترومان وحتى

كلنتون، ولقد كان للدوائر اليهودية الأمريكية الفعل الأقوى في توجيه هذه السياسة، وفي نفس الوقت كانت القناعة لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأنّ إسرائيل المتنامية هي رصيد كبير واستثمار رابح لأمريكا في الشرق الأوسط، ولم يبخل أي رئيس أمريكي بتوفير الحماية والدعم الكاملين لها.

ويرى البعض أن حرب الخليج عام ١٩٩١ والتي أعقبها انتصار الولايات المتحدة رسمياً في الحرب الباردة هي التي ولدت مؤتمر مدريد هذا المؤتمر الذي رسخ مفهوم أو نظرية الواقعية الجديدة ومن ثم كانت مقولة أن أي مكاسب على الأرض الفلسطينية تنتزع من إسرائيل هو مكسب ثمين، لذلك بدأت أمريكا تفرض قاموساً جديداً على المنطقة لم يعد فيه مكان لكلمة عروبة أو وطن عربي بل حلّت مكانه مفردات جديدة مثل الشرق الأوسط، وساءت الطروحات الاقتصادية ـ التنموية الشرق أوسطية وكانت وما زالت السياسة الأمريكية تركز على تعميق منطق الاستفراد والحيلولة دون حصول أي لون من ألوان التنسيق بين أطراف الجانب العربي، لأن ذلك يتناقض مع مبدأ فردية المفاوضات التي أرادتها إسرائيل واستثمرتها بمساعدة "الراعي" الأمريكي[١].

لقد انطلقت المسيرة إلى واشنطن وعواصم العالم الأخرى في جولات متتالية سبقتها كل مرة تساؤلات حول جدوى الحضور، وفائدة المتابعة، لكن هندسة التفاوض التي رسمتها الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل أو بالعكس كانت مبنية بصورة محكمة تمنع أي تصرف "غير عقلاني". ومن أهم عناصر تلك الهندسة ثلاثة أمور:

الأولى: أنها خططت بطريقة تجعل من يخرج عن المسيرة يخسر بالضرورة.

الثاني: أنها جعلت موافقة الأطراف المعنية مرتبطة بضمانات خطية مختلفة وغير سرية وغير متناقضة قدمتها واشنطن قبل مدريد إلى كل الأطراف المعنية.

الثالث: هو إقامة وضع يجعل الخيار دائماً بين الاستمرار في المسيرة كما هي جارية وبين العدم[٢].

لقد تعددت التطورات المطروحة التي تنظر إلى العملية السلمية من زوايا مختلفة، فالتصور الأول ينطلق من منظور اقتصادي، ويبنى هذا التصور على ما يسمى "باقتصاديات السلام في ظل

---

(١) مقصود، كلوفيس، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، أيار ١٩٩٦، ص ٦٢ـ٦٦.

(٢) سلامة، غسان، مصدر سابق، ص ١٠.

الحكم الذاتي" وعلى الآثار الإيجابية المحتملة والمتوقعة للسلام في الاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات دول المنطقة ولكافة القطاعات.

إلا أن المعارضين لهذا التصور يطرحون عدداً من الأسئلة هي[١]:

١. هل المشكلة اقتصادية فقط (أم ثقافية أيديولوجية قومية حضارية)؟.
٢. هل الشعب الذي لم يعبئ موارده خلال نصف قرن وهو في حالة مواجهة، هل سيعبئها بعد انتهاء المواجهة مثلاً؟ ولماذا لا يبادر إلى تعبئتها منذ الآن وإن جاءت متأخرة ومخططات إسرائيل مكشوفة ومعروفة للجميع.
٣. السلام سيساهم في الازدهار (صحيح) ولكن بشرط أن يرافق ويتداخل مع مساهمة المجتمع المدني في القرار السياسي عبر الديمقراطية، هل هناك مجتمع مدني عربي فعلاً؟

أما التصور الثاني فينظر إلى الموضوع من خلال ما يسمى بأحداث منطقة الشرق الأوسط التي تزخر بالتنوع والتناقض أكثر من غيرها من مناطق العالم إلى درجة أنها تحولت برمتها إلى نوع من الصراع العالمي المزمن، وتعاظمت الرغبة الدولية في حتمية إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وربما كانت حرب الخليج مبرراً مباشراً ولكن ليس وحيداً (إضافة إلى وجود الدوافع المشتركة) لقبول السلام لدى الطرفين وذلك كما يلي[٢]:

- وجود قناعة مشتركة لدى العرب والإسرائيلية في أنّ الحرب العربية ـ الإسرائيلية لم تحقق أهدافاً حاسمة وظل الخطر قائماً.
- ان الظروف الدولية الآن تساعد على طرح أفكار السلام العادل في المنطقة.
- ان الخيار العسكري أو الحل العسكري أصبح مكلفاً جداً، لا تقوى عليه دولة عربية منفردة أو حتى دولتان، ولن يقبل المجتمع الدولي تقديم مساعداته لشن الحرب، فحرب الخليج مقياس واضح الأبعاد.
- يضاف إلى ما سبق أن وقف سباق التسلح هو السمة المميزة لتحجيم القوة العسكرية وآلة الحرب بما يحقق موازين عسكرية متوازية تحد خيار الحرب.

---

(١) حنوش، زكي، مصدر سابق، ص ٥١ـ٥٢.

(٢) حنوش، زكي، مصدر سابق، ص ٥٣.

- لقد أصبح واضحا لدى العرب أن الوجـود الإسـرائيلي أمـر واقـع لا يمكـن رفضـه بـل يجـب التعايش معه والوصول إلى حلول سلمية تجنبا لأي تداعيات أمنية واقتصادية.
- كما أن أفضل استغلال للقوى البشرية العربية والإسرائيلية يكون من أجل التنمية وتنشيط آلـة الزراعة والصناعة وليس آلة الحرب.

وبالمقابل طرح البعض الأسئلة التالية لمواجهة هذا التصور:

- أية ظروف دولية هذه التي تساعد؟ ألم تكـن ظـروف مـا قبـل حـرب الخليـج أفضـل لصـالح العرب؟.
- هل صحيح أن هناك وقف تسلح أوقف سباق التسلح، وماذا عن الترسانة الإسرائيلية والتعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل؟
- وهل استخدم العرب كل ما لديـهم وكـل طاقاتـهم وكـل إمكاناتـهم وكـل ثرواتـهم، واتحـدوا وخططوا ولم يستطيعوا إنهاء الصراع لصالحهم؟

أما التصور الثالث فقد بـرز في أعقـاب حـرب الخليـج ومفـاده أن إسـرائيل خسـرت موقعـها الحيوي كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وأن على العرب استغلال هذا التصور لصالحهم، وقد استند أصحاب هذا التصور إلى جملة من التداعيـات الـتي بـرزت خـلال وفي أعقاب حرب الخليج ويمكن إجمالها بما يلي[1]:

- إن مـن أهـم العوامـل الـتي أدت إلى خسـارة إسـرائيل موقعـها التقليـدي علـى قائمـة أوليـات الاستراتيجية الأمريكيـة هـو انـهيار الاتحـاد السـوفيتي ودول حلـف وارسـو وانتـهاء الحـرب الباردة.
- إن الدور الذي لعبته إسرائيل أثناء حرب الخليج كان محدودا جدا إن لم يكـن غائبـا عسـكريا واستراتيجيا.
- توتر العلاقات العسكرية والاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية طيلة الأشهر التي تلـت انتـهاء حرب الخليج.

---

(١) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٥٤.

- تعالي الصيحات والكتابات في أمريكا حول ضرورة إعادة النظر في الأفضلية المطلقة لإسرائيل ليس بالنسبة إلى سياسة الخارجية الأمريكية فقط بل على حساب الأولويات الداخلية للشؤون الأمريكية.

كانت العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية قبل حرب الخليج تقوم على أساس أنها تعتمد على الآخرين وخاصة أمريكا لتلبية احتياجاتها، ولكن بعد حرب الخليج وإشراف أمريكا على مصالحها في الشرق الأوسط مباشرة دون وسيط أضعف وبدرجة كبيرة العقيدة الإسرائيلية وهذا أدى إلى دفع إسرائيل إلى مائدة المفاوضات.

لكن المعارضين لهذا التصور، وجدوا أن الكثير من التطورات وخصوصا في الفترة الأخيرة بعد تسلم حزب الليكود للسلطة في إسرائيل بزعامة بنيامين نيتنياهو تناقض معظم هذه التصورات من خلال الواقع الملموس والمتمثل بـ[1] :

- تراجع واشنطن عن تهمة إسرائيل بتسريب وتزويد أسرار ومعدات عسكرية أمريكية إلى دول أخرى.
- نفي تهمة إسرائيل بتهريب الثقافة المتقدمة المتعلقة بصواريخ باتريوت إلى الصين.
- استمرار التعاون العسكري الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي.
- تعويض إسرائيل عما لحقها من أضرار خلال حرب الخليج من قبل أمريكا.

التصور الرابع ينطلق من سؤال طرحه أصحاب هذا التصور وهو "ما العمل الآن، والظروف الدولية والواقع العربي على ما هما عليه".

لقد وجد العرب أن أمامهم خيارين[2]:

الأول: الاستمرار في استنزاف العرب وقضم أراضيهم وإرادتهم وثرواتهم على النحو الذي كان وما يزال منذ النكبة.

الثاني: الأخذ بالواقعية وانحرافاتها والدخول في مفاوضات السلام.

---

(١) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٥٧.

(٢) حنوش، زكي، نفس المصدر، ص ٥٨.

وكان الخيار الثاني هو الأفضل مع الأخذ بالمؤثرات والاعتبارات والحقائق التالية:

- ان المنطقة وخاصة العربية منها أصبحت في السلة الأمريكية.
- ان مصر مرتهنة بكامب ديفيد.
- لبنان أخذ منه أكثر مما بقي له.
- الأردن وقع الاتفاقية وانعزل عن عالمه العربي بعد حرب الخليج فغدا ضعيفا.
- المعسكر الاشتراكي شطب وانهار.
- ثورة إيران استنزفت وحجمت.
- ومنابع النفط ومستودعاته في الأرض العربية سيطرت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.
- تحطم البعد الاستراتيجي للجبهتين الشمالية والشرقية بتحطم العراق.
- سوريا تقف وحدها الآن أمام إسرائيل وأمريكا وعملية السلام متوقفة على المسار السوري الإسرائيلي.
- الخلافات العربية ـ العربية مستمرة ومتصاعدة.
- الخلافات الحدودية مستمرة أيضا.
- الخلافات المذهبية والعقائدية منتشرة هنا وهناك.
- حرب الخليج وآثارها دمرت نسيج الانتماء القومي لدى بعض العرب.

إن التصورات الأربعة السابقة إذا ما تم دمجها في إطار واحد فإنها ستعطينا صورة واضحة للأرضية الحقيقية لما قبل البدء بعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية وللظروف التي تخللت وما زالت هذه المسيرة وربما (إذا ما استمر هذا الواقع) سيمكننا من استشراف النتائج المتوقعة لها.

ومع كل التصورات المطروحة والأفكار المتداخلة لكل ما طرح حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمسيرة السلمية على امتداد الوطن العربي، ومع كل هذا التشعب والتشابك والتناقض في الأفكار والتصورات يمكن أن ندرك ملامح الصورة عما جرى ويجري على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ملخص الفصل الرابع

هناك عدة عوامل مؤثرة على مستقبل الأمن العربي وهي:

١. البعد الديني وأثره على مستقبل الأمن القومي العربي.
٢. البعد القومي وأثره على الأمن القومي العربي.
٣. اتفاقيات السلام وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

أما فيما يتعلق بالبعد الديني فيمكن النظر إليه من زاوية فترة الحكم العثماني وخاصة في أواخر عهد العثمانيين وما حملته من آثار سلبية خاصة فيما يتعلق بمجاز جمال باشا السفاح وقد بدأت تتبلور بعد هذه الفترة الصفة والنزعة الاستقلالية عن الدولة العثمانية والذي بدوره قاد إلى حالة من البعث العربي الجديد والذي قاده الشريف حسين بن علي إلى أن ظهرت الحركة الوهابية في السعودية وتنامي الشعور الديني في المنطقة أخذ يفرض نفسه منذ بداية القرن التاسع عشر بظهور الحركة السنوسية في المغرب العربي والمهدية في السودان.

واستمرت حركة اليقظة الاسلامية والتجديد بالظهور والتنامي وكانت النقلة النوعية على يد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٦) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) وكان هذا التيار الديني يدعو إلى:

- سلفية الدين.
- العقلانية الاسلامية.
- التجديد الذاتي.
- النظرة إلى الحضارة الغربية.

وبعد نكسة حزيران وفشل القارات القومية بدأت الحركات الاسلامية تنشط من جديد وتجلى ذلك في المؤتمر القومي ـ الاسلامي عام ١٩٩٤ بالقرارات التالية:

- تعاضد القوى الرافضة للهيمنة الغربية والاستسلام للمطامع الصهيونية.
- إن ما يواجه الأمة العربية والاسلامية هو ذروة الاستكبار العالمي والذي لا بد من مواجهته والتعامل معه بكل قوة وحزم.

- يرى الاسلاميون أن الحضارة الغربية ترفض بشكل مستمر الحضارة العربية والاسلامية.
- التعددية السياسية هي مبدأ مقبول من قبل الاسلاميين.

هناك تساؤل هل المطلوب في هذه المرحلة هو مساهمة الحركات الاسلامية الموجودة على الساحة العربية والاسلامية في الوقت الحاضر في الأمن القومي العربي أم أنها تسعى إلى أمن أوسع يشمل الرقعة الاسلامية جميعها.

أما فيما يتعلق بالبعد القومي وخاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية وانتهاء دور القوى العالمية القديمة وبروز القوتين العظميين وبداية الصراع العقائدي والمصلحي بينهما في ظل هذه التحولات اتخذت حركة القومية العربية منحى جديدا تمثل بظاهرة "تسلم الطبقات الاجتماعية المتوسطة زمام قيادة النضال القوي في المنطقة وذلك بعد فشل القيادات القديمة في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية المطلوبة وحسم الصراع ضد الاستعمار والصهيونية لصالح الجماهير الواسعة من شعوب الأمة العربية.

كذلك فهناك الحدثان البارزان في مجال تطور حركة القومية العربية هما نجاح الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والتي تلاها النمو المطرد للتيار الناصري، والحدث الآخر هو نشوء وتطور حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٧ على يد مشيل عفلق أن تطور الحركة لم يستند فقط إلى المطالبة بالاستقلال والوحدة وإنما امتد لينادي بثورة شاملة على الأوضاع السياسية والاجتماعية ورفع شعار الاشتراكية أو بالأحرى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي.

ويرى أصحاب التوجه القومي "إن الأمة العربية تعاني أزمة مستحكمة متعددة الأبعاد يأتي في مقدمتها المخاطر التي تهدد الاستقلال الوطني والاستقرار الاجتماعي لبلدانها ومآزق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومعاناة مراجعة ثقافتها القومية بين السلفية والتجديد ثم يبرز تساؤل يحمل في محواه الكثير من حيث ماذا قدمت حركة القومية العربية منذ نشأتها وحتى الآن إلى النظام العربي والأمن العربي؟ وهل استطاعت أن يحقق جزءا أو كل أهدافها؟ وما هو واقعها الحالي؟ وهل تستطيع أن تواكب التطورات السريعة والمذهلة على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية؟

والإجابة على ذلك ترتبط بمتغيرات حصلت يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

منذ عقد الثمانينات تغيرت الصورة العربية وصورة الحركة القومية العربية، حيث تم عزل مصر عن وطنها العربي بعد اتفاقات كامب ديفيد.

وفي عقد التسعينات ظهر العجز العربي جليا قبل أثناء وبعد احتلال العراق للكويت وما تلاه من عجز في حل هذه الأزمة واستدعاء القوات الأجنبية من قبل أطراف عربية رئيسة شاركت في ضرب العراق.

أما فيما يتعلق باتفاقات السلام، فيرى البعض أن حرب ١٩٧٣ كانت بداية عهد المفاوضات ونهاية الحروب مع اسرائيل (الحروب المنظمة)، كما كان مؤتمر مدريد أحد نتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والذي تشكل بموجبه النظام العالمي الجديد خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ثم جاءت توقيع معاهدة وادي عربة في ١٩٩٤/١٠/٢٦ بعد اتفاق أسلو بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٨.

وعليه فقد اعتبرت الاتفاقات المنفردة بين الدول العربية واسرائيل ذات آثار سلبية على الأمن القومي العربي وعلى مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لقد أصبح واضحا لدى العرب أن الوجود الاسرائيلي أمر واقع لا يمكن رفضه بل يجب التعايش معه والوصول إلى حلول سلمية تجنبا لأي تداعيات أمنية واقتصادية.

إن الظروف الدولية التي رافقت التغيير في النظام الدولي ساعدت على طرح أفكار السلام في المنطقة.

ان استنزاف الأرصدة العربية في حرب الخليج الثانية وعدم القدرة على الاستمرار ببرامج التسليح والوصول إلى حالة التوازن فرض سياسة الأمر الواقع وأمر لا جدى من الاستمرار بالمواجهة.

لقد شكلت اتفاقات السلام علامة بارزة في مسيرة العمل العربي المشترك بحيث أدت إلى تشرذم الأمة وانفراط عقدها وتمحورها حول ائتلافات ومحاور بعيدة عن وطنيتها وقيمها فوصلت حتى إلى أبعد من فطريتها إذ ربطت نفسها بالأجنبي دون أي تحفظات تذكر.

بعد هذا الاستعراض المطول والوصف الدقيق للحالة الأمنية التي تواجهها الأمة العربية لا بد من النظر في الطريقة المثلى للاستفادة من تجارب الماضي والتماس معوقات الحاضر والعمل على حلها سعيا إلى مستقبل عربي أكثر أمنا وأكثر وعيا بعيدا عن مفهوم القطرية من خلال البحث في طريقة عملية مدروسة لبناء أمن عربي جديد قادر على الأخذ بيدنا إلى القرن الحادي والعشرين، وهذا ما سنجده في الفصل الخامس من هذه الدراسة تحت عنوان نحو بناء أمن عربي جديد.

الفصل الخامس
نحو نظام أمن عربي جديد

نحو بناء أمن عربي جديد

بعد أن تحدثنا في المبحثين السابقين عن أهم التحولات والتفاعلات الدولية والإقليمية وعن أبرز المحددات التي أثرت بمجموعها وبدرجات متفاوتة في الواقع العربي، سيكون الحديث في هذا المبحث عن الأمن القومي العربي نشأته وواقعه وأسباب العجز عن تحقيقه وكيف السبيل لبناء نظام أمني عربي يحقق للأمة العربية شعباً ووطناً درجة من درجات الأمن الذي يعيدنا إلى مسار الحضارة والتطور واستغلال الموارد الضخمة من أجل اللحاق بركب الحضارة.

لقد كتب الكثير عن الأمن القومي العربي ولعقود مضت، وظل ما كتب مجرد افتراضات، ولكن لا بد من السعي إليه وإيجاد مشاركة فاعلة لتحقيقه من قبل كل فرد من أفراد المجتمع العربي في مختلف المواقع وبمستويات متفاوتة.

والأمن العربي يتضمن وقائع حصلت في ظروف معينة وأفرزت واقعا حقيقيا وطرأت أحداث ومتغيرات تجاوزت ذلك الواقع وتلك الحقيقة، وتراجع فيها الأمن العربي حتى بلغ اليوم حالة طويت فيها رايته ودمرت بنيته وغيبت أجهزته[1].

لقد أثارت هذه الإشكالية أسئلة كثيرة حول الأمن القومي العربي فما زال مفهوم هذا الأمن غامضا من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه وما زالت صلته بالأمن القطري مبهمة وكذلك العكس، وما هي حدود القطري وما هو مدى القومي منه وغيرها من الأسئلة الكثيرة التي ما زالت مدار البحث والدراسة عند المختصين العرب، وقبل الاسترسال في تفاصيل أسباب العجز في نظام الأمن العربي وبنائه وتحقيقه لا بد لنا من التعرف على مفهوم الأمن القومي ومقوماته وخصائصه[2]:

١. ان الفكرة الأساسية التي يدور حولها مفهوم الأمن القومي هي اعتباره أحد أهم التزامات الدولة حماية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة ومن ثم حماية الجماعة وهكذا تصبح المجموعات البشرية محمية ضد الأخطار.

---

(١) الكيلاني، هيثم، "مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس ٦ــ١١، كانون ثاني ١٩٩٦، مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي، باريس، ص ٥٣.

(٢) ربيع، حامد، "نظرية الأمن القومي العربي"، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص ٣١ــ٣٢.

٢. ان هذا المفهوم بغض النظر عن المسميات يتصف بالعالمية إذ لا توجد دولة أو قيادة لم تمارس أو تحاول أن تمارس هذا المفهوم ولو لم تستخدم الاصطلاح للتعبير عن شرعية الممارسة.

٣. يتراوح تطبيق هذا المفهوم بحيث يشمل حماية هيكل النظام السياسي أو الوحدة القومية أو يتقلص المفهوم بحيث لا يعدو عن كونه حماية ضد أطماع أو مفاجآت الدول المجاورة، والاتجاه المعاصر يسير بثبات نحو توسيع دائرة المفهوم.

٤. لقد ظل الفقه يرفض تطبيق هذا المفهوم الأعلى للكيان السياسي أي بمفهوم الدولة ضمن الأسرة الدولية. ولكن التقاليد المعاصرة بدأت تنظر بدورها إلى هذا القيد بشيء من المرونة، فهو يطبق أيضا على تجمع سياسي له صفة شخصية الدولة (على سبيل المثال الأمن الأوروبي).

٥. هناك علاقة متداخلة بين مفهوم الأمن الإقليمي من جانب وفكرة المصالح القومية من جانب ثان ثم القيم القومية من جانب ثالث.

من هنا فإن الأمن القومي هو "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية"[١].

هكذا نرى أن مفهوم الأمن القومي ليس جامدا بل على العكس فهو يتصف بالمرونة والتطور كما أن له خصائص عامة أهمها: الشمولية، والتصاعد والتكامل، فهو يحمي الإنسان وقيمه وكرامته كما يدافع عن الشعب وطابعه القومي وحضارته التي ينتمي إليها ومصالحها في الداخل والخارج[٢].

إن مفهوم الأمن القومي كما تبين يحمل الكثير من الخصائص التي تمكننا من وضع صياغة عربية له وهذه الخصائص هي[٣]:

١- ان مفهوم الأمن القومي ينبع من خصائص الإقليم الجيوبولتيكية وبهذا المعنى فإن مفهوم الأمن القومي يتضمن نوعا من التوازن بين الأنانية الذاتية بقصد الحماية القومية من جانب ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه من التزامات التعايش والتعامل السلمي من جانب آخر.

---

(١) ربيع، حامد، نفس المصدر، ص ٣٣.

(٢) تنيره، بكر مصباح، "الأمن العربي وتوازن القوى الاقليمية في ضوء التغيرات العربية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول، ١٩٩٦، ص ١٥.

(٣) ربيع، حامد، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢- إن مفهوم الأمن القومي يتجه أساسا إلى دول الجوار وبهذا المعنى فهو الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار.

٣- جوهر المفهوم هو تلمس عناصر الضعف الاستراتيجي في الإقليم القومي ومحاولة تخطي ذلك الضعف باتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدرا لتمزقات معادية قد تكون قاتلة.

٤- أن مفهوم الأمن القومي هو عملية تقنين لمجموعة من المبادئ تتضمن قواعد للسلوك القومي تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية.

إن صياغة مفهوم الأمن القومي لأي مجموعة بشرية ليس لها قاعدة ثابتة أي إن هذا المفهوم ينطلق من الممارسة أكثر من الصياغة النظرية، إلا أنه يجب تحديد إطار عام للمدخلات التي يجب أن تكون الإرادة القومية واعية لها حتى تتمكن من صياغة مبادئ السياسة الأمنية، وهذه المدخلات هي[1]:

أولا: المدخلات المتعلقة بالوضع الداخلي التي تتضمن المواصفات المادية والثقافية للشعب، والتطور الاقتصادي، والنظام السياسي، وهيكل الدولة والأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية...الخ.

ثانيا: المدخلات المتعلقة بالوضع الإقليمي التي تتضمن الركيزة الجيوبوليتيكية ونظام الأمن الإقليمي، وتنظيم علاقات الجوار، وتوزيع القوى العسكرية وتنظيم التعاون الإقليمي الاقتصادي...الخ.

ثالثا: المدخلات المتعلقة بالوضع الدولي: وتشمل طبيعة العلاقة مع الدول العظمى ومستوى التعاون الإقليمي في مواجهة الوضع الدولي ودوائر النفوذ الدولية خارج نطاق الدول العظمى، عناصر التأثير الدولية، ونظام الأمن الدولي، وعلاقة التبعية الاقتصادية...الخ.

من هنا يتوجب التعرف على وجهة النظر العربية على مستوى القيادة وكذلك على مستوى النخب بشأن الأمن القومي العربي ما هي هذه النظرة؟ وما هي المفاهيم التي طرحت لتحقيق أمن قومي عربي؟ وهل نجح العرب في تطبيق هذه المفاهيم؟ وما هي أسباب العجز في التطبيق؟ وكيف لنا

---

(١) ربيع، حامد، نفس المصدر، ص ٥٥ــ٥٧.

أن نؤسس لمفهوم أمن قومي عربي يحقق أمن العرب وطموحاتهم في ظل التغيرات المذهلة والسريعة على النظام الداخلي والإقليمي والدولي؟

لقد تولدت الحاجة العربية إلى سياسة أمن قومي تاريخيا منذ اندلاع الحرب الأولى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ١٩٤٨، فمنذ قيام الجامعة العربية في منتصف الأربعينات لم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية أو الأمنية علاقة بإنشائها، فقد كانت هموم الدول العربية في ذلك الوقت موجهة نحو تحقيق الاستقلال واستكماله وحمايته، وفي ذلك الوقت بدأ الوعي القومي بالتكون في إطار العمل القطري من الاستقلال، ونشأت قضية فلسطين (بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل) لتستقطب العمل العربي المشترك وبخاصة جانبه العسكري واستطاع أن يحدد إطارا فكريا ـ عمليا عربيا مشتركا واضحا للتحرك في تلك المرحلة التي شهدت تحديات للأمن العربي وردود فعل جابه العرب فيها تلك التحديات.

ويرى البعض أن الإدراك الأولي للأمن القومي والوعي البدائي به والشعور بالحاجة إليه قد أخذ يظهر بالتدريج منذ استفحال التحدي الأكبر باحتلال فلسطين والتحديات الأخرى حتى انتظم الأمن العربي وتقنن في تنظيم عربي جماعي هو "معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠"[١].

لقد جاءت المعاهدة بمثابة تعديل غير مدون لميثاق الجامعة الذي أهمل واضعوه جانب الأمن القومي، وفرضت الأحوال التي تلت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ الاهتمام بالأمن القومي العربي ودخلت المعاهدة مرحلة التنفيذ القانوني عام ١٩٥٢. "وتضمنت المعاهدة مبدأ التكامل الجماعي في الدفاع وذلك باتخاذ التدابير واستخدام الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الأعداء وتوحيد الخطط الدفاعية للدول الأعضاء وتعزيز مقوماتها العسكرية"[٢].

---

(١) الكيلاني، هيثم، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢) الكيلاني، هيثم، مصدر سابق، ص ٥٥.

لقد استند مفهوم الأمن العربي ومنذ نشأته على عدد من المرتكزات والعوامل الموضوعية إضافة إلى الروابط القومية المعنوية والمصالح المشتركة التي تجمع بين البلاد العربية وشعوبها، ويمكن أن نجمل ذلك فيما يلي[١]:

١. الوحدة الجغرافية للوطن العربي وامتدادها القاري في إفريقيا وآسيا دون أن تكون هناك عوائق تحد من سهولة المواصلات والاتصالات فيما بينها.
٢. وحدة الحضارة العربية وأصالتها الممثلة في وحدة اللغة والأدب والثقافة والتاريخ والمثل العليا والعادات والتقاليد ومصادر التشريع وبالتالي يشعر الإنسان العربي بالانتماء إلى مجتمع عربي واحد.
٣. التكامل الاستراتيجي بين البلدان العربية، فأي موقع على الأرض العربية يكمل المواقع الأخرى في حالتي السلم والحرب، وفي السياسة والاقتصاد.
٤. التكامل الاقتصادي بين مصادر الثروة العربية المادية والبشرية.

هذا التكامل الطبيعي يرسي حجر الأساس الاقتصادي للأمن العربي، ويؤدي إلى تأصيل مفهوم الأمن القومي العربي الذي صاحبه تعدد في الاتجاهات والرؤى للمفكرين والباحثين في الشؤون السياسية من حيث تحديد مقوماته والعوامل التي تؤثر فيه والمشكلات المرتبطة به والأهداف التي يشملها في ضوء المعطيات العربية.

وقد تمّ تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسة في هذا المجال[٢]:

- **الاتجاه الأول**: يتناول الموضوع من زاوية التحليل السياسي لما هو عليه الواقع العربي من حيث تعدد الدول العربية وتباين أنظمتها السياسية، ووجود خلافات ومنازعات بين بعضها البعض، واتساع نطاق الموقع الجيواستراتيجي للوطن العربي، واختلاف طبيعة العلاقات التي تربط أقطاره ببقية دول العالم، من هنا يبدو أن هذا الاتجاه ينظر إلى الأمن العربي ومقوماته على أنها ما زالت في طور التكوين ولم تكتمل به.

---

(١) تنيره، بكر مصباح، مصدر سابق، ص ١٦

(٢) الكيلاني، هيثم، مصدر سابق، ص ٥٨.

- **الاتجاه الثاني**: يرى أن الأمن القومي العربي بصفة عامة مرتبط بأهداف الدولة العليا وسياستها الداخلية والخارجية التي تسعى من خلالها إلى المحافظة على سلامتها واستقرارها ومقاومة أي اعتداء خارجي يقع على أراضيها، وتحقيق مصالحها القومية.
- **الاتجاه الثالث**: يدور حول الهدف الأول للأمن القومي وهو حماية الدولة وشعبها وسلامة أراضيها والدفاع عنها ضد أي محاولة اعتداء عليها من الداخل أو الخارج وهذا يعتمد في المقام الأول على ما تملكه الدولة من قوة ذاتية وعلى رأسها قوتها العسكرية.

إن حالة الأمن القومي العربي تحمل بعض السمات المميزة له وهذه السمات هي[1]:

١- ان مفهوم الأمن القومي العربي يواجه التباسا في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته وذلك ناتج عن تلك الثنائية القومية والقطرية، ومصدر هذا الالتباس يعود إلى طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية والتناقض بين "الوحدة" التي تشكل جوهر الرابطة القومية وبين "التجزئة" التي تشكل واقع الدول العربية... وهكذا تعددت الإرادات النظرية، وبلغت ٢٢ قطرا ـ في دائرة الأمن القومي العربي.

٢- لقد خلفت القطرية العربية واقعا ماديا له وجوده الملموس وأمنه الوطني بكامل مفاهيمه وأجهزته وقياداته وقواته وأسلحته، ومع هذا الوضع لم تستطع الأنظمة العربية تحييد الأمن القومي عن أنواع العلاقات العربية البيئية والمتغيرات العربية والدولية، فتصون الأمن القومي ومؤسساته وأجهزته ووسائله من التأثر بتلك المتغيرات.

٣- تعدد الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي في حاضره ومستقبله نوعا واتجاها ومستوى.

٤- الحالة الجديدة التي طرأت على الأمن القومي العربي (والتي على الأرجح لن تبقي ملازمة لمفهومه) وهي احتمال عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى.

إن الحاجة العربية لصياغة مفهوم للأمن القومي العربي لم تتولد فقط بسبب الخطر الصهيوني بل زاد من هذه الحاجة التطورات الدولية والإقليمية والداخلية التي واجهها العرب على مر العقود الماضية، فدخول المنطقة العربية في صراعات الحرب الباردة للاعتبارات الأمنية لدى القوتين العظميين لما تمتاز به هذه المنطقة من مواصفات لا نجدها في معظم مناطق العالم الحيوية، وتهديد

---

(١) الكيلاني، هيثم، نفس المصدر، ص ٥٨.

إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية في حرب عام ١٩٧٣، وقصور القدرات العربية عن تحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل أو تحقيق ردعها عن توسيع سياستها العدوانية ضد العرب، وتعاظم دور العامل النفطي في السياسة العربية وفي العلاقات الدولية، واستفحال التبعية الاقتصادية العربية، وتزايد الضغوط والتهديدات من قبل دول الجوار الإقليمي، وتوزيع الموارد غير المتجانسة، والتخلف التنموي فضلا عن تفشي الخلافات والنزاعات العربية ـ العربية كل ذلك دعا العرب إلى محاولة تأسيس واتباع سياسة ثابتة تحقق الأمن القومي لكل العرب[١].

لقد واجهت التصورات النظرية لمفهوم "الأمن القومي العربي" الكثير من الإشكاليات التي بدت في وقت من الأوقات مثالية إلى الحد الذي انفصلت فيه عن الواقع بينما رافق ذلك كله غياب الإرادة السياسية العربية حينا وضعف مصداقية الفكر السياسي العربي حينا آخر، إذ يقبل خطة وهو ينوي عدم تطبيقها، ونتيجة لذلك ظلت الحصيلة النظرية والعملية للأمن العربي فقيرة ومتنافرة على مدى خمسين عاما ومنفصلة عن الواقع والممارسة في أغلب الأحيان.

ويدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة من الأسس والمبادئ التي تضمنت قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية ووطنها من أية أخطار قائمة أو محتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية[٢].

إن الفكر العربي لا يزال يلامس حتى اليوم موضوع الأمن القومي ملامسة ظاهرية، ولا تزال البحوث التي كتبت فيه قليلة قياسا بأهميته للأمة العربية، وتلتقي عنده الدول العربية مهما بلغت الخلافات بينها فقد فرضته في الماضي الأخطار التي تعرض لها العرب في مختلف بلادهم مثلما تحتمه التحديات التي تهددهم في الحاضر والمستقبل، والأمم الحية وإن اعتراها الضعف في بعض مراحل تاريخها فإن التجارب تصهرها لتنشئها من جديد[٣].

لقد وضعت الكثير من التعريفات للأمن القومي العربي نذكر تعريفين اثنين منها:

---

(١) نعمة، كاظم هاشم، "الأمن القومي العربي، نحو مربع أمن عربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٤، كانون أول ١٩٩٦، ص ٣٧.

(٢) الكيلاني، هيثم، مصدر سابق، ص ٦٩ــ٧٠.

(٣) تنيره، بكر مصباح، مصدر سابق، ص ١٣.

الأول "إعداد واستخدام الوسائل المتاحة على المستوى القومي للحفاظ على كيان الأمة العربية ووطنها وقيمها وحقوقها ومصالحها وتحقيق أهدافها ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها"[١].

أما التعريف الثاني فهو الذي اقترحته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن العربي التي لا تزال منذ عام ١٩٩٣ معروضة أمام مجلس الجامعة لإقرارها وقد عرفته على أنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة في ذلك إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل الدول، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي"[٢].

هكذا نرى أن مفهوم الأمن القومي ليس جامدا بل على العكس فهو يتصف بالمرونة والتطور، كما أن له خصائص عامة أهمها: الشمول والتصاعد والتكامل فهو يحمي الإنسان وقيمه وكرامته، كما يدافع عن الشعب وطابعه القومي وحضارته التي ينتمي إليها وفي نفس الوقت يصون استقلال الدولة ويحافظ على استقرارها ومصالحها في الداخل والخارج[٣].

وبعد، كيف تعاملت القيادات العربية والنخب الحاكمة مع مفهوم الأمن القومي العربي؟ وهل استطاعت أن تحقق ولو الدرجة الدنيا من الأمن لشعوبها وأوطانها سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري؟ وما هي الأسباب والظروف التي أدت بها إلى الإخفاق في تبني مفهوم موحد للأمن القومي العربي وبالتالي الإخفاق في التعامل مع هذا المفهوم بصورة واقعية وناجحة؟.

---

(١) الكيلاني، هيثم، "التسوية السلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ط١، ص ٧.

(٢) الكيلاني، هيثم، "مفهوم الأمن القومي العربي"، مصدر سابق، ص ٧١ــ٧٢.

(٣) تنيره، بكر مصباح، مصدر سابق، ص ١٥.

المبحث الأول
أسباب عجز النظام الأمني القومي

قبل التعرف على أسباب العجز التي حالت دون تحقيق مفهوم الأمن القومي العربي لا بُدّ من إيراد بعض الملاحظات التالية التي طرحها الدكتور بكر مصباح تنيره، إذ يقول "لا بُدّ من الاعتراف بأنه إذا كانت النصوص قد حددت الإطار النظري للأمن القومي غير أنها ظلت تفتقر إلى الجهد المشترك والالتزام القومي، والفاعليات الحيوية، والأجهزة التنفيذية القادرة على وضعها موضع التطبيق الفعلي عند الضرورة"[١].

لقد عكست هذه الملاحظة حقيقة مفهوم الأمن القومي العربي منذ بدايات ظهوره كمصطلح بحاجة إلى فهمه وإدراكه والفشل الذريع الذي لاحق محاولات تطبيقه عبر العقود المنصرمة، وواقعه الحالي المتردي الذي نعيشه.

لقد ولد الأمن العربي ولادة غير طبيعية واستمر يعاني من الأمراض التي جعلته مشلولا في أغلب الأحيان في مواجهة الأخطار التي داهمت الأمة العربية. ويمكن توصيف حالة الأمن القومي العربي بما يلي[٢]:

١. إن مفهوم الأمن الجماعي العربي ولد في ظروف ضاغطة نشأت إثر الهزيمة في حرب عام ١٩٤٨.
٢. وجد مفهوم الأمن العربي أسباب انبعاثه وعناصر تكونه في المشروع القومي الذي عمت المنطقة العربية ملامحه خلال عقدي الخمسينات والستينات، لكن هزيمة ١٩٦٧ أطفأت جذوة المشروع فأنحسر المفهوم ليقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها.
٣. لم يستطع مفهوم الأمن القومي العربي ومؤسساته وأجهزته أن تغير معالم الخريطة الأمنية الناجمة عن حرب ١٩٦٧، وما جرى في عام ١٩٧٣ كان ثمرة اتفاق ثنائي بين مصر وسوريا، ويمكن القول أن هذه الحرب (بعد اندلاعها) كانت تجسد المفهوم الشمولي الحركي الفاعل

---

(١) تنيره، بكر مصباح، نفس المصدر، ص ١٧

(٢) الكيلاني، هيثم، "مفهوم الأمن القومي العربي..."، مصدر سابق، ص ٥٧.

للأمن العربي، ولقد كانت تلك الحرب وبخاصة في مراحلها الأولى آخر مشهد وحتى اليوم من مشاهد الأمن القومي العربي في مظاهره السياسية والعسكرية.

٤. ظل الأمن القومي العربي ولا زال مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي "القومية والقطرية" في إطار المؤسسة القومية (جامعة الدول العربية) ذلك أنّ الدول الأعضاء حجبت عن الجامعة السلطة أصلاً وفرعاً.

لقد سعت جامعة الدول العربية إلى النهوض بدور الأمن القومي العربي منذ مرحلة مبكرة وذلك بإرادة الدول الأعضاء حيث وقعت على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠، وإنشاء قيادة عربية موحدة للجيوش العربية، وتعيين قائد عام لها في عام ١٩٦٤. "غير أنّ الانشقاقات الأيديولوجية والهواجس السياسية وبرود الإرادة وقلة الحماس والعزم جففت عود هذه السياسة بخصوص الأمن القومي العربي. إذ اتضح القصور في السياسة الشاملة للأمن القومي والعجز في التخطيط"[١].

لقد تفرع عن جامعة الدول العربية الكثير من المؤسسات والمنظمات التي كانت في الأساس من أجل تطوير العمل الجماعي العربي في مختلف الاتجاهات والصعد إلا أنّ الجامعة ومؤسساتها فشلت على سبيل المثال في تحقيق السوق العربية المشتركة ناهيك عن الوحدة الاقتصادية العربية، وما دام أنّ التقدم لم يتحقق في المجال الاقتصادي وهو الدافع الأساسي لتوحد العرب وتقاربهم، فمن المنطقي ألا يتحقق في المجال السياسي ذلك أن المصاعب في المجال السياسي التي يمكن إجمالها بالإغراق في تغليب السياسة القطرية عن التوجهات القومية هي التي منعت ظهور تقدم حقيقي في المجال الاقتصادي[٢].

إنّ الأسباب التي كانت وما زالت تحول دون أن يكون للجامعة العربية أي دور فعّال باتجاه التضامن العربي أو تحقيق الدول العربية لأمنهم القومي يمكن إجمالها بما يلي[٣]:

---

(١) نعمة، كاظم هاشم، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) إسماعيل، محمد زكريا، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون أول ١٩٩٤، ص ٣٣.

(٣) نعمة، كاظم هاشم، مصدر سابق، ص ٣٧ــ٤٠.

١. إنّ مفهوم العملية الاستراتيجية لم يكن مألوفاً لدى العرب، فخبرة النخب السياسية محدودة ومقيدة بواقع تنموي ـ تاريخي، ولم تتزاوج الدبلوماسية مع الدفاع ولم يقترب الفعل والرؤى النخبوية إلى القرار السياسي إلا بقدر ضعيف.

٢. اقتصار الفعل العسكري على التخطيط والتنفيذ من زاوية ضيقة وحربية صرفة.

٣. غياب الإجماع العربي على وحدة المصالح ووضوحها، وتغليب القطري على القومي وكان ذلك سببه محدودية الوعي الأمني.

٤. لقد كانت أفعال الأمن القومي في وجه التهديدات لا تستند إلى مدركات واضحة وسياسات واستراتيجيات أمن، وكانت الجامعة منبراً للدعوة وحاثاً للسياسة ولكن لم يكن بين أيديها آليات وظيفية فاعلة، وبذا احتكم الفعل في كل دولة عربية إلى تقديرات النخبة الحاكمة وتقييمها لعواقب المشاركة في سياسات الأمن القومي العربي.

٥. أخذ التفكير العربي في الأمن الطابع العسكري، بل انه عوّل على الموقف الدفاعي وعمد إلى تجميع القدرات في مواجهة حالات اكثر من مواجهته لحالات سياسة أمن قومي بقدرات قومية شاملة.

٦. أسبغ العرب على الخطاب الأمني صبغة سياسية ـ أيديولوجية وقدراً من الغلو في حساب القابليات ومسخاً لواقع البيئة الدولية وفداحة العاقبة أو التهوين على النفس والتعلق بأهداف مستقبل لم يجتهدوا في تهيئة أحوالهم إليه.

إنّ ملاحظة بسيطة لهذه النقاط التي تضمنت بعض الأسباب التي حالت دون أن يكون لدى العرب سياسة أمن قومي تحمي مصالحهم وتحقق أهدافهم تدل على أن القصور لم يأت بسبب عدم توفر الإمكانيات أو بسبب نقص في دعائم الأمن القومي التي تستمد من أرض الواقع بل تمحور القصور في إدراك الإنسان العربي لأهمية مثل هذه السياسة ونخص بالعرب هنا النخب الحاكمة والقيادات العربية، فبالرغم من أنّ جميع القيادات العربية لا يخلو خطابها السياسي أو الأمني من الإيمان بالأمن العربي الشامل الذي هو الأساس لأمن الأقطار العربية منفردة، إلا أنّ واقع التطبيق لم يشهد الفعل الكافي من قبل تلك القيادات، وتغلبت في كثير من الأحيان المصلحة القطرية على المصلحة القومية والأمن القطري على الأمن القومي.

إنّ التمسك بالمصالح القطرية من منطلق التمسك بالسيادة الوطنية التي كانت الأساس الذي استندت إليه حركة التحرر العربية منذ بدايات هذا القرن من أجل تحقيق الاستقلال ومن ثم المحافظة عليه، هي من أهم الأسباب وأكثرها تأثيراً في العجز الذي أصاب الأمن القومي العربي، لقد تحول التمسك بالسيادة الوطنية والمحافظة على الاستقلال في ظل التغيرات المتسارعة لمفهوم الدولة إلى تهديد الأمن الوطني ومن ثم تهديد الأمن القومي برمته، ومما يلاحظ أن الدول العربية تواجه أزمة في بنائها وتآكل شرعيتها "حيث عجزت السلطة في البلدان العربية عن بناء الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وأصبحت مجرد أداة في يد نخبة ضيقة وفشلت في استيعاب الفئات الاجتماعية الجديدة وكذلك دمج القبلية والعشائرية والطائفية، ومن ثم اهتزت شرعية الدولة على نحو خطير، كما أنّ تدهور مستوى الرفاهية الاجتماعية وتدني معدلات التنمية أدى إلى مزيد من عدم المساواة وغياب الديمقراطية والتحول إلى النظم السلطوية، وزيادة حدة عدم القدرة على ضبط توازنات القوى وصراعاتها واستيعاب التيارات والفئات والمطالب الجديدة داخل النظام السياسي.

كل ذلك من الأسباب التي فجرت الصراعات ليس فقط داخل الدولة ولكن خارجها أيضاً سواء جاءت من أقليات وجماعات أثنية أو طائفية، أو جاءت من قوى سياسية ودينية أو شرائح اجتماعية تشعر بالسخط والظلم[١].

إنّ التمسك بالمصالح القطرية لم يؤثر فقط على الأوضاع الداخلية للدول العربية كما رأينا بل إنّ هذا التمسك جعل الأنظمة العربية عموماً وبدرجات مختلفة ليس أمامها خطوط حمر قومية تقف عندها ولا تستطيع تجاوزها، بل أصبحت تتداول وتفعل ما كانت تعتبره سراً، جهراً وعلانية دون مواربة أو خجل "وأنها تنطلق الآن من نظرة ومصلحة قطرية آنية وضيقة وغالباً ما تكون في مصلحة النظام وحتى الحاكم نفسه بغض النظر عن النتائج المترتبة على الأقطار العربية الأخرى وحتى على شعوب تلك الأقطار وأنظمتها في الأجلين المتوسط والطويل"[٢].

إنّ النظام العربي لم يخل في أي مرحلة من مراحل تطوره من ظاهرة النزاعات بين أعضائه وهي ظاهرة كما يرى البعض طبيعية، إلا أنّ المقلق هو الاتجاه العام لهذه النزاعات وهو يشير إلى

---

(١) الشيخ، نورهان، "تقرير عن ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥، ص ١٦٧.

(٢) مجموعة من الباحثين، "ندوة المستقبل العربي: تحديات الواقع والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول، ١٩٩٣، ص ١٠٩.

مزيد من تفكك النظام العربي ومن ثم إلى قدرة أقل تصل أحيانا إلى حد عدم مواجهة التحديات التي تواجهه والتي وصلت الآن إلى حد تهديد بقائه ذاته.

لو بحثنا عن الأسباب وراء تعاظم النزاعات بين الأنظمة العربية لوجدنا أنها متشعبة ومتداخلة ومتناقضة في بعض الأحيان وهي آنية في بعض الحالات، وفي معظم الحالات نجد أن جذورها تعود إلى ما قبل نشوء النظام العربي، ومهما كانت طبيعة هذه الأسباب المباشرة لاندلاع النزاعات بين النظم العربية فإنها تخفي وراءها أسبابا أصلية ومتأصلة تكون السبب الحقيقي وراء النزاعات حتى وإن تغيرت الأسباب المباشرة واختفت فإن نقاط الخلاف المثيرة للنزاعات تبقى موجودة وفي أي لحظة يمكن أن تنشط وتتفاعل وتدفع أطراف أو طرفي النزاع العربيين للصدام.

والحقيقة أن معظم الأنظمة العربية في واقع الحال لا تعدو أن تكون مجرد أنظمة قبلية لكل منها عصبية معينة بوصفها أكثر ذكاء من البعض الآخر وأكثر قدرة على التخفي وكأنها دولة عصرية، إضافة إلى التنافس التقليدي بين العواصم العربية، الذي أضيف إليه منذ الخمسينات من هذا القرن التنافس الشخصي بين الزعماء العرب والذي كان يختبئ بدوره أحيانا خلف العقائد وكان يزيد في حدته تسليط ولربما تسلط وسائل الإعلام وتسخيرها لإرادة الزعامات العربية[١].

إن من أهم أسباب تفاقم النزاعات العربية كونها تهدأ ولا تحل، وكانت التهدئة في أغلب الأحيان تحدث لمواجهة خطر خارجي وحتى التهدئة كانت مؤقتة كونها لم تكن مبنية على تطور في بنية النزاعات ذاتها، والدليل على ذلك أن القضايا الصراعية العربية المهمة ظلت باقية معنا منذ عقود من السنين منذ تفجرت أول مرة بل أحيانا قبل النشأة الرسمية للنظام العربي ذاته[٢].

إن أبلغ وصف لحالة النظام العربي وحالة الصراعات بين أعضائه وعدم قدرتهم على حل النزاعات بينهم (أو ربما عدم رغبتهم) هو الوصف الذي طرحه الدكتور كامل أبو جابر (وزير خارجية الأردن الأسبق) إذ يقول "إن ما يسمى بالنظام العربي ما كان في واقع الحال سوى ستار نتستر به أمام أنفسنا والعالم لنخفي واقع الحال، أما "بوس اللحى" - وهو كناية عن المصالحة

---

(١) أبو جابر، كامل، "منهج تنقية الأجواء العربية، أفاق التعاون العربي في التسعينات"، عمان، منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٩٢، ص ٩٨.

(٢) أحمد، يوسف، "النزاعات العربية ـ العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، أيار، ١٩٩٦، ص ١٠٤.

العربية ـ فقد ثبت أنه ضحك عليها وأن الجمعة لم تجمع وأن القمة لم تجمع وأن الأنظمة التي تتكلم جميعها باسم الوحدة العربية لا تعمل لأجلها وأن الأطماع الشخصية موجودة والمحاور قائمة لتدافع عن مكتسبات هذا النظام أو ذاك بغض النظر عن كل اعتبارات أخرى"[١].

إن تحديد الأولويات عند الأمة العربية هو من أهم وأبرز نقاط الخلاف بين الأنظمة العربية فتزامن هذه الأولويات أصبح مربكا في الوقت الذي غابت فيه الآلية الحقيقية التي تحدد وتفرق هذه الأولويات "لذلك انزلقت هذه الأولويات إلى تحديدات قطرية، لأولويات لا علاقة لها في بالأولويات السليمة، يعني أولوية المحافظة على النظام في العديد من دول الخليج هي الأولوية المطلقة وبذلك ارتبطت بنوع من الحماية الأمريكية التي هي ليست حماية، لكن هذه الأنظمة مقتنعة بأنها حماية، لهذا أصبحوا امتدادات لمطالب أمريكية، وهي بدورها مطالب صهيونية[٢].

من هنا فقد تفاقمت الخلافات بين الأنظمة العربية "حول إدراك وتحديد مكامن التهديد الإقليمية وجدوى سياسة الأمن بالتعويل على الضمانة الدولية لقوة عظمى بصورة الوجود العسكري والتحالف والتسلح والدعم السياسي، أو التشبث بتحالف دولي يقوم في ظل الأزمة تسنده تفاهمات دفاعية وعقود تسليح وتعاون مالي أو بصياغة تراتيب أمنية تندرج فيها أطراف من حافة النظام العربي إلى جانب إجراءات عربية"[٣]. هذا على مستوى القيادات العربية. أما على صعيد النخب فإنّ الأمر فيه اجتهاد كبير، فثمة فريق يرى أن المصالحة يمكن أن تأتي باعتماد منهج التعايش مع الواقع والاندفاع في عملية ترتيب الأوضاع في داخل البلد العربي الواحد عربياً أو إقليمياً. ويقف إلى الضد فريق يمكن نعته بأنه إحيائي ثوري يراهن على الكامن من المواقف والولاءات والاستعداد للتضحية... وبين هذين الفريقين توجد اجتهادات وسطية تأخذ فيها جماعة من النخب الحاكمة والفكرية بأطروحة تقويم جامعة الدول العربية لتنهض بوظائفها في سبيل الأمن القومي العربي والوحدة العربية[٤].

---

(١) أبو جابر، كامل، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٢) مجموعة باحثين، "ندوة المستقبل العربي، تحديات الواقع والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩١، ص ١١٠.

(٣) نعمة، كاظم هاشم، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٤) نعمة، كاظم هاشم، مصدر سابق، ص ٤٢ــ٤٣.

إنّ هذا النوع من الخلافات أو الاختلافات في وجهات النظر نحو مختلف القضايا التي تمس وتؤثر على الواقع العربي لا يمكن اعتبارها مصدراً وسبباً يهدد النظام العربي فالاختلاف في الآراء حالة صحية مطلوبة والاجتهاد هو في الأصل حالة فكرية حضارية متقدمة، ولكن المشكلة تكمن في أنّ الاختلافات والرؤى المتعددة تصبح مصدراً هاماً ومقلقاً نحو تصعيد النزاعات العربية ـ العربية فكل صاحب رأي أو وجهة نظر أو موقف سواءً من القيادات أو النخب العربية يعتبر أن موقفه ورأيه هو الصحيح، وأنه المنقذ وأن أي رأي آخر يتعارض معه هو حالة عدوانية تخدم مصالح الأعداء وتضر بالصالح العربي العام. ونرجع من جديد لندور في حلقة مفرغة لا يعرف فيها الإنسان العربي من هو العدو ومن هو الصديق.

ومما يزيد من فداحة هذه الحالة وعواقبها الوخيمة على الأمن العربي التي عانى منها وما زال يعاني النظام العربي برمته شعوباً وأوطاناً وأنظمة، هو أنّ أطراف النزاعات العربية ـ العربية في معظمها هي الوحدات الرئيسة في هذا النزاع وتورطها في أهم حالات تلك النزاعات وبإرادتها، وتلك الثنائيات الصراعية الواضحة بين القوتين الرئيستين في كل إقليم من أقاليم النظام العربي الفرعية.

ففي المغرب العربي هناك النزاع المغربي ـ الجزائري، وفي إقليم الوسط النزاع المصري ـ السوداني، وفي المشرق العربي النزاع السوري ـ العراقي وفي الجزيرة العربية النزاع السعودي ـ اليمني[١].

والخطر الأعمق من ذلك هو المتعلق بظاهرة النزاع بين الفصائل القومية العربية بل داخل الفصيل القومي الواحد، ومصدر الخطر هنا هو أن تلك الفصائل يفترض فيها أن تكون المسؤولة عن قيادة النظام العربي نحو غاياته القومية، ومعنى تناحرها أن تكون هذه الوظيفة مختلفة أو نمائية، الأمر الذي يؤثر بالتأكيد في قدرة النظام على تحقيق هذه الغايات[٢].

لقد جاءت أحداث الخليج عام ١٩٩٠، وما بعدها وبمجملها ليفتح العرب أعينهم على الواقع الذي طالما أيقنوا باستحالة حدوثه وبإرادة قياداتهم العربية فقبل تلك السنة شهدت التفاعلات

---

(١) أحمد، يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢) أحمد، يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٤.

العربية ـ العربية الكثير من النزاعات والصدامات التي كان سببها المباشر الخلافات حول الحدود وحول ترسيمها، إلا أن أي واقعة منها لم تشهد عملية ضم بالقوة ولم تترجم إلى فعل عسكري مباشر، وحتى وإن تم ذلك فإنه يكون محدود الرؤيا والزمن ويهب الأعضاء الآخرون في النظام العربي وتنشط الجامعة العربية لاحتواء الحالة وتطويقها وإنهائها في أسرع وقت حتى وإن تم ذلك بطريقة "بوس اللحى" إلا أن الضم العراقي للكويت وبالقوة العسكرية المباشرة يمثل الحالة الأولى، وهذا الفعل كان سببا أو ذريعة أو حالة مرسوما لها إذ اختلفت الآراء حول ذلك نحو خلق مصدر تهديد جديد لأمن الخليج برمته، وهذه المرة ليست إسرائيل أو إيران وإنما العراق وهذا ما دفع دول الخليج إلى استدعاء قوات أجنبية للاستعانة بها لتوفير الأمن والوقوف في وجه مصدر التهديد الجديد، وبذلك خرجت الحالة من كونها أمنا وشأنا عربيا داخليا إلى نطاق أوسع باعتبار الحالة تهديدا للأمن العالمي، وأزمة الخليج لم تدفع النظام العربي هذه المرة برمته للتوحد ولتطويق الحالة، غير أن الوضع قد اختلف جذريا في أزمة الخليج حيث حدثت انقسامات في وحدات النظام العربي إلى قسمين متكافئين تقريبا، لم يكن الخلاف بينهما حول مبدأ رفض الغزو العراقي للكويت، وإنما حول التعامل معه، وقد ترتب على هذا الانقسام فقدان كامل لقدرة النظام العربي على السير في اتجاه محدد، خصوصا وأن الأزمة وما بعدها ارتبطت بتغيرات عالمية وإقليمية شديدة الخطورة بالنسبة إلى بقاء النظام العربي[١].

ولما كانت أزمة الخليج الثانية من أهم الأسباب التي دفعت بعض الأنظمة العربية إلى اتخاذ مسيرة السلام سبيلا لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلقد اتضح أن الأنظمة العربية باتت تكترث بقضايا النظام العربي ليس من منظوره القومي الشامل بقدر ما هي معنية بالجوانب ذات الصلة بمدركاتها ومصالحها، حتى أصبح من العسير بمكان تعيين قضايا مركزية تتجمع عندها المدركات وتتقارب المواقف[٢].

لقد دخلت بعض الأنظمة العربية في مفاوضات مع إسرائيل وحال العرب يتصف بالتشرذم والفرقة والتناحر، وهموم اقتصادية مستفحلة، وتفكك اجتماعي ينذر بمزيد من العنف داخل المجتمعات العربية، فارتهن أمن الخليج العربي ونفطه لأمريكا وبإرادة عربية وتبددت الموارد

---

(١) أحمد، يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٦ـ١٠٧.

(٢) نعمة، كاظم هاشم، مصدر سابق، ص ٤٨.

النفطية بدعوى الدفاع عن النفط وانقلبت الفوائض المالية إلى حالة عجز ومديونية وبلغ النفوذ الأمريكي وبإرادة عربية حدا فرض فيه أجندة مؤتمر مدريد للسلام على الأطراف العربية بمساندة إسرائيلية (أو ربما العكس) وعطل مسار المفاوضات الثنائية التي بموجبها يستطيع العرب (إن أحسنوا التفاوض) استرداد أراضيهم المحتلة، بينما الوضع ما زال مستمرا نحو المفاوضات متعددة الأطراف التي هي بالنهاية ستكون في صالح إسرائيل بإقامة نظام إقليمي ـ اقتصادي جديد في المنطقة[١].

وهنا نطرح التساؤل التالي: إذا فشل العرب في تطبيق نظام اقتصادي تعاوني بينهم يحقق لهم أهدافهم التنموية في الوقت الذي وضعت فيه الدراسات والبحوث الرسمية وغير الرسمية الحلول التكاملية المناسبة لازدهار كل الأقطار العربية، فكيف يمكن لنظام إقليمي ـ اقتصادي تشترك فيه إسرائيل (الدخيلة على المنطقة) وتركيا التي لم نستطع حتى الآن أن نجد منافذ للحوار معها تخدم المصلحة العربية، كيف يمكن لهذا النظام أن ينمي الشعوب العربية ويغطي احتياجاتها الاقتصادية والمعاشية؟

لقد فشلت الأنظمة العربية وبسبب تمسكها بالقطرية في تطبيق سياسة اقتصادية للتجارة البينية بين البلدان العربية، فلقد لعب تخلف هياكل الإنتاج والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي واختلاف النظم الاقتصادية وغياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية دورا أساسيا في ذلك.

كما أن عدم قيام نظام إقليمي عربي لتقسيم العمل، وضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الأقطار العربية ساعد كثيرا على الحد من تحقيق تكامل تنموي بينها. وبقيت النظم التجارية العربية منغلقة بعضها على بعض، كما استمرت نظمها الإنتاجية غير تنافسية بعضها تجاه بعض بسبب الإبقاء على سياسات الحماية حتى بالنسبة إلى الأقطار العربية، مما جعل نظمها التجارية أقل انفتاحا بعضها على بعض، وأضعف من الكفاية الإنتاجية للصناعات التي نشأت في كنف سياسة الحماية الشديدة[٢].

---

(١) إسماعيل، محمد زكريا، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون أول، ١٩٩٤، ص ٣٤.

(٢) السيد علي، عبد المنعم، "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٤، كانون أول ١٩٩٦، ص ٤.

إن التمسك المفرط بالقطرية هو الذي أعاق العمل التكـاملي العربـي وانعكـس ذلـك في العوامـل السياسية والثقافية والهيكلية في المجتمع العربي وفي قياداته السياسية وطلائعه الفكرية، وفي العزلة الاقتصادية القطرية التي اشتدت بعد أزمة الخليج الثانية، وانقسم المثقفون العـرب الذيـن تسيسـوا مع نظمهم الحاكمة علـى أسـس أيديولوجيـة وعرقيـة واقتصاديـة ومصلحـة فئويـة وقطريـة مغلبـين التناقضات الثانوية على الإجماعات الأساسية والإرث المشترك، ساعد على ذلـك شـخصية السـلطة والحكم العربيين القطريين وتقنين الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسـان وغيـاب التنسـيق السياسـي بين الحكومات العربية[١].

إن مسؤولية الأنظمة العربية عن عجزها في تطبيق الأمن القومـي العربـي لم يكـن فقـط بسـبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية والنظام الدولي، وليس فقط بسـبب تمسكها بالقطريـة وصـدام القطريات العربية المستمر، بل عملت الأنظمة العربية على تغييب شـعوبها بدرجـة أو بـأخرى عـن المشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة مهما كان حجم هذه القرارات وتأثيرهـا علـى مسـتقبل الشـعب والأمة العربية، وحتى تلك الدول التي خطت خطوات نحو الانفتاح والتعددية السياسية ما لبث أن انتكس بعضها ولا يزال القليل الباقي منها مجهول المصير، بل وصل الأمر بأعداد كبـيرة مـن أفـراد الشعب العربي على امتداد الوطن العربي إلى زعزعة انتمائهم العربـي والهـروب والشـتات في بلـدان العالم بسبب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان المستمرة والمتزايدة من قبـل الأنظمـة العربيـة، في نفس الوقت الذي تجنح فيه الكثير من السياسات المتبعة على صعيد الأمن الداخلي إلى ردود أفعـال متسارعة تنتهك القوانين المرعية وحقوق الإنسان بما ينذر بمزيد من الكوارث الأمنية[٢].

إن غياب الديمقراطية لم يؤد فقط إلى استفراد القيادات العربية باتخاذ القرارات المصيريـة دون رقابة شعبية على هذه القرارات، بل أدى الغياب إلى بروز ظواهر التطرف على مختلـف اتجاهاتـها العقائدية وخصوصا ظاهرة التطرف الإسلامي فـأدخلت بعض البلـدان العربيـة فيمـا يشـبه الحـرب الأهلية مثل الجزائر ومصر والسودان والعراق ودول أخرى مرشحة للدخول[٣].

---

(١) السيد علي، عبد المنعم، نفس المصدر، ص ٢٨.

(٢) مجموعة باحثين، (ندوة المستقبل العربي...)، مصدر سابق، ص ١٠٩.

(٣) إسماعيل، محمد زكريا، مصدر سابق، ص ٣٤.

أما على المستوى العسكري، فالسبب الرئيسي وراء التخلف الثقافي في الوطن العربي هو غياب التخطيط العلمي الواعي، إذ أن أهم متطلبات البعد العسكري للأمن القومي العربي التعليم والصناعة والبحث العلمي وأن غياب أي منها أو فقدانه يضر بشكل مباشر بمقومات الأمن القومي العربي، هذا ناهيك عن اختلاف العقيدة القتالية للدول العربية وعدم توفر القاعدة الصناعية العربية، وعدم رغبة بعض الدول العربية في وضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ[١].

إن حماية الأمن الوطني كانت وما زالت الوظيفة التي تعلو على أية وظيفة أخرى للدولة وهذا المبدأ نجده في دساتير الدول وقوانينها الأساسية، وتطور هذا المبدأ مرتبط بتطور ظاهرة الدولة، فبعد أن كان يقتصر على الكيان السياسي الذي يتمثل في الدولة أرضا وشعبا وحدودا، أخذ مبدأ حماية الأمن الوطني بالتطور باتجاه إمكانية اندماجه ببعض جزيئياته وبعض مهامه في إطار المفهوم الإقليمي، وأخذ يستوعب التجمعات السياسية التي يملك كل كيان سياسي فيها شخصية دولية، ومن هذا القبيل نشأ مفهوم الأمن القومي العربي الذي يشمل جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وان ثنائية القومية والقطرية لا زالت تحكم الفكر السياسي العربي وتتحكم في مساراته وقد ظهرت إفرازات هذا الموقف في دائرة الأمن القومي ولم يستطع الفكر السياسي العربي أن يجد لها علاجا. وربما ان هذه الإشكالية انتقلت مع اقتباس مفهوم الأمن القومي وبخاصة الأوروبي والأمريكي.

فالأمة الفرنسية مثلا تعيش في وطن متكامل وكذلك الأمة الأمريكية وليست الحال كذلك في الدول العربية، فنحن أمام وطن جغرافي معروفة حدوده هو الوطن العربي، ولكنه مقسم إلى كيانات سياسية مستقلة هي الدول العربية ونحن أيضا أمام أمة واحدة هي الأمة العربية ولكنها موزعة على تلك الكيانات السياسية التي شيدت لنفسها بيتا قوميا هو الجامعة العربية[٢].

لقد خلق هذا الوضع الفريد العديد من المشاكل أمام صياغة مفهوم عربي لأمن قومي تقبله وتطبقه جميع الأنظمة العربية التي هي في مجملها تعتبر من الأسباب المهمة والأساسية التي حالت دون تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي، ويمكن إجمال ذلك في النقاط التالية[٣]:

---

(١) الشيخ، نورهان، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٢) الكيلاني، هيثم، "الأمن العربي..."، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٣) الكيلاني، هيثم، نفس المصدر، ص ٦٥ــ٦٨.

١. عدم الحسم في تحديد قطاعات التفاعل والتداخل بين الأمن القومي والأمن القطري بالرغم من أن أي تطور إيجابي في الأمن الوطني ينعكس إيجابيا على الأمن القومي والعكس صحيح.

٢. التنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أصبح لكل نظام قطري فلسفته الخاصة به في الحكم إلى جانب التباين في الوفرة والندرة في اقتصاد كل دولة.

٣. إن الإنسان هو عماد الأمن والتنمية، وهو الوسيلة والهدف في الوقت نفسه وما لم يكن هذا المواطن قادرا على توظيف طاقاته وإمكاناته في خدمة وطنه وأمته، وما لم يمتلك حرياته وحقوقه الأساسية، وما لم تحل المشكلات الخاصة بالأقليات والملل والنحل، فإن هذا المواطن سيبقى قاصرا عن العطاء، وتبقى الأسباب التي أدت إلى قصوره هذا منفذا لاحتمالات الاختراق الخارجي للأمن الوطني والأمن القومي على حد سواء.

٤. لا زالت أنظمة الحكم العربية تعاني من مشكلة الحصول على وسائل الدفاع (وهي الآلة الحربية)، فهذه الوسائل في الأغلب مستوردة وتشكل عقبة في وجه حرية العمل السياسي واتخاذ القرار إذ ان الارتباط بمصدر خارجي لاستيراد السلاح يفرض على الدولة العربية أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر تلك الدول المصدرة وما يمتلكه العرب من آلة حربية ليس سوى امتلاك واجهة ليست في الأصل ملكها.

٥. إن من أهم المشاكل التي تواجه مفهوم الأمن القومي العربي هو تحديد المخاطر، فتعدد الأنظمة العربية وتعدد رؤيتها للأوضاع الدولية والإقليمية والعربية أدى إلى اختلاف في تحديد المخاطر ونوعها ودرجة خطورتها وثمة حاجة إلى التوصل إلى رؤية مشتركة لتحديد المخاطر ومصادرها والتميز بين ما هو رئيسي منها وما هو ثانوي، وما هو قومي صرف وما هو قطري صرف، وما يشكل منها ساحة مشتركة بين القومي والقطري.

٦. إن المشكلة الأهم والأخطر والأعظم تأثيرا في الأمن القومي العربي وتحديد مفهومه هي الإرادة السياسية، ذلك أن الإرادة هي صاحبة القرار في تأسيس الأمن القومي وأعمال أحكامه وتنفيذ خططه وبرامجه، إن متابعة ولو بسيطة لكل ما كتب عن الأمن القومي العربي تدل على ان

القلة ليست في النصوص بقدر ما هي في فقدان الإرادة السياسية، التي غدت روح الأمن القومي حتى أنها هي التي تنميه وتنشره، وهي التي تغيبه وتطويه، وقد انتهى ذلك كله إلى تعثر أجهزة صنع القرار الأمني السياسي والعسكري في المستوى القومي حينا وإلى تعطلها حينا آخر، كما تولد عن غياب الإرادة السياسية تعثر تحقيق الأمن القومي من خلال تعدد سياسات الأمن القطري وتباين التحالفات أو التوجهات القطرية نحو القوى الخارجية والاختلاف في تحديد هوية بعض الصراعات المسلحة بين بعض الأقطار العربية وقوى خارجية محيطة بالوطن العربي والاختلاف بين الدول العربية حول إدراك المخاطر والتهديدات والتحديات.

المبحث الثاني

أسس بناء نظام أمني عربي

إن حالة الإنكشاف الأمني الذي يواجهها النظام العربي بسبب تفككه واستفحال الخلافات بين أعضائه إضافة إلى تفاقم التراجع العربي أمام التفاعلات والتطورات السريعة والمتعاقبة للنظام الدولي وموقع النظام العربي منه، وكذلك عجز أعضاء النظام العربي عن مواجهة الأطماع التي تهدد الأمن العربي كل ذلك يستدعي وضع الحلول المناسبة لوقف التراجع العربي.

وحتى يتم ذلك لا بد من فهم كيفية التعامل مع المعطيات الدولية وخاصة بعد تولي الولايات المتحدة لقيادة النظام الدولي الجديد.

إن التعامل مع الولايات المتحدة تحت ستار الواقعية (أي التسليم بإرادتها غير القابلة للتعديل أو التغيير) هو خطأ فادح ترتكبه بعض الأنظمة العربية، وبالتالي على العرب أن يبادروا إلى محاولة تغيير أو تعديل أو حتى تلطيف المواقف الأمريكية تجاه القضايا العربية المصيرية وخصوصا موقفها الداعم لإسرائيل وموقفها من العراق وليبيا والسودان.

إن التطورات التي شهدهما النظام العالمي يجب أن يواجهها العرب بمزيد من الفعل والحركة باتجاه التفاعل إيجابيا مع هذه التطورات "فما زال العالم العربي يمتلك من مقومات القوة ما يميزه عن بقية النظم الإقليمية إلى جانب خصوصيته القومية والثقافية بحيث يمكن استثناؤه من التهميش أو تراجع وزنه النسبي على الساحة الدولية بما يمكن أن يتيح له قدرا من المناورة حتى ولو في إطار النظام العالمي الهرمي"[١].

وهناك اتجاه آخر عند بعض المفكرين العرب يرى "بأن الخارطة الدولية المتولدة عن نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي لم تتضح معالمها بصفة جلية ونهائية... وتميل المؤشرات الحالية إلى حالة السيولة الواسعة التي تطبع الأوضاع الدولية غير المستقرة...مع إمكانات بروز قوى

---

(١) مينيكيس، هدى، "النظام الدولي الجديد والواقع العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول، ١٩٩٦، ص ٥٧.

اقتصادية وثقافية وعسكرية داخل الفضاء الجنوبي... والواقع أن العرب بإمكانهم الاستفادة الواسعة من هذه السيولة التي تطبع النظام الدولي لاختلاف هامش المناورة في التعامل مع قضيتهم القومية الأولى...بل لا شيء يمنعهم من أن يتمكنوا من بناء مراكز قوى فعلية تضمن استفادتهم القصوى من إمكاناتهم المادية والبشرية والاستراتيجية بغية تحقيق التوازن العسكري والتقني مع خصومهم باعتبار ذلك هو الشرط الأوحد لإنجاز سلام عادل ودائم في المنطقة"[1].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن على العرب أن يدركوا ويستغلوا لمصلحتهم الأزمة العاتية للاقتصاد الأمريكي الذي يتراجع تدريجيا طيلة السنوات الأخيرة وأصبحت موازناته مهددة من جراء استفحال المديونية وضعف القدرة التنافسية مع اقتصادات قوى صاعدة إضافة للالتزامات المترتبة عليها باعتبارها القوة العالمية الوحيدة في عالم مضطرب تعمل على إحكام السيطرة عليه، من هنا فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى تصفية الصراع في الشرق الأوسط ضمانا لمصالحها البعيدة وإدراكها أن محور النفوذ العالمي يتمثل في السيطرة على الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا[2].

وبعيدا عن التحليلات المتشائمة أو المفرطة في التفاؤل "فإن النظام العربي ما زال يملك خصوصياته التي ضمت إلى حد كبير عدم تراجع وزنه النسبي ويمكن أن تتيح له فرصة الحركة والمناورة بل والاستمرارية مع قبول بعض التغيير في ضوء الظروف المستجدة للنظام العالمي[3].

وترتبط فاعلية واستقلالية الطرف العربي في النظام الدولي إلى حد كبير بقدرة تماسك النظام العربي وقدرته على الحركة كنظام وتحسن أوضاعه البنيوية وخاصة على الصعيد الاقتصادي وذلك حتى لا يتعرض لمزيد من الضغوط من قبل النظام العالمي[4].

أما على مستوى العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي وهي كما يبدو تعاني من مشكلات مختلفة فإن هذه العلاقات بحاجة إلى جهود عربية مخلصة من أجل تصفية الخلافات والمشاكل

---

(1) ولد أباه، عبد الله السيد، "التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل نظام العرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط ١٩٩٥، ص ٤٥ــ٤٦ .

(2) ولد أباه، عبد الله السيد، نفس المصدر، ص ٥٧.

(3) مينيكيس، هدى، مصدر سابق، ص ٥٧.

(4) أحمد يوسف، "النظام الدولي والنظام العربي، بحث أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ٢٥.

بصورة سلمية عن طريق فتح قنوات الحوار المختلفة حتى لا تكون نقطة ضعف في جدار الأمن القومي العربي، وبالتالي يمكن تحويلها من أن تكون عبئا على الأمن العربي إلى رافد يدعم هذا الأمن ويقويه وحتى لا يتيح العرب الفرصة للقوى الخارجية لتتدخل في شؤون المنطقة[1].

إن حالة العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي تستدعي ضرورة الإسراع بتحرك عربي فوري وفعال لوضع أسس جديدة ومتطورة لاستراتيجية عربية شاملة تضع في اعتبارها كافة المعطيات والإشكاليات من أجل الحفاظ على الأمن العربي ولتلافي أي عوامل قد تهدده. ولا شك أن أي توجه عربي في هذا الصدد يقتضي أن يأخذ بالاعتبار ما يلي[2]:

١. حل المشاكل الداخلية للدول العربية المحاذية لدول الجوار، يليها حل المشاكل بين تلك الدول بعضها مع بعض مما يؤدي في مرحلة تالية إلى إبعاد دول المنطقة عن دائرة الصراع والاستقطاب الدولي حيث لن يكون هناك احتياج لتدخل قوى خارجية تحمي نظاما ضد آخر.
٢. ضرورة التعامل مع نظم الحكم القائمة في المنطقة بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية انطلاقا من المصالح العربية الحيوية التي ترتبط بدول الجوار الإقليمي مما يفرض دائما وجوب التميز بين الثوابت والمتغيرات.
٣. الاستفادة من التطورات الإقليمية في المنطقة والعمل على خلق جو من التفاهم والحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة مما يؤدي إلى تدعيم الحزام الأمني للنظام الإقليمي العربي.
٤. وضع الخطط الاقتصادية المشتركة من أجل استغلال وتنمية المناطق المتنازع عليها ومصادر المياه مع دول الجوار الإقليمي بما يضمن الحقوق العربية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى.
٥. التباحث مع دول الجوار الإقليمي لوضع آلية مشتركة من أجل تنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة وبالتالي تجنب تصاعد التوترات حول نقاط الخلاف معها.

أما فيما يتعلق بالصلة بين العرب والأمم الإسلامية فتبرز جملة مهام ملحة أيضا هي[3]:

---

(١) تنيره، بكر مصباح، "الأمن العربي وتوازن القوى الاقليمية في ضوء المتغيرات العربية والدولية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ١٩.

(٢) عبد الله، زكريا محمد، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ٤٨.

(٣) بشور، معن، "العلاقات بين العروبة والإسلام: إشكالية التكامل والتمايز"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٣، أيار ١٩٩٢، ص ٤٨.

١. الاعتماد الحازم لمبدأ الحل السلمي لكل الخلافات بين الدول العربية ودول الجوار الإسلامية على قاعدة الحوار والتحكم الإسلامي، ورفض أية مبررات للجوء إلى القوة في مجال حسم هذه الخلافات والسعي بالمقابل إلى تطبيع هذه العلاقات ونزع فتيل أي توتر كامن داخلها.

٢. تطوير المنظمات والمؤتمرات والهيئات ذات الطابع الإسلامي العام وصونها ووضع الخطط الكفيلة بجعلها منابر للدفاع عن القضايا العربية وأطرا للتفاعل الإسلامي الأوسع.

٣. وضع الخطط الكفيلة بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والإسلامية في إطار تشكيل تكتل إسلامي عالمي في زمن التكتلات العالمية القائمة والتركيز بشكل خاص على تنسيق السياسات النفطية نظرا إلى ارتفاع إنتاج النفط في الدول الإسلامية نسبة إلى الإنتاج العالمي.

٤. وضع خطط ثقافية وتربوية عربية للتحرك في المجال الإسلامي انطلاقا من بعثات دينية تعزز فهم الإسلام وتعلم اللغة العربية في العديد من البلدان والمجتمعات الإسلامية في العالم.

لقد أشارت معظم الدراسات المتعلقة بالأمن القومي العربي إلى المحور الرئيسي لهذا الأمن وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولقد توصلت أطراف هذا الصراع إلى قناعة مفادها أن الحل السلمي هو أفضل الحلول المطروحة ولا مجال (على الأقل في الوقت الحاضر) إلى استخدام القوة العسكرية في ظل التطورات الدولية والإقليمية المعروفة. وبالتالي فقد تعددت الآراء حول قوة العرب التفاوضية ومهما تفاوتت نظرة المفاوض العربي إلى المعطيات الدولية والإقليمية والعربية التي يستند عليها خلال المفاوضات فإن هناك جملة من الحقائق يجب أن لا يغفلها أو يقلل من أهميتها بل عليه أن يفعلها ويتفاعل معها حتى يستثمرها في صالحه.

فلقضية الصراع العربي الإسرائيلي خصوصية تتميز بها عن غيرها من قضايا العالم المعاصرة، فهي تتضمن عدة قضايا مجتمعة تتفاعل جميعها ضمن قضية الصراع الكبرى "فهناك البعد الوطني الفلسطيني ويعبر عنه المشروع الوطني الفلسطيني وهناك البعد القومي العربي باعتبار تداخل القضية الفلسطينية مع المشروع القومي العربي، ثم هناك البعد الديني بسبب ما تمثله القدس من رمزية دينية وأخيرا هناك البعد الدولي بسبب تحالف الصهيونية والاستعمار وتحالف حركة التحرر

الوطني الفلسطيني مع حركة التحرر الوطني العالمية... إنها باختصار نقطة التقاء كل هذه الأبعاد والمشاريع"[1].

ويرى البعض أنه مهما كان وضع المفاوض العربي اليوم سيئا في مواجهة المفاوض الإسرائيلي المتعنت والمدعوم من قبل المصالح الأمريكية والأوروبية فإنه ما زالت هناك جملة من الحقائق التي يستطيع أن يستثمرها لصالحه إذا ما أحسن استخدامها ويمكن إجمالها بما يلي[2]:

١. أن الكيان الصيهوني لم يستطع تحقيق هدفه الأصلي الذي تأسس من أجله وهو طمس الهوية الفلسطينية والقضاء على الوجود العربي من خلال الاستيطان والتهجير الجماعي، وكذلك بالتوسع التدريجي الذي يستهدف مناطق عديدة من الوطن العربي.

٢. نجاح المقاومة الفلسطينية في ابتداع أشكال جديدة من النضال الميداني والسياسي، إذ ظهرت السياسة الأمنية الإسرائيلية عاجزة عن مواجهة مقاومة شعبية متجذرة في النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

٣. إن إسرائيل أصبحت عاجزة عن احتكار القوة الاستراتيجية من صواريخ غير تقليدية في المنطقة بعد نجاح العديد من البلدان في تطوير هذه الأنماط من الأسلحة.

٤. بالرغم من كل المحاولات التي تسعى لها حكومة الليكود الإسرائيلية بزعامة نيتنياهو في الوقت الحاضر لعرقلة المسيرة السلمية وفرض واقع جديد على الأرض الفلسطينية إلا أن الحقيقة التي لا يمكن تناسيها هي حاجة إسرائيل الماسة إلى الاندماج الفعلي في المنطقة التي توجد فيها وتناصبهم العداء وتقابلهم بالرفض وفشل إسرائيل في كل محاولات التطبيع مع جاراتها من الدول العربية.

٥. إن إسرائيل لم يعد بإمكانها طويلا الاستفادة الكاملة من الرعاية الأمريكية استراتيجيا واقتصاديا، فبالرغم من الدعم الكبير الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة برئاسة كلنتون إلا أن الحقائق تشير إلى تضاؤل دور إسرائيل السابق في الخارطة الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة.

٦. تأسيسا على ما تقدم فإن المفاوض العربي تتوافر بين يديه مجموعة من الروافد التي تصب في مساره التفاوضي وتحتم عليه معالجتها بشكل إيجابي وهذه الروافد هي:

---

(١) مجموعة باحثين، "حول الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي: الخلفيات والأبعاد والنتائج"، ندوة مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٨، كانون أول ١٩٩٣، ص ٥٩.

(٢) ولد أباه، عبد الله السيد، مصدر سابق، ص ٤٦ــ٥٠.

أ- ضرورة الانفتاح على القوى الإسلامية المتنامية في جنوب شرق آسيا التي تكفل بإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية دعما ضروريا للجانب الوطني الفلسطيني العربي والذي من شأنه أن يساعد على إجراء تعديل حقيقي في ميزان القوى القائم حاليا.

ب -إن على أي استراتيجية بدلا من أن تكون رافضة أن تتعامل بمرونة وحزم مع أي وضع محتمل متأت من مسار التسوية الذي بدأ يفرز واقعا جديدا لا سبيل للطرف الفلسطيني التخلي عنه.

ج - على القيادة الفلسطينية أن تحافظ على أرثها الديمقراطي وتتقبل برحابة صدر كفاح تيارات واسعة من الشعب الفلسطيني التي ترفض التسوية مهما بدا ذلك الكفاح المشروع تعصبا دينيا أو تطرفا أصوليا يستثير عداء القوى الغربية لعملية التسوية.

د - إن مستقبل الصراع في الساحة العربية - الإسرائيلية لا ينفصل عن مسار الأوضاع العربية العامة أو بعبارة أخرى ان مستقبل النظام العربي هو الذي سيحدد قدرة العرب الفعلية على حل مشكلتهم القومية الأولى.

هناك مجموعة من النقاط تعتبر داعما للموقف التفاوضي العربي وهي[1]:

١. ان الاشتراك في المسيرة التفاوضية لا يعني، ولا يجب أن يعني التزام التخلي عن النشاط الدولي خارج المسيرة، بل على العكس فإن تحسين شروط الناتج النهائي لهذه المسيرة مشروط بالعمل الجاد خارج قاعدة التفاوض، وبالذات تحسين علاقات الأطراف المفاوضة بالأقطاب الدولية المحتملة وبالقوى العالمية المتنوعة.

٢. العمل الجاد على الرأي العام الإسرائيلي وتطوير وسائل ضغط على المفاوض الإسرائيلي مع التركيز على أن للاحتلال ثمنا باهظا.

٣. حسم دور الأطراف العربية غير المفاوضة، فمن الخطر أن تتحول هذه الدول كما حصل أحيانا إلى قنوات للضغط الإسرائيلي والأمريكي على الأطراف المفاوضة بدلا من أن تكون عونا ورديفا لها، وهذا ينطبق على كل من مصر ودول الخليج ودول المغرب فالجنوح نحو التوسط والتوفيق بأي ثمن والظهور بمظاهر المصر على استمرار المسيرة وإنجاحها ليس من شأنه تقوية موقف العرب التفاوضي بل إخفاقه.

---

(١) سلامة، غسان، "العرب، إسرائيل، أمريكا والمفاوضات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٢، كانون أول، ١٩٩٣، ص ١٢.

٤. على العرب أن يشجعوا ويحتضنوا كل الأصوات المعارضة للمسيرة السلمية داخل بلدانهم فهذه المعارضة شرعية ومفيدة، وهي تسهم في تصور البدائل المتاحة وهي تساعد على تحديد الخطوط الحمر للتفاوض.

لقد ترافق مع بداية المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية طرح إسرائيلي ـ أمريكي لتصور جديد حول الشرق الأوسط عرف "بالنظام الشرق أوسطي الجديد". وقد تم بحث ذلك سابقا بما يتعلق بهذا المشروع الذي هو في ظاهره اقتصادي وفي باطنه الكثير من الجوانب السياسية المتعلقة بالمنطقة، ولما كان الجانب الاقتصادي من أهم العوامل المساهمة في تحديد مصير الأمن القومي العربي فكيف للعرب أن يساهموا في بناء هذا النظام الجديد إن لم يستطيعوا مواجهته خصوصا وإن هناك أطرافا عربية تسعى إلى إقامة مثل هذا النظام إضافة للضغوط الأمريكية بهذا الاتجاه، وفي نفس الوقت كيف للعرب أن يستثمروا إمكاناتهم الاقتصادية الكبيرة في تدعيم أمنهم القومي؟

لقد ظهرت دعوات كثيرة إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، وان القواسم المشتركة بين الدول العربية تعتبر بلا شك عوامل مساعدة للتعجيل بإقامة مثل هذا التكتل أو هذه السوق. وتتمثل هذه القواسم في[1]:

١. الإحساس المستمر بالحاجة إلى آلية فعالة لمقاومة أطماع القوى الغربية في ثرواتنا.
٢. الموروث التاريخي والثقافي المتأصل في السلوك الفردي والجماعي العربي بحيث يقبل المواطن العربي التنازل عن حقه لصالح أخيه العربي.
٣. الإيمان العقائدي بعدالة توزيع الثروة بين الأغنياء والمحتاجين.
٤. تقسيم مثالي للعمل.
٥. تنوع جغرافي ومناخي يجعل التكامل حقيقة قائمة تحتاج إلى جهود تنسيقية.
٦. الواقعية المستمرة للتطور وبناء الحضارة والتواصل مع التاريخ إضافة إلى توفر الإرادة السياسية بين الدول العربية لإحداث نمو أكبر في التجارة البينية إضافة إلى التركيز على اقتصاديات الدول الأقل نموا لتحقيق تكامل تنموي بينها في مختلف قطاعاتها الإنتاجية مع تهيئة فرص أكبر للتعليم ثم العمل على تحرير تجارتها مع شركاءها الآخرين تدريجيا[2].

---

(١) إبراهيم، حسن، "متى لا تكون هزيمة أخرى"، الشرق أوسطية هل هي خيارنا الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ١١٧.

(٢) السيد علي، عبد المنعم، مصدر سابق، ص ١١.

إن الأزمة التي تواجه التنمية العربية تتمثل في "نسبة نمو منخفضة وفي تراجع كبير على صعيد العدالة الاجتماعية وفي وجود عدة أنماط من التبعية تؤدي إلى ارتهان القرار العربي لصالح قوى أجنبية، وللخروج من الأزمة يتعين اتخاذ عدة إجراءات على المستويين القطري والقومي"[1].

فعلى المستوى القطري يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

١. التراجع عن الاندفاع في الخصخصة وحرية الأسواق وعن الانفتاح الكبير على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية.

٢. إعطاء القطاع العام حيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرافد في عملية التنمية شريطة إخضاعه للمحاسبة الديمقراطية، إذ أنه أقدر في كثير من الأقطار العربية على تحقيق تنمية أفضل وتتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية وإشباع حاجات الناس الأساسية.

٣. إعطاء القطاع الخاص دورا مناسبا وتوجهه نحو إقامة مشاريع منتجة وإخضاعه للرقابة التمويلية وإزالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة له.

٤. اللجوء في إدارة الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المرغوبة إلى مزيج من التخطيط والأسواق المفتحة.

٥. إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكومي في البلدان العربية وتحصين الدولة من محاولات الاختراق الأجنبية على حساب المال العام.

أما على المستوى القومي:

١. إقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية على أن يفتح المجال لبقية الأقطار العربية للانضمام إليها لاحقا وهذا يتطلب تفعيل قرار السوق العربية المشتركة.

٢. دعم السوق العربية المشتركة ودعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة عبر إقامة مشاريع تنموية تكاملية تخلق تكاملا في البنية الإنتاجية العربية.

٣. عدم الركون في إقامة هذه الكتلة إلى الأنظمة العربية فحسب، فمعظمها تتقاعس في هذا المجال، بل يجب الاعتماد أيضا على الضغوط الشعبية وعلى انتشار الديمقراطية وعلى توسيع وتعميق ثقافة الوحدة العربية.

---

(١) مجموعة باحثين، "حالة الأمة العربية، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية لعام ١٩٩٦"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٩، أيار ١٩٩٧، ص ١١٠.

٤. تبني الكتلة الاقتصادية العربية استراتيجية التنمية المستقلة وفي سياق مواجهة المخططات الشرق أوسطية الجديدة يرى البعض أنه "أمام النظام العربي أحد خيارين: إما الانصهار في نظام شرق أوسطي وهذا له خطورته أو المشاركة كقطب أساسي في النظام الشرق أوسطي أسوة بنظام الأوروبية، ويتصور أن البديل الثاني في إطار الاقتراحات القائمة يمثل أكثر الحلول تقبلا بالنسبة إلى العالم العربي في إطار حفاظه على كل من الخصوصية العربية والإسلامية"[١].

وعليه "فإن الاختلال البالغ الشدة في ميزان القوى الراهن بين المشروع العربي والمشروع الصهيوني الذي يظهر من خلال استعراض البانوراما على الساحة الدولية والساحة الإقليمية بالإضافة إلى التردي المتفاقم للوضع العربي، كل ذلك لا يشكل مطلقا تبريرا مقبولا لليأس، بل على العكس يشكل اشتداد الأزمة بحد ذاته حافزا إضافيا للإصرار على المقاومة لعكس التيار والتغلب على الصعوبات، ولذلك فإننا يجب أن نتوقف عن طروحات تزعم أن الفكرة العربية أصبحت من الماضي وأن الواقعية تقضي بالاندماج مع المخططات الشرق أوسطية التي تؤدي إلى ازدهار المنطقة وتقدمها[٢].

إن النظام العربي يمتلك سلاحا فعالا يواجه به الأعداء فيما لو أحسن استخدامه ألا وهو سلاح النفط، وقد استخدم بشكل فعال في حرب ١٩٧٣ إلا أنه عاد واعتبر عنصر تهديد للأمن القومي العربي وليس عاملا مساعدا له كما حدث إبان حرب الخليج الثانية والوصول إلى منابع النفط والسيطرة عليها.

ومع ذلك فما زالت الفرصة سانحة أمام العرب وبالأخص أنظمتهم الحاكمة من أجل استخدام النفط كعامل أساسي في دعم الأمن العربي والقدرة التفاوضية العربية، وكل ذلك منوط أولا وأخيرا بتوافر الوعي لدى العرب وبتوافر الإرادة السياسية والتعاون والتضامن اللازمين بين الأنظمة العربية وذلك في ظل أوضاع عالمية تمتاز بمنافسة اقتصادية شرسة وبمنافسة تزداد شراسة بشكل خاص حول منابع النفط[٣].

---

(١) سينيكيس، هدى، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٢) إسماعيل، محمد زكريا، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٣) سركيس، نقولا، مصدر سابق، ص ٢٦٨.

وفي هذا السياق يرى البعض ضرورة النظر إلى مختلف صيغ التعاون الاقتصادي في المنطقة برمتها بعناية لاختيار الأنسب والأكثر جدوى، فإقامة تكتل اقتصادي بين دول المنطقة أمر حتمي وضروري إذا ما أرادت التقدم واللحاق بركب الحضارات الاقتصادية المتقدمة.

ويرى هؤلاء أن وجود إسرائيل داخل هذا التكتل له ايجابياته وسلبياته وأنه لا يشكل العامل الوحيد والحاسم بالضرورة لنجاح أو فشل التعاون الاقتصادي في المنطقة. وفي مقدور البلدان العربية المشاركة في هذا التعاون السيطرة ووضع السياسات والضوابط لتنظيم العلاقة مع إسرائيل، ولعل من أبرز المقومات والمرتكزات اللازمة للبلدان العربية المشاركة في تهيئة الأرضية اللازمة على المستوى القطري التي يمكن بعدها الانطلاق نحو التعاون الإقليمي، مع ضرورة الانتباه إلى واقعية الأهداف وقابلية تطبيقها بعيدا عن الشعارات والأهداف الكبيرة التي اثبتت التجربة صعوبة تحقيقها "ولا يغيب عن البال أن أي صيغة للتكتل الاقتصادي المنشود في المنطقة لن تكون مثمرة ما لم تراع خصوصية المنطقة التاريخية والاجتماعية وتهدف أساسا إلى تحقيق تنمية المنطقة اقتصاديا، فالحديث عن السوق الشرق أوسطية مثلا ينطلق حتى الآن من منظوره السياسي، ويسعى لخدمة أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية مما يقلل من فرص تقبلها في المنطقة ونجاحها. وسيظل الوضع كذلك إلى أن تصبح هذه السوق غير مرتبطة بالاعتبارات السياسية وبحزمة مصالح أطراف خارجية عن المنطقة"[1].

إن خيار الأمن العربي لا يمكن تحقيقه إلا بإرادة عربية صميمه تنبع من الواقع العربي وبفعل القيادات والأنظمة العربية في تطويع المقومات والروافد العربية لتأسيس وتفعيل الأمن العربي.

ومع انكشاف الأمن العربي الحالي والواقع المرير الذي يعاني منه النظام العربي بتشتته وتفرق أعضائه. إلا أن الحقيقة الواقعة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها وهي أن الكفاح العربي قد نجح وما زال يحقق بعض النجاحات السلمية في مواجهة العدوان الصهيوني المدعوم عالميا.

فقد نجح العرب في وقف خطة إسرائيل الكبرى وكسر الحلم الصهيوني في دولة الأرض التوراتية ولولا الموقف العربي (برغم ما شابه من نواقص وعيوب وثغرات وانكسارات وانكفاءات

---

(1) النابلسي، محمد سعيد، "البديل العربي: حقيقة أم وهم"، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، المحرر سلامة أحمد سلامة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ط١، ص ٥٩.

بالنفس والمال ومصائر المجتمعات والدول) لكان يمكن أن تبلغ الأمة دركا أكثر إيلاما وأبعد سحقا"[1].

ومن هنا يرى الباحث أن على القيادات والأنظمة العربية أن تعي حقيقة أن الفرصة ما زالت قائمة أمام النظام العربي من أجل أن يلملم نفسه وأن يتفاعل مع التغيرات الدولية والإقليمية والداخلية بشكل إيجابي وأن يسخر الطاقات العربية الهائلة خدمة للمصلحة العربية العليا.

إن التضامن العربي من خلال تطوير هيكلية الجامعة العربية هو الحل في رأي الكثيرين ولا خيار بديلا عن التضامن العربي لمواجهة التحديات فإذا كان منهاج الضم القسري والحكم العسكري الدكتاتوري ومصادرة الحريات العامة وإصرار البعض على تصدير العقائد والأفكار والثورات، وتدخل القوى الطامعة في شؤوننا، كلها قد أدت إلى شلل العمل العربي المشترك وأوجدت حالة من الشك بدلا من الثقة بين دول المجموعة العربية فإن العصبية القومية قد أساءت للفكرة العربية أكثر من أعدائها كما أساءت العصبية الدينية للإسلام أكثر من إساءة خصومه له، كما العصبية القطرية تتنكر للروابط العربية وتقع فريسة للاستفراد الدولي والصهيوني[2].

على الأنظمة العربية الرئيسة أن تتحرك وبشكل متسق من أجل وضع استراتيجية مستقبلية تتضمن "إقامة نظام إقليمي عربي في ظل تدرج إقليمي شرق أوسطي يكون النظام العربي فيه هو المهيمن بدلا من استمرار الواقع الراهن بسكونيته، وبالتالي تقهقره لمزيد من الانفراط نحو فوضى النظامية وإن لم يكن النظام الإقليمي العربي هو المهيمن فعلى الأقل يشارك كقطب في النظام الإقليمي الشرق أوسطي بشكل فاعل لاحتواء محاولات الغرب وتصوراته ومخططاته"[3].

ولما كان نجاح الدول العربية في مواجهة التحديات والمخاطر والتغلب على القيود المفروضة عليها إنما يتوقف على توفر الإرادة السياسية العربية فإن حل الخلافات العربية العربية حلا جذريا بإيجاد آلية لحل النزاعات برعاية الجامعة العربية يعتبر الخطوة الحقيقية والصادقة الأولى

---

(1) الكيلاني، هيثم، مصدر سابق، ص ٧٤.

(2) شاتيلا، كمال، "العرب والتحديات الدولية الشرق أوسطية"، بيروت، المركز العربي للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ص ١١١ــ١١٢.

(3) حنوش، زكي، مصدر سابق، ص ٦٤.

نحو هذا النجاح. ولا بد من توافق في المصالح بين كل دولة عربية وبقية الوطن العربي، وأن تؤمن القيادات العربية بأن دور كل دولة لا يتحدد فقط بعناصر قوتها الذاتية، لكن بتعظيم قوتها من قوة باقي الدول العربية، وضعفها من ضعف الترابط والتنسيق فيما بينها.

ما زالت ظاهرة النزاعات العربية ـ العربية وتفاقمها تشكل خطرا فادحا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا على النظام العربي، وبالتالي يجب التوجه نحو التفكير العلمي الموضوعي الملتزم قوميا للسعي لإيجاد حلول أو تسويات لهذه النزاعات أو على الأقل آليات متفق عليها للتوصل إلى مثل هذه الحلول أو التسويات[1].

على القيادات والأنظمة العربية البدء بفتح حوار جدي وبناء يشكل كل القوى السياسية الموجودة على الساحة العربية كلا داخل قطر، يكون أساسه الاعتراف المتبادل واحترام الآخر مع السعي لتشكيل حركة عربية تضم كافة القوى على أساس برنامج قومي ديمقراطي يعيد صياغة المشروع القومي العربي في ضوء ضرورات العصر ومصلحة الوطن، وكذلك يستوجب تعميق الصلات والروابط بين الأنظمة وشعوبها، فهي الرصيد الأساسي لها، ويكمل ذلك ويدعمه التصالح بين الأنظمة وحركات المعارضة بكل فروعها وذلك بتعميق المشاركة السياسية والسماح برياح الديمقراطية الحقيقية أن تهب على الوطن العربي[2].

---

(1) أحمد يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٩.

(2) مصطفى، نيفين، "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٣، آذار ١٩٩٥، ص ١٨.

ملخص الفصل الخامس

لقد أثارت إشكالية الأمن القومي أسئلة كثيرة حول مفهوم هذا الأمن لأنه ما زال غامضا وغير معرف تعريف دقيق من حيث تحديده ورسم معالمه وما زالت صلته بالأمن القطري مبهمة وكذلك العكس.

وحتى يتم العمل مستقبلا لبناء نظام أمني عربي لا بد من التعرف على بعض خصائص هذا المفهوم:

- إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها مفهوم الأمن القومي هو اعتباره أحد أهم التزامات الدولة حماية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة ومن ثم حماية هذه الجماعة ضد الأخطار.
- إن هذا المفهوم يتصف بالعالمية إذ أنه لا توجد دولة أو قيادة لم تمارس هذا المفهوم.
- هناك علاقة متداخلة بين مفهوم الأمن القومي من جانب وفكرة المصالح القومية من جانب آخر ثم القيم القومية من جانب آخر.

ومن هنا يمكن تعريف الأمن القومي على أساس أنه "مجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الاقليمية".

لذلك مفهوم الأمن ليس جامدا بل هو مفهوم مرن يتصف بالشمولية والتصاعد والتكامل. أما أهم العوامل في بنية النظام الأمني العربي فتكمن في:

١- الوحدة الجغرافية للوطن العربي (إزالة الحدود والحواجز) أو التخفيف من القيود على حرية التنقل.
٢- الانتماء إلى المجتمع العربي الواحد (نبذ القطرية).
٣- التكامل الاستراتيجي بين البلدان العربية.
٤- التكامل الاقتصادي بين مصادر الثروة العربية المادية والبشرية.

أما فيما يتعلق بأسباب عجز النظام الأمني القومي العربي فيمكن إجمالها بما يلي:

إن النظام العربي لم يخل في أي مرحلة من مراحل تطوره من ظـاهرة النزاعـات بـين أعضـاءه وهي ظاهرة قد يراها البعض طبيعية إلا أن المقلق هو الاتجاه العام لهذه النزاعات وهو يشير إلى مزيد من التفكك للنظام العربي ومن ثم إلى قدرة أقل قد تصل إلى حد عدم القدرة على المواجهة.

إن من أهم أسباب النزاعات بين الدول العربية هي أنها تهدأ ولا تحل وكانت تهدأ في أغلـب الأحيان عند مواجهة خطر خارجي وبذلك تكون هذه التهدئة مؤقتة.

إن مسؤولية الأنظمة العربية عن عجزها في تطبيق الأمن القومي العربي ولم يكـن فقـط بسـبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية والنظام الدولي وليـس فقـط بسـبب تمسـكها بالقطريـة وصـدام القطريات المستمر بل عملت الأنظمة العربية على تغيب شعوبها بدرجة أو بأخرى عـن المشـاركة في اتخاذ القرارات المختلفة مهما كانت ذات حجم ومدى تأثيرها على مستقبل الشعب والأمة العربية.

إن غياب الديمقراطية لم يؤد فقط إلى استفراد القيادات العربية باتخاذ القرارات المصيريـة دون رقابة شعبية على هذه القرارات.

أما الأسباب التي حالت دون تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي فهي:

١. عدم الحسم في تحديد قطاعات التفاعل والتداخل بين الأمن القومي والأمن القطري.
٢. التنوع في النظم السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة حتـى أصبـح لكـل نظـام قطـري فلسـفته الخاصة به في الحكم.
٣. إن الإنسان هو عماد الأمن والتنمية وهو الوسيلة والهدف.
٤. النقص الذاتي في بناء القوة العسكرية والاعتماد على الغرب.
٥. عدم قدرة الأنظمة العربية على تحديد المخاطر.
٦. عدم القدرة علـى تحديـد الارادة السياسـية ذلـك أن الارادة السياسـية هـي صاحبـة القـرار في تأسيس الأمن القومي.

أما أسس بناء النظام الأمني العربي فيمكن بما يلي:

١. حل المشاكل الداخلية للدول العربية المحاذية لدول الجوار، يليها حل المشاكل بين تلك الدول بعضها مع بعض.

٢. ضرورة التعامل مع نظم الحكم القائمة في المنطقة بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية انطلاقا من المصالح العربية الحيوية التي ترتبط بدول الجوار الاقليمي.

٣. تطوير العلاقات بين الدول العربية والدول الإسلامية.

٤. وضع الخطط الكفيلة بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول الإسلامية.

٥. إنشاء سوق عربية مشتركة تعتمد على توزيع المشاريع وتبادل الأيدي العاملة وعدالة توزيع الثروة.

٦. تطوير هيكلية الجامعة العربية.

التوصيات

إن عدم قدرة الدول العربية على التوصل حتى الآن لصيغة مشروع موحد للأمن القومي العربي كان نتائج الهزائم المتلاحقة التي لحقت في الأمة وعدم قدرتها للتصدي لهـا، إضافـة إلى مسلسـلات التبجح والمكابرة التي تعالق بارتفاع الشعارات والمقولات الرنانة بعيدة عـن واقـع الحـال مـن حيـث الإمكانيات والقدرات.

إن الإشكالية الراهنة والتي صاحبت قيام الدول العربية منذ البدء في نيلها استقلالها تتطلـب منا أن نعيد اكتشاف حقائقنا باللجوء إلى المنهج العلمي في النقد الذاتي، لنتعرف حقا على اخطائنا، وكيف نغير أنفسنا دون اللجوء إلى احتراف المزيد من الشعارات المفرغة مـن مضمونـها إذ أنـه إذا لم ينم استيعاب دروس التاريخ فإن للتاريخ طريقتـه في تكـرار نفسـه، لأن الصـور المظهريـة والشـعارات الوهاجة المتكررة لا تنفع في معالجة مشاكلنا التي تجسم حضارة كاملة وهي في أخطر مراحل انتقالها من حيث هي طور حضاري ليس متخلفا، لكنه غير متقدم، أنه تماما في المنتصـف الحـاد الجـاد أي طور المرحلة الانتقالية المركبة والوعرة.

إن كل ذلك بمجمله يستدعي العمل على مختلف الأصعدة والمستويات للتوصل إلى حـل لهـذه الإشكالية.

المستوى السياسي والعسكري:

- تبني مذهب عسكري عربي موحد تسير على هذه الاستراتيجيات الدفاعية العربية.
- توحيد العلاقة بين الفكر السياسي والاستراتيجي العربي وبين الإرادة القوية لإقامة بنية الأمن القومي العربي.
- توحيد سياسات الأمن القطري لتتلائم مع سياسات الأمـن القومـي العربـي دون التوجـه نحـو القوى الخارجية وتحديد وإدراك المخاطر والتهديدات والتحديات التي تواجه الأمة العربية.
- تفعيل أجهزة صنع القـرار الأمـني علـى المسـتوى القومـي العربـي مـع توفـر وتوحيـد الإرادة الجماعية.

- بعث الروح والحياة في آليات العمل العسكري الداخلة في تنظيم الجامعة العربية وآفاق التعاون العسكري الوطيد بين الجيوش العربية.
- التركيز على الديمقراطية كمنهاج عمل سياسي وطريقة الحكم تعتمد على :

أ. احترام المؤسسات الدستورية احتراما حقيقيا وليس احتراما موسميا.

ب. العمل على ترسيخ التعددية بكل أبعادها وصورها الفكرية والسياسية والمذهبية وذلك من خلال احترام الآخر في إطار مشاركة مسؤولة تضمن التنوع والاختلاف والصيرورة، فالنضال لا يكون حكرا على فئة دون أخرى ولا جماعة دون أخرى والعمل السياسي لا ينفرد به حزب دون آخر.

ج. التناوب على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

د. سيادة دولة الحق والقانون.

هـ. احترام حقوق الإنسان.

أما على المستوى الاقتصادي والتنموي فيجب العمل على:

- وضع برامج تنموية اقتصادية متطورة وعلى مستوى الوطن العربي.
- أن تملك الأمة ثرواتها المتاحة بيدها في الأرض العربية وتوظفها لخدمة الإنسان العربي ومصالحه في التنمية والتطوير بدلا من أن تكون بين شريحة تنهبها وتبددها.
- أن توضع الثروات في خدمة العلم والتقنية العالية وامتلاك ناحيته في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والإدارية والثقافية.
- العمل على توزيع الثروة النفطية مقابل توزيع العمالة الفنية وتقليص العمالة الأجنبية الوافدة لإحلال العمالة العربية محلها.
- إنشاء السوق العربية المشتركة ورفع القيود الجمركية على تحرك البضائع والاستثمارات العربية بين الأقطار العربية.
- تنمية وتوظيف إمكانات الدول العربية من رؤوس أموال وخبرة بشرية وموارد طبيعية من أجل رفع مستوى معيشة الإنسان العربي ورفاهيته الأمر الذي يوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد العربية.

أما على مستوى الجامعة العربية فيجب العمل على:

- البدء بتعديل ميثاق الجامعة العربية لعام ١٩٤٥ واتفاقية الدفاع العربي المشترك.
- تطوير هيكلية الجامعة باتجاه التكامل.
- إقرار ميثاق الشرق العربي ومحكمة العدل العربية.
- إحياء ميثاق التضامن العربي الصادر عام ١٩٦٥.
- تطبيق ميثاق الوحدة الثقافية الصادر عام ١٩٦٣.
- تطبيق استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي لعام ١٩٨٠.
- النظر إلى أن العربية هي وعاء الإسلام والذي احتضنته وحملت رسالته إلى العالم أجمع واعتبار الإسلام المادة الروحية للعرب والعربية وأن كلا منهما لا ينفصل عن الآخر دون أن يحدث شرخا يصعب التئامه.

أما فيما يتعلق بعملية السلام فيجب النظر إليها كما يلي:

إن السلام العادل الشامل لا يتحقق إذا حصلت لبنان وسوريا على أراضيهما المغتصبة فقط بل لا بد من تصحيح مسارات التسوية لتنسجم مع موجبات السلام الحقيقي حيث أنه:

- لا سلام عادل بتطبيق المفهوم الصهيوني للشرق أوسطية.
- لا سلام عادل بدون استعادة القدس.
- لا سلام عادل بدون حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم.
- لا سلام عادل يقوم على اختلال صارخ لتوازن القوى بين العرب وإسرائيل.

هذا فيض من غيض لا بد للأمة العربية أن تأخذ به تدريجيا لكي تتأهل لمرحلة الانبعاث النهضوي الجديدة المنتظرة، مع الصبر على بعض المعيقات والتحديدات المحتملة لبدء مرحلة العودة إلى بناء أمة عربية تعتد بتاريخها وحضارتها دون الركون إلى واقع حالها وما آلت إليه.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

- إبراهيم، حسن، حتى لا تكون هزيمة أخرى، الشرق أوسطية هل هي خيارنا الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.
- إبراهيم، حيدر، (التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
- أبو أمجد، أحمد كمال، (الحوار القومي ـ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- أبو جابر، كامل، منهج تنقية الأجواء العربية، آفاق التعاون العربي في التسعينات، عمان، منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٩٢.
- أحمد يوسف:
  - النزاعات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٧، أيار ١٩٩٦.
  - النظام الدولي والنظام العربي، بحث أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.
- أورفلي، علي محمد، (الاتفاق التركي الاسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي)، جريدة الأردن، العدد ٨٥، ٢٩ آذار ١٩٩٧.
- اسماعيل، محمد زكريا، الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون أول ١٩٩٤.
- الأطرش، محمد، المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢١٠، آب ١٩٩٦.
- البرصان، أحمد، عرض لكتاب الأوجه العديدة للأمن القومي العربي (مجموعة باحثين)، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٧، أيلول ١٩٩٦.
- البشري، طارق، (الحوار القومي ـ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- التريكي، علي، (الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ط١، باريس ١٩٩٦.

- الخولي، لطفي، عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون أيضا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٤.
- الدسوقي، مراد إبراهيم، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون أول ١٩٩١.
- الدوري، عبد العزيز، (ملاحظات حول الحوار القومي ـ الديني)، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- السيد سليم، محمد، (العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفوضى)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، نيسان ١٩٩٢.
- الشاذلي، أمل، (الأطماع الإسرائيلية في القرن الإفريقي)، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٤، تشرين أول ١٩٧٨.
- الشيخ، نورهان: تقرير عن ندوة الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة ١٥ـ١٦ آذار، ١٩٩٥، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥.
- الطيار، بكر، الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس ١٩٩٦.
- العبد الله، علي، (الحركة القومية العربية وضرورة إعادة النظر)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٢، نيسان ١٩٩٤.
- الكيلاني، هيثم:
  - الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، تونس ١٩٨٧.
  - التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.
- النابلسي، محمد سعيد، "البديل العربي": حقيقة أم وهم؟، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.
- بدران، إبراهيم، الشرق الأوسط بعد السلام، جريدة الدستور، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٥.

- بشور، معن، العلاقات بين العروبة والإسلام: إشكالية التكامل والتمايز، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٣، أيار ١٩٩٢.
- بهجت، جودت حسين جوهر، (عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات وإرهاصات الداخل وضغوطات الخارج)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١١، أيلول ١٩٩٦.
- بيريز، شمعون، يوم قريب ويوم بعيد، من الفكر الصهيوني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية رقم ١١.
- تنيره، بكر مصباح، (الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية والدولية)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦.
- جرجس، فواز، (الأمريكيون والإسلام السياسي وتأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، آذار ١٩٩٧.
- جواد، سعد ناجي، دول الجوار وعلاقتها بالوطن العربي، عمان ١٩٩٧.
- حتي، ناصيف، نحو تأسيس نظام عربي جديد، تحرير السيد سين، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٢.
- حماد، مجدي، آفاق التعاون العربي في التسعينات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة، ط١، عمان ١٩٩٢.
- حنوش، زكي، (العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت اتفاقيات السلام أم أخفقت؟)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩٣.
- درويش، منير، (المشروع القومي العربي: الحاضر والمستقبل دعوة للحوار)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨١، آذار ١٩٩٤.
- رأفت، إجلال، (ندوة المستقبل العربي: القرن الإفريقي، أهم القضايا المثارة)، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧.
- ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.
- سركيس، نقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس ١٩٩٦.
- سلامة، غسان، (العرب، إسرائيل، أمريكا والمفاوضات)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٢، حزيران ١٩٩٣.

- سليم، محمد السيد، العرب فيما العصر السوفياتي: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، نيسان ١٩٩٢.
- سيد أحمد، محمد، (حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات)، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، تموز ١٩٨١.
- سيد علي، عبد المنعم، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل، المستقبل العربي، عدد ٢١٤، كانون أول ١٩٩٦.
- شاتيلا، كمال، العرب والتحديات الدولية الشرق أوسطية، بيروت، المركز العربي للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ط١.
- شوكات، خالد، (الحركة الإسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠، تشرين ثاني ١٩٩٥.
- صانع، يوسف، منظور الشرق أوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط ١٩٩٥.
- صحيفة المحرر، (خلف الصدمة الكهربائية بين تركيا وإسرائيل)، ٢١ آذار ١٩٩٤.
- صلاح الدين، ايهاب، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون ثاني ١٩٩١.
- عبد الفضيل، محمود، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية، التطورات والمحاذير وأشكال المواجهة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.
- عبد الله، زكريا محمد، (أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي)، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦.
- عبد المجيد، عصمت، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.
- عبد الملك، أحمد، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط١، باريس ١٩٩٦.
- عصاصة، سامي، هل انتهت حرب الخليج ـ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، ط١، بيروت ١٩٩٤.
- عطوة، فتحي حسين، (الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٠، نيسان ١٩٩٠.

- عمارة، محمد، (مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.
- غندور، طارق، تكوين العرب السياسي ومغزى الدول القطرية، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٦، حزيران، ١٩٩٦.
- فضل الله، محمد حسين، (الإسلام والعروبة)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩٣.
- قاسم، عباس، (الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولوتيكية)، محلة المستقبل العربي، عدد ١٧٤، آب ١٩٩٣.
- قزيها، وليد، (القومية العربية في الفكر والممارسة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- كيوان، مأمون، (الخلاف المائي التركي ـ السوري ـ العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية، مجلة شؤون عربية، عدد ٨٧، ١٩٩٦.
- لقوشة، رفعت، الأمن القومي العربي، مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧، القاهرة، ١٩٩٢.
- مجموعة باحثين:
  - الشرق أوسطية ـ هل هي الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.
  - حول الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي: الخلفيات والأبعاد والنتائج، ندوة المستقبل العربي، العدد ١٧٨، كانون أول ١٩٩٣.
- محافظة، علي، (صراع الأدوار في المشرق العربي، نظرات في المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢١١، أيلول ١٩٩٦.
- محمود، مجدي محمد، عرض لكتاب (النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٦، حزيران ١٩٩٦.
- مصطفى، نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، آذار، ١٩٩٥.
- مطر، جميل، علي الدين هلال:

– (النظام الاقليمي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، بيروت ١٩٨٦.

- النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- مقصود، كلوفيس، (ندوة تحديات الواقع والمستقبل العربي)، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٧٦، تشرين أول ١٩٩٣.
- مينيكس، هدى، (النظام الدولي الجديد والواقع العربي)، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦.
- ناصر محمد، علي، استراتيجيات الدفاع العربي (التجربة والخطأ والبدائل)، (الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس ١٩٩٦.
- نافعة، حسن، (القومية العربية والتفكك في الوطن العربي: ردا على آراء فؤاد عجمي)، (دراسات في القومية العربية والوحدة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- نظمي، وصفي، (ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكر القومية العربية)، دراسات في القومية العربية والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- نعمة، كاظم هاشم، الأمن القومي العربي: نحو مربع أمن عربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٢١٤، ١٩٩٦.
- نقرش، عبد الله، استراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، اثيوبيا)، ندوة (حول تأسيس نظام عربي جديد)، تحرير السيد ياسين، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢.
- هلال، علي الدين:
  - جيل مصر، (النظام الاقليمي العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
  - الوحدة والأمن القومي العربي، مجلة الفكر العربي، العددان (١١-١٢)، آب، أيلول ١٩٧٩.
- هويدي، أمين، في السياسة والأمن، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.
- هيكل، محمد حسنين:
  - حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢.
  - رؤيا مستقبلية لأوضاع العالم الجديد، صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٣.

- ولد أباه، عبد الله السيد، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل نظام العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط ١٩٩٥.
- Sharabi, Hisham, "The Poor Rich Arabs", in: Ibrahim, ed, Arab Resources (1) (London: Croom Helm, 1983), p. 301.

الدوريات العربية:

- السياسة الدولية، الأعداد: ١٤، ٦١، ٩٥-٩٧، ٩٩-١٠٠، ١٠١، ١٠٢ للأعوام ٦٨، ٨٠، ٨١، ٨٩، ١٩٩٠م.
- الفكر الاستراتيجي العربي، الأعداد: ١، ٣١، ٣٢، للأعوام: ١٩٩٠م، ١٩٩١م.
- المستقبل العربي، الأعداد: ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١.
- منبر الحوار، الأعداد: ٨، ١٩ للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩١م.

ABSTRACT

The Predicament of Arab National Security After the Gulf War 1990

When we look at the current situation of the Arab Nation, we notice that the Arab World still lives under the effects of the Cold War that produced the single Pole in world politics. The area has yet to condition itself to the requirements of the new phase, and to optimize a Strategy which could achieve a main role for it to share in the building of the new world system. This may have had a share in showing the Arab World as weak and have inactive in world events, and distant from all what is happening in the National Dungeons of Politics, despite the fact that the geographical position of the Arab World and the abilities and energy it posseses insure it a role as a partner in making the national decision. It must be known to the decision makers that the Arabs, despite their weakness, will not stand in the position of the order receivers, and that no global project, whether in security or economy or media, could achieve its expected goals globally without the Arabs or by ignoring them. The Arabs' intellectual heritage and their active share in making ancient or modern history assure the importance that they must have a part in making the future.

The Arab Nation faces many struggles, whether in terms of Arab-Arab relations, through the use of the public role of the country, or the boarders struggles, including the fall of the peace process and the superiority of Israel on economical and military scales. This will produce an arm race, in addition to the economic challenge, and considering the Arab World by the west as a Big Consuming Market.

The subject of National Security is one of the most important subjects that numerous scholars and specialists in National Affairs and Social Sciences have interest in. It became recently the main course after the collapsing of the Dual Pole. The gates are now wide open for all what is new, with the revolution of information and communication. The revelation of benefits no longer needs to be faked, but to be pointed out as an important subject and one of the priorities that deserve to be spoken loudly.

That dialog should be accompanied by a move towards forming an Arabian movement that includes all the forces in the area, and which is based on a democratic national program, designed to form a new National Arabic project, that is both up-to-date and sees to the benefit of the Arab World .